دارفور

التاريخ والصراع والمستقبل

(قصة إقليم دارفور والصراع)

عبد النعيم ضيفي عثمان
ماجستير التاريخ الإسلامي - جامعة القاهرة



دارفور

التاريخ والصراع والمستقبل

(قصة إقليم دارفور والصراع)

عثمان ، عبد النعيم ضيفى .

دار فور : التاريخ والصراع

والمستقبل : قصة إقليم دارفور والصراع / عبد النعيم

ضيفى عثمان .- ط ١ .- القاهرة :

دار الرّشاد ، ٢٠٠٨ .

١٩٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم .

تدمك : ٥ - ١٢٩ - ٣٦٤ - ٩٧٧

١ - السودان - تاريخ

أ - العنوان ٩٦٢,٤

الناشـــــر : **دار الرشـــاد**

العنـــــوان : ١٤ شارع جواد حسنى ـ القاهرة

تليفـــــون : ٢٣٩٣٤٦٠٥

رقــم الإيــداع : ١١٤٥٦ / ٢٠٠٨

الطبــــــع : **عربية للطباعة والنشر**

العنـــــوان : ٧ ، ١٠ ش السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين

تليفـــــون : ٣٣٢٥٦٠٩٨ ـ ٣٣٢٥١٠٤٣

الطبعـــة الأولى : ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م

الغـــلاف للفنـــان : **عُبادة الزهيرى**

مـــراجعـــة : **عادل أبو المعاطى**

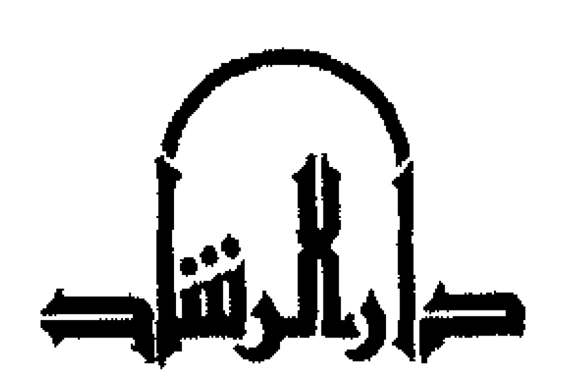


التاريخ والصراع والمستقبل

(قصة إقليم دارفور والصراع)

عبد النعيم ضيفي عثمان

ماجستير التاريخ الإسلامى - جامعة القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــــدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعـــد ..

تُعتبر قضية دارفور بكافة تداعياتها إفرازاً لطبيعة العصر أحادى القطب ، فقد تفجرت هذه المشكلة فى عام ٢٠٠٣م نتيجة أسباب عادية قد تحدث فى أى مجتمع ، ويستطيع أى مجتمع أن يحتوى آثارها ، أو يتداركها . فمنذ ظهور الحياة على وجه الأرض وطبيعة الصراع موجودة والذى يعمل على إيجاده غريزة حب البقاء .

ولكن مع الظروف المحيطة بالعالم الإسلامى والعربى أخذت هذه المشكلة أبعاداً أكبر من حجمها الحقيقى . نتيجة تدخل أطراف أجنبية فى المشكلة . ونتيجة لثروات متوقع ظهورها فى الإقليم كالبترول ، والذى أصبح سلعة مطلوبة فى كل دول العالم ، ومن يسيطر على منابعه يمتلك كل أسباب القوة وأصبح النفط فى بعض البلاد المنتجة له بمثابة نقمة فى أحايين كثيرة ، لأنه قد يتسبب فى أن تصبح الدولة المنتجة له تخضع لنفوذ الدول التى تعتمد عليه فى كافة مناحى الحياة فيها . ولذلك أصبح البترول سلعة استراتيجية هامة ، وأصبح بمثابة قاطرة للتدخل الأجنبى فى شئون الدول المنتجة له .

من هنا تبرز أهمية الكتابة عن موضوع دارفور. هذا الإقليم الذى يقع فى غرب السودان ، والذى تبلغ مساحته خمس مساحة السودان ، والذى بدوره أكبر البلاد العربية مساحة .

فقضية دارفور مثال صارخ على كيفية استغلال المشكلات المحلية واستخدامها كمطية للسيطرة على مقدرات الشعوب ، والمتتبع لتاريخ القضية يجد أنها لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه لولا التدخل الأجنبى .

وصعوبة تناول هذا الموضوع تكمن فى أنه من موضوعات السهل الممتنع بسبب أنه موضوع مازال مستمراً ، وأن حدة الصراع تتصاعد فيه يومًا بعد يوم ، كما أن الأحداث تتلاحق بسرعة تجعل الكتابة فيه أشبه بمن يحاول أن يصارع الزمن .

ومما يجعل الموضوع صعبًا أيضاً صعوبة التنبؤ بنتائج الأحداث نظراً لكثرة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التى تؤثر على الموضوع .

ولذلك راعيت فى الكتابة عن موضوع دارفور التركيز على تطور الأحداث حتى بداية عام ٢٠٠٧م . تاركين ما تأتى به الأيام .

والموضوع يخضع للمنهج الوصفى والتحليلى . ومقسم إلى فصل تمهيدى وخمسة فصول : الفصل التمهيدى يتناول جغرافية الإقليم وسكانه ، ويوضح أثر هذه المعطيات البيئية على الإقليم .

أما الفصل الأول فيتناول تاريخ دارفور ، وتاريخ سلطنة الفور والتى أخذ الإقليم اسمها . ثم يتواصل الحديث فيه عن أحوال الإقليم تحت الحكم المصرى بمرحلتيه . وتاريخ الإقليم فى فترة الحرب العالمية الأولى ، وهى الفترة التى شهدت انضمام الإقليم لجمهورية السودان فى عام ١٩١٦م .

وبالنسبة للفصل الثانى فعنوانه جذور المشكلة فى دارفور وتتناول موضوعاته أطراف المشكلة ، واندلاع الحرب فى الإقليم وموقف الحكومة السودانية من القضية ، وكيف احتوتها حتى وصول الأحداث لاتفاقية أبوجا عام ٢٠٠٦م ، كما يوضح الفصل دور القوى المحلية والإقليمية فى محاولة علاج الأزمة التى حدثت فى الإقليم.

وموضوعات الفصل الثالث تتناول دور القوى الإقليمية والدولية فى المشكلة رغبة فى معرفة انعكاسات الأزمة فى دارفور على هذه الدول وكيفية تناولها للأزمة .

وبالنسبة للفصل الرابع فيتناول دور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقى وجامعة الدول العربية فى علاج الأزمة ، كما يوضح الفصل دور الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن والأمين العام فى الأزمة ونتائج تدخلها وموقف السودان من هذا التدخل .

أما مصادر ومراجع الكتاب ، فقد اعتمد الكتاب على وثائق أساسية وهى قرارات مجلس الأمن ، ومنشورات وزارة الإعلام السودانية مع لوائح ونظم الجماعات المتمردة .

أما المراجع والمصادر المطبوعة فيأتى كتاب التونسى والمعروف باسم (تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان) لمحمد بن عمر التونسى . وُلِد فى عام ١٢٠٤ هـ/ ١٧٨٩م لأب تونسى كان يقيم فى مصر ، ووصل الأب لمنصب نقيب رواق المغاربة فى الأزهر .

وقد سافر الأب لدارفور تاركًا ابنه محمدًا فى مصر ، والذى التحق بالأزهر بعد أن بلغ سن الرابعة عشر ، ثم سافر لدارفور للبحث عن أبيه ولكنه قابل عمه الغير شقيق أحمد زروق والذى اصطحبه إلى أبيه وبعد أن قابل التونسى أباه سافر إلى تونس .

وقد تولى عمر التونسى منصب وزير فى سلطنة واداى ، ثم سافر إلى تونس وأمر بأن يخلفه أخوه أحمد فى منصب الوزارة .

أما الابن محمد عمر فعاش فى دارفور لمدة سبع سنوات ونصف .وبعد عودته إلى مصر عُيِّن واعظاً فى الجيش المصرى ، واشترك فى حرب بلاد المورة ١٨٢٧م . كما عمل مصححًا للكتب الطبية ، ثم عُيِّن كبير المراجعين فى مدرسة الطب بقصر العينى .

وكتاب التونسى وكان لى الشرف أن أقدم عن رحلته دراسة فى كتاب (دارفور فى كتابات التونسى) ونشر على شبكة المعلومات الانترنت ، وأتمنى أن يجد الطريق للنشر الورقى قريباً . هذا الكتاب استفدتُ منه عند الحديث عن قبائل دارفور ، وأيضاً عند الحديث عن سلطنة الفور .

ومن الكتب التى اعتمد عليها الكتاب أيضاً كتاب « العروبة والإسلام فى دارفور » تأليف الدكتور: رجب محمد عبد الحليم. وهو من الكتب التى تعتبر سباقة فى موضوعاتها . وقد تطرق المؤلف لأشياء لم يسبقها فيه أحد . وكان من أوائل الكتب التى تحدثت عن الإسلام فى دارفور . وقد استفاد الكتاب منه فى جغرافية دارفور ، وسكان الإقليم .

والكتاب الآخر الهام فى تاريخ دارفور هو كتاب الدكتور : السيد فليفل والمعنون باسم « القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية فى السودان ». وهو من الكتب الوثائقية ، يتميز بالتحليل لموضوعات هامة تُنشَر لأول مرة عن السودان من واقع الوثائق التى تنشر للمرة الأولى أيضاً .

وقد استفدت من الكتاب السابق عند الحديث عن الحكم المصرى لدارفور ونتائجه ، كما اعتمدت عليه أيضاً فى الكلام عن علاقة إريتريا بالسودان .

ومن الكتب الهامة أيضاً كتاب د/ شوقى عطا الله الجمل والمعنون باسم « تاريخ السودان» وهو ثلاثة أجزاء يتناول التاريخ السودانى من العصر القديم حتى العصر الحديث. وقد اعتمدت عليه عند الكلام عن الثورة المهدية ودارفور فى عهدها . كما استفدت منه أيضاً عند الحديث عن دارفور فى عهد السلطان على دينار .

وإتمامًا للفائدة ألحقتُ بالكتاب مجموعة من الصور على اعتبار أن الصورة بمثابة وثيقة. وتم وضع ملاحق لقرارات مجلس الأمن ، والغرض من هذه الملاحق هو توفير مادة علمية لمن أراد أن يكتب عن إقليم دارفور .

وفى النهاية لا يسعنى إلا القول بأن هذا الكتاب مُوجَّه للقارئ العادى والمتخصص . وقد حاولت جاهداً وضع القارئ فى الصورة لما يجرى من مؤامرات على الوطن العربى . كما أردتُ تتبع المشكلة بطريقة تسمح للقارئ الإلمام بأطراف الموضوع آملاً من وراء ذلك أن يخرج من الكتاب موضوعات ربما تكون أفضل من هذا الكتاب وهذه هى سنة الحياة .

وفى النهاية يكفينى شرف الاجتهاد (فمن اجتهد فأصاب فله أجران أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد)

ففى كلتا الحالتين الإنسان يكون مأجوراً بإذن الله تعالى .

وختاماً .. فإذا كان لى من توفيق فى هذا العمل فمن الله سبحانه وتعالى وحده . وإن كان لى من تقصير فمن نفسى والشيطان ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [سورة يوسف: ٥٣]

وعلى الله سبحانه وتعالى قصد السبيل

عبد النعيم ضيفى عثمان عبد النعيم

القاهرة فى ٦/ ٥/ ٢٠٠٧

الفصل التمهيدى

مقـــــدمة :

يتميز إقليم دارفور بتباين موارده البيئية والبشرية ، فهو متنوع من حيث التضاريس والمناخ ، وكل هذا له انعكاسات على توجهات سكان الإقليم ونشاطهم البشرى .

كما يحتوى الإقليم على مجموعات متباينة من العناصر البشرية ، فهناك قبائل عربية وقبائل إفريقية عاشت بجانب بعضها البعض دون أية صراعات ، ودون أية تعصب بسبب اللون أو العنصر .

وفى الفصل التمهيدى دراسة مدخلية لإقليم دارفور من الناحية الطبيعية ومن الناحية البشرية .

١ـ جغرافية دارفور

يقع إقليم دارفور غرب جمهورية السودان بين دائرتى عرض ١٠ْ ، ١٦ْ وخطى طول ٢٢ْ ، ٢٧ْ ، وتبلغ مساحة الإقليم حوالى (٥١٠٨٨٨) كيلو متر . أي : ما يعادل خمس مساحة السودان .

أما عن امتداد الإقليم فيمتد من بئر النطرون فى الصحراء الكبرى شمالاً ، حتى بحر العرب جنوباً . ومن كردفان شرقاً حتى الحدود مع دولتى ليبيا ، وتشاد [1] غربًا . وقد كان لامتداد حدود إقليم دارفور أثر كبير على الإقليم . فامتداد الحدود جعل الإقليم حلقة وَصْل بين منطقة السودان الأوسط (تشاد ، وأفريقيا الوسطى) وبين سودان وادى النيل .

---

(١) رجب محمد عبد الحليم : العروبة والإسلام فى دارفور ، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة . ص١٦ .

ولذلك كان الإقليم من أهم المراكز التجارية فى العصور الوسطى وفى مطلع القرن العشرين .

ويتميز إقليم دارفور بتباين وتنوع فى التضاريس ، ففى الشمال منه تمتد الصحراء التى تتخللها أودية ومجموعة من التلال ، تتعرض لكمية أمطار قليلة لا تزيد عن عشر بوصات مما ساعد على نمو الأعشاب التى تصلح للرعى ، أما القسم الأوسط من دارفور فعبارة عن مناطق جبلية ورملية فى الطرف الشرقى والغربى . وتتعرض لكمية مطر أكثر نسبياً . وتتراوح كمية الأمطار من ١٢ بوصة إلى ٢٥ بوصة فوق جبل مَرّة . أما القسم الجنوبى فيتميز بكثرة الأمطار التى تساعد على انتشار الحشائش الطويلة ، والتى تصلح لتربية الماشية ويبلغ متوسط الحرارة ما بين ٢٥ : ٣٥ درجة[1] .

وكما تتباين التضاريس فى دارفور ، يتباين المناخ أيضاً . فالحرارة ترتفع فى شمال الإقليم مع ميل للانخفاض فى القسم الجنوبى ، ونتيجة هذا التنوع المناخى كان له الأثر على النبات الطبيعى .

فتنمو الأشجار الحولية والتى تتحمل العطش فى الإقليم وأشهر هذه الأنواع شجر السنط ، وشجر الطلح . مع وجود أشجار مثمرة مثل النخيل ، والليمون ، والموز ، والنبق. ويوجد شجر يسمى التيلدى له القدرة على اختزان مياه الأمطار فى سيقانه ، ويعتبر خزاناً للمياه الجوفية [2] .

وقد أدى التنوع فى التضاريس إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان وأدى إلى فرض نوع من الحماية للسكان ، كما أدى إلى سهولة الاتصال بين دارفور وجيرانها . مما أدى لتنوع سكانى فى الإقليم .

---

(١) رجب محمد عبد الحليم : مرجع سبق ذكره. ص ٢٠ : ٢١

(٢) رجب محمد عبد الحليم : المرجع السابق. ص ٢٤

٢ـ سكان دارفور

تعيش فى إقليم دارفور مجموعات سكانية مختلفة ، ولكن تندرج تحت مجموعتين رئيسيتين وهما : القبائل الإفريقية ، والقبائل العربية . ومن أشهر القبائل التى تعيش فى دارفور .

أولاً : مجموعة القبائل الغير عربية :

١ـ الداجو :

يوجد اختلاف بين المؤرخين حول أصل قبائل الداجو . وأصل الخلاف فى مكان القدوم ، فمنهم من يرى أنهم سكان دارفور الأصليون ، ومنهم من يرى أنهم قدموا من منطقة شمال أفريقيا . وهناك رأى يقول أنهم أتوا من منطقة النيل وسكنوا جنوب دارفور . واستطاعوا التغلب على السكان المحليين وكوَّنوا مملكة .

وينتشر الداجو فى كل ولايات دارفور ويتركزون فى نيالا ، وأم كردوس وكاسى. ويعملون بالزراعة . وهم يتكونون من بطون عديدة تنقسم بدورها إلى أقسام [1] .

وينقسم الداجو إلى قسمين وهما داجو ليوفى . وينقسمون إلى أربعة بطون وهى ليوفى. بنو فولفى وينحصر فى هذين البطنين الرئاسة والزعامة. ومن البطون شمو توركى. وداجو كردكية وهم يعملون بوظائف السلطنة . وكمستشارين .

والقسم الثانى من الداجو هم داجوبا بوفى ويُعرفون بأولاد الجنادية ويكون منهم نائب السلطان ، ويحكم فى حالة وفاة السلطان ، وينقسمون أيضاً إلى قسمين وهما نوفو نقية وهم يمثلون الرئاسة الدينية عند الداجو . واجوتما لنبنجى ومسئوليتهم توزيع الصدقات .

أما الداجو فى نيالا فينقسمون إلى قسمين وهما تروج ويتكونون من ثنتا عشر دملج ، والميرى ويتكون من خمسة دمالج . والدملج هو رئيس مجموعة صغيرة تتكون من عدة

---

(١) التونسى تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان . تحقيق / مصطفى محمد مسعد : المؤسسة المصرية للتأليف والنشر القاهرة . ١٩٦٥م . ص ١٣٨ .

بطون قليلة من ٤ : ٥ بطون . ورئيس الدمالج يسمى سمبى . ونظام الدمالج نظام متوارث منذ نشأة مملكة الداجو الأولى ، وسلطة الدملج أعلى من سلطة العمدة .

٢ـ قبيلة الزغاوة :

اختُلف فى أصل الزغاوة بين المؤرخين ، فمنهم من يرى أن الزغاوة ينحدرون من العرب العاربة عرب الجنوب ، وينسبون لقبائل حمير . وقد هاجروا قبل الإسلام بقرون واختلطوا بقدماء المصريين والنيليين ، وكان من نتائج اختلاطهم بالقبائل ضياع لغتهم وأصبحت لهم لغة تسمى الرطانة [١] .

والرأى الآخر الذى يتحدث عن أصل الزغاوة يقول أنهم هم سكان ليبيا الأقدمون . واتصلوا بالحضارات الفينيقية ، والمصرية ، والنوبية ، والزغاوة القدماء لم يتبق منهم إلا عدد صغير يعيش فى عزلة ويسمون الحداحيد ، ويعيشون فى معزل عن بقية الزغاوة ولا يتزوجون منهم .

ويطلق الزغاوة على أنفسهم لقب (برى) [٢] وينقسمون إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهى الوينى ولهم سبعة فروع رئيسية وهى التوار الأرتاح . القلا . التيفير . أولاد دقيل . الكجمر . الكايتشفا .

والقسم الثانى من الزغاوة هم التوباء (البدايات) وفروعهم كثيرة جداً ، والقسم الثالث الوبا راء وهم زغاوة الكيبى . وفروعهم كثيرة أيضاً .

أما فروع الزغاوة فأشهرهم زغاوة النوار ، وأكبر عشائرهم العقايا ومنها انحدر ملوك الزغاوة . كما ينقسم زغاوة نوار إلى العقايا بامبرو ، إيلاء كاوام ، إيلاد دفيل ، إيلاء

(١) محمد صالح أيوب : الدور الاجتماعى والسياسى للشيخ عبد الحق الترجمى جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ليبيا . ص ٤٤

(٢) محمد صالح أيوب : المرجع السابق. ص ٤٥

دورى ابينة ، تاوفى . وهناك أربع عشائر من الزغاوة البدايات تنسب إلى توار وهم دوروارا، إقبغا بروفقة - كورى .

وبالنسبة لزغاوة الأرتاح فينقسمون إلى ستة فروع وهم بيرجى ، أبلا مسل ، تافو كورى ، لوفن ، دنقادى ، أولاد إدى وهم ينسبون للزغاوة القادمين من ليبيا.

وزغاوة البدايات ، وهم فرع كبير ويرى البعض أن الاسم يرتبط بالبادية ، والترحال. وينحدرون من قبيلة البتو وهى قبيلة تعيش فى ليبيا ، السودان ، وتشاد ، وينقسمون إلى أقسام وهى قلى قيرقى فى منطقة فوراوية : بروفات ويُنسبون إلى القرعان . وكود باراء أرديبه وموطنهم شمال شرق تشاد . سقر قراء ولهم ثلاثة بطون وهى بيكى، أقوسمبى، ما بقيراء.

ومن فروع الزغاوة أولاد دقيل . ويكونون مع العقاب ، وابلادورى ، إبلاء كادلو ، ونفوى .

ومن فروع الزغاوة أيضاً زغاوة القلا وهم من الفروع الرئيسية وحاضرتهم كرنوى . ولهم ستة عموديات .

ومن الزغاوة أيضاً زغاوة الكاينغا ، وينحدرون من أولاد تاكو ومنطقتهم الرئيسية كبورو فى دار قلا شرق كرنوى . وأيضاً من فروع الزغاوة زغاوة كحجر زغاوة الكوبى .

وبعد العرض الذى قدم عن قبائل الزغاوة ، يبقى قصة انحدارهم من أصول عربية . فالزغاوة ككل القبائل الإفريقية والتى شاركت فى الحكم . كانوا يتخذون من النسب العربى وسيلة لاعتلائهم الحكم والسبب الذى ألجأهم لذلك هو أن الدين الإسلامى والذى تعتز به القبائل الإفريقية ديناً ظهر فى بلاد العرب . فمن ينتسب إلى البلاد التى ظهر فيها الإسلام ، هو الذى يكون جديراً بالحكم فى نظرهم .

ويعتمد الزغاوة فى نسبتهم للقبائل العربية وجود مجموعة فى سوريا تسمى الزعبى ، ولهم شبه كبير بالزغاوة . كما توجد فى الكويت مجموعة تسمى الزغبى والزغابى .

أما الرأى الذى نميل إليه فهو أن الزغاوة قبائل حامية أفريقية اختلطت بالعديد من القبائل الأخرى ، أما الارتكان على وجود جماعة فى سوريا تسمى بهذا الاسم فيعود إلى زغب أحد فروع بنى هلال. والدليل الثانى أن كلمة زغاوة بلغة الطوارق معناها أهل برنو . أو الناس ذو الوجوه الفاتحة تمييزاً لهم عن القبائل ذات البشرة السوداء التى كانت تعيش حولهم فى منطقة الكانم والبرنو .

٣ـ قبائل البرقد :

هذه القبائل لها خاصية فريدة وهى أنها تتكوَّن من عشائر وقبائل شتى حتى أن كلمة برقد معناها الشيء ذو الألوان المتعددة ، وقد انقرضت لهجتهم ولم يعد لهم وجود .

أما عن أصل البرقد فهم زنوج يشبهون فى تركيبهم الجسمانى وعاداتهم أهالى إفريقيا الوسطى . وقيل إنهم من قبائل النوبة المختلطة بالعرب ، ويعيش البرقد فى منطقة يحيط بها من ناحية الجنوب الغربى دار الداجو . ومن الجهة الجنوبية دار الرزيقات . ومن الشرق دار البرتى . ومن الشمال الشرقى فلاتة كتاله وشمالاً التنجر . وغرباً الفور .

وينقسم البرقد إلى قسمين ، وهما : كجر ، دالى . وتقسم كجر إلى تسعة أقسام وهى : مدقركى . سرندكى . فرموم . كاموتة كلاودكى وهم يسمونهم مورقى . كما تنقسم أيضاً مجموعة الكجر إلى مجموعة عربية من بنى هلال وهم فرتوكنكى ، تبايغى وفيهم عنصر نوبى سكن جى وهم عنصر نوبى/ هلالى . ترون شروكى عنصر نوبى/ هلالى والمجموعة الثالثة من بطون قرقركى وينقسمون إلى أربعة قرقركى وهم بنو هلال . شيخ كى كندوكى. مرورقى .

٤ ـ قبائل التنجور :

اختلفت الآراء حول أصول قبيلة التنجور ، فمنهم من يرى أنهم يعودون فى أصولهم إلى النوبيين ، وأنهم هاجروا خلال القرنين الخامس عشر ، والسادس عشر الميلادى . ورأى

آخر يرى أنهم من قبائل بنى هلال العربية . ورأى يذكر أنهم من أصول بربرية ، وقد استطاعت هذه القبيلة تكوين دولة فى شمال دارفور كانت معاصرة لدولة الداجو [1] .

٥ ـ قبائل الفور :

من أهم القبائل التى تعيش فى دارفور حتى أن اسم الإقليم مشتق منهم . وهم عبارة عن خليط من القبائل الإفريقية والعربية قَدِموا البلاد فى حوالى القرن السابع الميلادى من منطقة النوبة ، ومن أشهر فروعهم الكنجارة ويعيشون شرق جبل مَرّة . والكراريت ويعيشون فى جبل بمبى . والغزر ويعيشون فى دار أبادبها جنوب جبل مرة .

٦ ـ قبيلة الميدوب :

تسكن هذه القبائل فى شمال شرق دارفور ، ويعودون فى أصولهم إلى بلاد النوبة. وكانوا يتحكمون فى طرق التجارة لوقوع بلادهم حول درب الأربعين .

٧ ـ قبائل القمر :

تعيش هذه القبائل فى غرب دارفور. وتُعرف أراضيهم بدار قمر شمال بلاد المساليت. وكانت توجد مصاهرة بينهم وبين قبائل الفور ، وتتحدث هذه القبائل اللغة العربية[2] .

٨ ـ قبائل التكرور :

شعب التكرور تقع بلاده الأصلية فى منطقة غرب إفريقيا ، وهم شعب مسلم استطاع تكوين دولة إسلامية فى غرب إفريقيا وهى سلطنة مالى والتى كان لها شهرة كبيرة ، حيث قام سلطانها منسا موسى بزيارة الأماكن المقدسة فى الحجاز فى رحلة اعتبرت أسطورة فى البذخ والإنفاق [3] .

---

(١) التونسى : تشحيذ الأذهان : ص ١٣٧ . وانظر رجب محمد عبد الحليم : مرجع سبق ذكره . ص ٢٦، ٢٧ .

(٢) رجب محمد عبد الحليم : المرجع السابق. ص ٣ .

(٣) عن امبراطورية مالى : انظر إبراهيم طرخان : مملكة مالى الإسلامى ، الهيئة العامة للكتاب .

ويعيش التكرور الآن فى منطقة فوتا السنغالية ، وينتشرون أيضاً ما بين نهر النيجر وبحيرة تشاد ، وفى منطقة سكوتو . وهم أول القبائل الإفريقية التى اعتنقت الإسلام ، وهاجروا إلى دارفور وكردفان ، وسنار وكسلا . ويتحدث التكرور اللغة العربية كلغة تخاطب بينهم . ومن المعروف أن منطقة بولاق التكرور فى مصر تنتسب إليهم ، حيث كانت منطقة تجمُّعهم فى مصر .

٩ ـ الفلاتا :

هى قبائل حامية ، وتعرف بالفلانى وكانت تعيش فى نيجيريا واختلطت بالقبائل العربية ، وهاجروا إلى منطقة دارفور منذ أزمنة بعيدة فى عهد السلطان أحمد ، ويتكلمون اللغة العربية .

١٠ ـ المساليت :

قبائل عربية اختلطت بالبربر . وتمتد بلادهم من وداى غربًا حتى دار صليح جنوبًا . ومن دار قمر شمالاً حتى الفور شرقاً ويتحدثون لغة خاصة بهم [١] .

ثانياً : المجموعات العربية :

يقطن إقليم دارفور كثير من القبائل العربية، والتى تسربت إلى هذه البلاد من الشمال الإفريقى مثل قبائل بنى هلال . ومن مصر وبلاد النوبة . وقد اختلط العرب بغيرهم من القبائل الإفريقية عن طريق المصاهرة لدرجة أنك لا تستطيع التمييز بين ما هو عربى الأصل والإفريقى ، فالكل يتشابه فى الملامح الجسدية وفى اللون . ومن أشهر القبائل العربية التى عاشت فى إقليم دارفور :

١ ـ قبيلة الرزيقات :

تعود أصول هذه القبيلة إلى جهينة . ويعتبرون من أغنى القبائل التى تعمل فى تربية الماشية ، ولذلك يطلق عليهم لقب البقارة . ويتميزون بالكثرة العددية ، ويقال عليهم (ولاد رزيق هين التراب) كناية عن كثرة عددهم [٢]

---

(١) التونسى : مصدر سبق ذكره . ص ١٢٦.

(٢) المصدر السابق . ص ٨٥ .

وينقسم الرزيقات إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهم نائب جد النوابية . ومحمود جد المحاميد . وماهر جد الماهرية . وتنقسم هذه الأقسام الرئيسية إلى العديد من الأقسام ، فالنوابية ينقسمون إلى قسمين كبيرين وهما صمرة ، وحمول . وينقسم المحاميد . قسمين هما أحمد ، أم ضحية . ولكل فرع بطون وأفخاذ .

٢ ـ التعايشة :

ينسبون إلى قبيلة جهينة . وهذه القبيلة لها امتدادات داخل تشاد وإفريقيا الوسطى ، وهم قحطانيو الأصل وجدهم الكبير اسمه أحمد تعيش . وينقسم التعايشة إلى قسمين وهما: العرج . والقلادة .

وينقسم العرج إلى أربعة عشر قسماً وهم : أولاد عمر . أولاد ثابت . أولاد زيد . أولاد مسلمة . الشوشة . النجمة . الضبابية . أولاد بحيرى . الدقايلة . البركاوى الشلوحى الحضرمى . أولاد أبو ملكة . الهدالين .

وينقسم القلادة إلى : الجبارات . أم دبدة . أولاد سنا . أولاد حميدان . أم لسعة . أولاد عباس . الجرارحة . الفاطمية . المطيحية . الغزالين أولاد سعيد . أولاد أبى قدوم .

والنشاط الاقتصادى لقبائل التعايشة يعتمد على الزراعة والتجارة مع منطقة إفريقيا الوسطى وتشاد . ويدفعون ضريبة تجارية تسمى (الليغو) . وفى فصل الخريف يقومون بزراعة الدخن ، والذرة ، والفول السودانى ، والسمسم .

وأشهر أماكن تركزهم هى رهيد البردى ، جفاوة ، طوال ، أبو رى . أبو اندتان وحرازة . والقناية . وقد جاء التعايشة من تونس مع الأعراب ودخلوا السودان وسكنوا وادى مليط ، ثم جاءوا لوادى تعايشة . أما ديارهم فتقع جنوب غرب ولاية دارفور .

٣ ـ المسيرية :

قدم المسيرية مع قبائل عربية فى هجرات متتالية من الغرب . وبدأوا فى الاستيطان بتشاد ، ثم اتجهوا للسودان . ولهم بعض الفروع فى تشاد ويُعتبرون من أغنى القبائل فى الثروة الحيوانية والزراعية .

وينقسم المسيرية إلى فرعين وهما : الحمر والزرق . وقد استوطنوا فى منطقة جبل كرو بدارفور وهى منطقة استراتيجية حيث سهلت الدفاع عنهم ضد غارات قبائل البدو . وعاصمة المسيرية هى (نتيقة) . ويبلغ تعدادهم مائتى ألف نسمة .

ويبقى لنا فى الحديث عن قبائل المسيرية أن نعرف أنهم ينقسمون كما قلنا فى البداية إلى حمر وزرق . والحمر ينقسمون بدورهم إلى : الفلايتة . العجايرة . وينقسم الزرق إلى : العلاونة . العنينات . الزرق (السود) .

٤ ـ المعاليا :

ينسب المعاليا إلى قبيلة فزارة بنى شيبان . ويرجعون فى نسبهم إلى مضر بن نزار جد الرسول ﷺ وتعتبر هذه القبيلة صاحبة الفضل فى نشر الإسلام فى السودان . وقد دخلت هذه القبائل السودان عن طريق مصر لأنهم كانوا يسكنون فى وادى العلاقى . وقد سكنوا فى البداية جنوب دنقلة ، ثم رحلوا حتى وصلوا إلى منطقة كردفان .

ومن أهم بطون المعاليا الخوابير . وأم مكريم . وتعمل هذه البطون بتربية الإبل ويطلق عليهم الأبالة . وتنتشر هذه القبائل جنوب دارفور . كما يعيشون فى شرق السودان وسط قبائل البشارية ، وفروع البجة . ويعيشون على ضفاف النيل الأبيض والأزرق فى قرى شمال جبل الأولياء وشرق النيل .

كما تعيش مجموعة منهم غرب مدينة الفاشر عاصمة إقليم دارفور ، وتوجد منهم مجموعة تعيش شمال الفاشر. وسبب الانقسام هو التنافس على الزعامة والسلطة.

٣ ـ القبائل العربية فى دارفور ودورها فى الثورة المهدية

١ ـ الرزيقات والمهدية :

يعتبر شيخ الرزيقات والمسمى (مامبو) من قواد الثورة المهدية فى السودان . حيث قام بمبايعة المهدى وعُيِّن أميراً على دارفور من قِبَل المهدى . وخاض معارك كثيرة ضد الأتراك حيث هاجم حامية الأتراك فى شكا ، وهزمهم فى معركة أم وريقات .

وبعد وفاة المهدى رفض مامبو مبايعة الخليفة عبد الله التعايشى ، فقام الخليفة بإرسال كتب إلى قبائل المسيرية ، والرزيقات يعلن فيها عصيان مامبو ، واستطاعت هذه القبائل هزيمة مامبو . وألقوا القبض عليه وقتل .

٢ ـ التعايشة والثورة المهدية :

أيد التعايشة الثورة المهدية ، ويكفى أن خليفة المهدى عبد الله التعايشى منهم ، وقد تم تهجير الكثير من قبائل التعايشة لمؤازرة المهدية . ولذلك نجدهم منتشرين فى أماكن مثل أم درمان ، والخرطوم ، الغضارف ، النيل الأزرق ، أبو حجار الرماش ، والحبليتن .

٣ ـ المسيرية والثورة المهدية :

كانت هذه القبائل من أشد مناصرى المهدى . وقد أعلنوا عصيانهم على الأتراك وشنُّوا هجومًا على معسكر طيرة حميرة التركى وأبادوا كل من فيها من الجنود ، ولذلك أرسل الأتراك جيشًا ، ولكن قبائل المسيرية هزموهم مرة ثانية ، وكان المهدى يقول عنهم أنهم أبكار المهدى . وقال عنهم خليفته عبد الله التعايشى المسيرية بالنسبة لى كالشجرة الظليلة ألجأ إليها وقت الهجيرة .



الفصل الأول

تاريخ دارفور
من عصر السلطانات حتى ضمها للسودان

تمهيـــد :

كان من نتائج التنوع البيئى والبشرى فى دارفور . أنه شهد قيام دول وسلطانات على أرضه . كان لها تميزها ، وتفردها الحضارى مثل سلطنة الداجو ، وسلطنة الفور، وسلطنة التنجور .

كما شهد الإقليم فترة الحكم المصرى للسودان ، والذى كان من نتائجها انضمام الإقليم للسودان فى عام ١٩١٦م . وأصبح السودان بحدوده ، الحالية من نتاج هذه الفترة.

وفى هذا الفصل نستعرض تاريخ السلطانات التى ظهرت فى إقليم دارفور مع توضيح نظام الحكم وملامح الحياة فى هذه السلطانات .

ثم يتطرق الحديث عن فترة الحكم المصرى ، والتى شملت مرحلتين هما مرحلة عصر محمد على وخلفائه حتى ظهور الثورة المهدية .والمرحلة الثانية بعد عودة الحكم المصرى الإنجليزى المشترك للسودان .

(تاريخ دارفور)

مصادر التاريخ الفوراوى معظمها يعتمد على الروايات الشفوية ، والقلة تعتمد على كتابات الرحالة والمؤرخين الأجانب الذين قاموا بزيارة الإقليم ، وقد شهد الإقليم ظهور عدد من السلطنات .كان من أبرزها :

١ـ سلطنة الداجو :

أسس هذه السلطنة شعب التاجويين فى القرن الثانى عشر ، وكانوا يقطنون على مقربة من قبيلة الزغاوة ، ثم امتد نفوذهم جنوب ، وشرق دارفور [١].

٢ـ سلطنة التنجور :

أسس هذه السلطنة قبيلة التنجور فى القرن الخامس عشر الميلادى ، وامتد نفوذ هذه السلطنة فى شمال دارفور . وقد عاصرت سلطنة الداجو . ولكن لم تستمر سلطتهم كثيراً لاختلاطهم بالقبائل العربية [٢].

٣ـ سلطنة الفور :

من أشهر السلطانات . ويعتبرها بعض المؤرخين سلطنة عربية لأنهم يدَّعون انتماءهم لبنى العباس . ولكن هذه الروايات الشفوية لا تجد ما يعضدها فى الحقيقة.

وتذكر الرواية التاريخية : أنه بعد سقوط بغداد فى يد المغول عام ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م تفرَّق العباسيون فى البلاد . ولم يتبق منهم سوى شقيقين وهاجرا لتونس وهما على الأخ الأكبر . أما الأصغر فهو أحمد سفيان . وكان الأخ الأكبر متزوجًا من امرأة جميلة وقعت فى حب أخيه الأصغر أحمد ، والذى رفض بدوره الاستجابة لرغبات هذه المرأة .

فأرادت المرأة أن تكيد له عند أخيه الأكبر ، فادعت أنه يغازلها فضرب الأخ على أخاه أحمد بالسيف ، فأصابه فى رِجْله ، ولذلك عُرِف باسم أحمد المعقور فترك البلاد وذهب إلى جبل مرة . وقابل ملك الفور الذى أعجب بشجاعته وكلفه بتدبير المملكة . ونجح أحمد

---

(١) التونسى : تشحيذ الأذهان . ص ٦

(٢) المصدر السابق . ص٧

المعقور فى إصلاح شئون المملكة ولذلك زوَّجه الملك الفورى ابنته ، وأنجب أحمد منها ولداً اسمه سليمان تولى الحكم فى سلطنة الفور عام ٨٤٨هـ/ ١٤٤٥م [١] .

وقد قام سليمان الأول ببناء المساجد ، والخلاوى [٢] فى دارفور . كما استطاع إخضاع الإمارات البعيدة عن جبل مرة ، وأخضع ملوك كارة ، نفو ، منفرو ، بنه ، بابه ، فروقى ، شالا ، وهم ملوك وثنيون كانوا يقيمون فى فرتيت جنوب غرب دارفور . كما استطاع إخضاع بعض الملوك المسلمين مثل البرقد ، التنجر ، كنبقة ، الميمة والمسبعات فى شرق جبل مَرَة . والمراريت ، العورة ، سمبار ، المساليت ، القمر ، تامة ، الجبلاويين ، أب درق ، جوجة ، أسمور فى الغرب والشمال الغربى . والزغاوة ، وكبا ، والميدوب فى الشمال والشمال الشرقى . البقو ، الداجو فى الجنوب والجنوب الغربى . وبلغت مدة حكم السلطان سليمان حوالى ست وثلاثين سنة .

وقد تولى الحكم من بعد السلطان سليمان عدة ملوك من أشهرهم :

السلطان محمد دورة (١١٥٨-١١٧٠هـ / ١٧٤٦-١٧٥٧م) :

اشتهر عهد هذا السلطان بالفتن . فقد قتل الكثير من إخوته . وبلغ عدد إخوته الذين قتلهم بيده حوالى خمسين رجلاً . وبلغ من الخوف منه أن الناس كانوا يقومون بإلباس أبنائهم الذكور ملابس الفتيات حتى لا يعرفهم فيقوم بقتلهم .

السلطان عمر الثانى (١١٧٠ - ١١٧٧هـ / ١٧٥٧- ١٧٦٤م) :

اشتهر هذا السلطان بالعدل ، وكان يميل للزهد لدرجة أنه بعد توليه الحكم عرض على عمه أن يتنازل له عن الحكم . ولكن أهل السلطنة تمسكوا به . وقد اشتهر بالتدين والمحافظة على شعائر الدين . وفى عهده ازدهرت البلاد اقتصاديًّا .

---

(١) عن مملكة الفور انظر التونسى : تشحيذ الأذهان . وانظر نعوم شقير : تاريخ السودان القديم وجغرافيته .ج٢

(٢) الخلاوى : أماكن أشبه بالكتاتيب تستخدم فى تعليم القرآن الكريم .

السلطان أبو القاسم (١١٧٧ـ ١١٨١هـ / ١٧٦٤ـ ١٧٦٨م) :

هو عم السلطان عمر . وبدأ حكمه بمواجهة ثورة قامت ضده بقيادة عبد الكريم العربى الذى خرج من دار واداى ، وامتنع عن دفع الجزية فأرسل السلطان أبو القاسم جيشاً لمحاربة عبد الكريم . ولكن السلطان مات متأثراً بجروح أصيب بها فى المعركة ودُفِنَ فى جبل مَرَة .

السلطان تيراب ١١٨١ـ ١٢٠١هـ / ١٧٦٨ـ ١٧٨٧م) :

أخو السلطان أبو القاسم قام بنقل العاصمة إلى مدينة سوبة ، وأنشأ مسجدًا ضخمًا بُنى بالطوب ، وبلغ عدد أولاده ثلاثين ولداً ذكراً .

وفى عهده تعرض لثورة قامت بها المسبعات بقيادة رجل اسمه هاشم ، وبلغ عدد الثوار حوالى عشرة آلاف مقاتل . واشترك معه فى الثورة العرب الدناقلة ، والكبابيش ، والرزيقات ، ولما علم السلطان تيراب بذلك أرسل إلى هشام بخطاب يأمره بالكفِّ عن الغزو ولكن هشامًا لم يُعِرْه اهتمامًا .

ولذلك جهز تيراب جيشاً لمحاربة الثائرين ، ففر هشام إلى مملكة سنار فتتبعه ثيراب . والتقى مع جيش العبد لاب . واستطاع أن يطاردهم حتى أم درمان . وحاول الوصول لمملكة سنار ولكن لم يستطع الوصول بسبب فيضان النيل ، وقد توفى ودُفِن فى جبل مَرَة فى منطقة طرة .

السلطان عبد الرحمن (١٢٠١ـ ١٣١٥هـ / ١٧٨٧ـ ١٨٠١م) :

أخو السلطان تيراب . ولُقِّبَ باليتيم ، العادل ، الرشيد ، وكانت له علاقة مع السلطان العثمانى . وكان يرسل له هدايا من العاج والريش ، ولذلك أسماه السلطان العثمانى بالرشيد .

وقد استطاع عبد الرحمن الرشيد نشر الأمن فى ربوع البلاد ، وقضى على ثورة إسحاق بن تيراب . كما كانت له علاقات قوية مع مصر . وقد أرسل إلى نابليون بونابرت رسالة يهنئه فيها على انتصاره على المماليك ، الذين كانوا ينهبون طرق القوافل والتجارة .

نظام الحكم فى سلطنة الفور

التقسيم الإدارى لدارفور :

انقسمت دارفور إلى أربع ولايات وهى جنوب دارفور ، وكان حاكمها يلقب بأباديا. وولاية شمال دارفور ويلقب الحاكم بلقب التكتياوى . وولاية شرق دارفور ويلقب حاكمها بلقب الأب الشيخ وولاية جنوب شرق دارفور ولقب حاكمها أباؤما .

وكانت مناصب تولية الحكام بالوراثة . وحكام الأقاليم كانوا أعضاء فى مجلس الاثنى عشر الذى يتكون منهم المجلس السلطانى . ومن اختصاصات هذا المجلس اختيار سلطان جديد . وكان كل والٍ من الولاة تحت إمرته اثنى عشر ملكاً ويشرف على القبائل التى تعيش فى ولايته . فالأباديجا يحكم التامورلة . والتكتياوى يحكم قبائل الزغاوة . والاباؤما يحكم على أربعة من المساليت . وهكذا .

أما عن وضع القبائل فى ظل سلطنة الفور فقد وزعت إقطاعيات على شيوخ القبائل . أما ألقابهم فكانوا يحملون لقب سلطان مثل سلطان البرقو ، سلطان الداجو .

وبالنسبة للحكومة المركزية ، فقد تكونت من العديد من المناصب مثل منصب الأمناء وعددهم أربعة أمناء ، ولهم إقطاع وجيش خاص بهم ، ويُعتبرون أعضاء أساسيين فى مجلس الحكام .

ومن وظائف الحكومة المركزية أيضاً ملك الجباسين ، وكان مسئولاً عن جمع وجباية الغلال من البلاد ، ومقدارها عُشْر ما تخرجه الأرض . وينفق من هذه الضريبة على السلطان .

ومن الوظائف الهامة أيضاً وظيفة المقدوم الـذى يُعتـبر ممثلاً للسـلطان فى الولايـة ، ولذلك كان يُعيَّن بفرمان خاص. وكان له إصدار الأحكام والتصرف فى القضايا الداخلية. أما القضايا الخارجية فلابد أن يعود فيها لرأى السلطان .

نظام القضاء :

كان القضاء فى دارفور يعتمد على قانون عرفى يسمى (قانون دالى) ومعنى الكلمـة فى اللغة الفوراوية (اللسان) ويعتبر هذا الكتاب بمثابة قانون عقوبات ، مأخوذ من الأعراف القبلية بجانب بعض أحكام الشريعة الإسلامية . ومن أشهر أحكام هذا القانون أن يكون الملك وراثياً لأكبر أبناء الملك . وحَدُّ السرقة فيه دفع ست بقرات غرامة ، وفى حالـة عـدم تمكن دفع الغرامة يحبس الجانى . أما قصاص القتل فيكون العقوبـة القتـل أيضـاً إذا كـان عمداً ، أما إذا كان قتلاً خطأ يدفع دية مقدارها مائة بقرة لو كان من قبيلة البقارة . أو مائـة بعير إذا كان من قبيلة الأبالة .

وعقوبة الزنا فى حالة الزنى بمحصنة تكون الغرامة ست بقرات ، ولو كانت أيِّما بقرة واحدة . ولو كانت بكرًا بقرة . أما فى الجروح فإذا كان فى الضرب جرح يُغـرم ثوبًـا وحَـدّ القذف كذلك . وعقوبة شارب الخمر الجلد ثمانين جلدة .

كما عرف هذا القانون أيضاً عقوبة إتـلاف المرافـق العامـة مثـل حـرق الأشـجار فى الصحراء ، فيتم توقيع عقوبة جماعية على أقرب قرية مـن الحريـق ، والغـرض مـن توقيـع عقوبة جماعية هو حث الكل على سرعة النجدة .

وكان الذى يقوم على تنفيذ قانون دالى . هو الأب الشيخ . الذى يُعتبر بمثابـة قـاض بجوار مهامه الأخرى ، ويعاونه فى تنفيذ القانون جماعة المقاديم . وكانت قيمـة الغرامـات التى تُوقَّع على المتهمين يذهب نصفها للسلطان ، والنصف الآخـر لأصـحاب الحـواكير ، والمقاديم بنسب متفاوتة .

الجيش فى سلطنة الفور :

لم تعرف سلطنة الفور الجيش النظامى ، وإنما كانت تعتمد على نظام المتطوعين ولم تعرف نظام الجند النظاميين إلا فى عهد السلطان حسين ، وكان الجيش مبنيًا على قاعدة أن لكل أمير مجموعة من الجنود ، يكونون تحت إمرة السلطان فى أى وقت يطلبهم فيه للحرب.

وكانت أسلحة الجيش عبارة عن السيوف ، والحراب ، والسكاكين . وفى عهد السلطان حسين زود الجيش بالأسلحة النارية . وهى البنادق مزدوجة المواسير . ومن أشهر المناصب العسكرية فى الجيش منصب (خير فرب) ومعناه المسئول عن الأسلحة ، والخزينة. ويعتبر قائداً للجيش .

دارفور تحت الحكم المصرى[1]

مرَّ الحكم المصرى فى دارفور بمرحلتين هامتين ، ولذلك يمكن تقسيم مراحل الحكم المصرى إلى المرحلة الأولى والتى امتدت من فتح السودان ، حتى قيام الثورة المهدية فى السودان . والمرحلة الثانية من إعادة فتح السودان بالاشتراك مع انجلترا وهى المرحلة التى ترتب عليها توقيع اتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩م . والتى أصبح السودان بمقتضاها يحكم حكماً ثنائياً من مصر وانجلترا . وسنحاول التحدث عن دارفور خلال كل مرحلة من هذه المراحل .

أولاً : المرحلة الأولى :

بعد أن تم لمحمد على فتح السودان فى عام ١٨٢٢م . حاول ضم إقليم دارفور . فأرسل حملة ضد السلطان محمد فضل ، وتقابل الجيشان عند منطقة سودرة وكانت الهزيمة من نصيب جيش دارفور . ولكن جيش السلطان محمد فضل لم يستسلم بل تعرض لخيانة

---

(١) عن الحكم المصرى فى السودان . انظر سيد على فليفل : القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية فى السودان مركز الحضارة المصرية للإعلام والنشر

من الأمير أبى مدين الذى فر إلى مصر ، مما شجع محمد على على توجيه إنذار للسلطان الفضل فى عام ١٨٣٠م . يطلب منه التسليم ولكن السلطان رفض فتأجلت فكرة الحملة مؤقتاً .

وبعد زيارة محمد على إقليم فازوغلى عام ١٨٣٨م . تقابل مع أبى مدين واصطحبه معه إلى مصر . وعاش هذا الأمير فى ضيافة محمد على فترة كبيرة ، ثم طلب منه الاستعداد للسفر لدارفور . فغادر القاهرة مع سرية تبلغ حوالى ثمانمائة جندى مرتزقة . ووصل إلى سنار عبر النيل فى عام ١٨٤٣م . وكان من المفترض أن تنضم هذه الحملة إلى حامية سنار . ولكن الفكرة تأجلت لحين انتهاء موسم الأمطار .

وقد ظلت دارفور محتفظة باستقلالها ، وتحتفظ بعلاقات طيبة مع الحكام المصريين وكانوا يتبادلون الهدايا . ولكن فى عهد إسماعيل ثمَّ أخذ الصراع الذى كان يدور بين عربان كردفان ، وعربان دارفور ذريعة للتدخل فى شئون دارفور الداخلية ، وقد اقترح حسن بك حلمى مدير كردفان شَنَّ حملة على دارفور ، ولكن اقتراحه لم يجد القبول .

أما العامل الأساسى الذى جعل دارفور تخضع لسيطرة الحكم المصرى فى عهد إسماعيل فهو دعوة إسماعيل لمحاربة تجارة الرقيق ، ولتنفيذ هذه السياسة أنشأ مدينة فاشورة لكى تكون مركزاً لمراقبة حركة التجار ، ثم تلتها خطوة أخرى وهى ضم جهات بحر الغزال إلى حكمدارية السودان ، وتم تعيين الشيخ محمد الهلالى ناظراً على قسم بحر الغزال والذى كان يخضع لسلطنة الفور ، ويضم قبائل مثل الرزيقات، والهبانيّة والتعايشة.

أما موقف سلطنة الفور من هذه الإجراءات . فلم تكن الأحوال فيها تسمح باتخاذ أى موقف ضد إجراءات إسماعيل . أما الإجراء الحقيقى فقد قام به بعض المنتفعين من تجار الرقيق ، وعلى رأسهم الزبير رحمة والذى نجح فى هزيمة القوات التى أرسلها إسماعيل بقيادة الشيخ محمد الهلالى . وكنتيجة لهذه الهزائم قرر إسماعيل استمالة الزبير رحمة وتعيينه فى منصب حاكم قسم بحر الغزال .

وقد كان الزبير أهلاً للمهمة التى اختير من أجلها ، فقام بناء على تكليف من إسماعيل بغزو دارفور من الجنوب . فى التوقيت الذى بدأ فيه إسماعيل أيوب الحكمدار الهجوم على السلطنة من الشرق ، واستطاع الاثنان الزبير وإسماعيل أيوب دخول مدينة الفاشر .

التنظيم الإدارى المصرى فى دارفور :

بعد سقوط سلطنة دارفور فى أيدى المصريين . طبق فيها نظام إدارة يشبه ما كان مطبقاً فى السودان ، وكانت ملامح هذا النظام تقوم على تعيين مدير عام لدارفور ، ويقيم فى العاصمة الفاشر ، وله سلطة الإشراف على مديريات دارفور الأربع وهى : دارفور بحرى ، قبلى ، شرقى ، غرب دارفور .

وقد تم تعيين أربعة قضاة لكل مديرية من مديريات دارفور . وقاضى عمومى لدارفور، وقد تولى هذا المنصب الشيخ محمد الجداوى من علماء الأزهر الشريف قاضيًا عامًا . كما بدأ العمل فى تنظيم أقاليم دارفور على النسق الإدارى المتبع فى مصر والسودان ، وتزويد هذه الأقاليم بالموظفين والكتبة لتصريف شئون الإقليم .

وقد تم تعيين الزبير باشا مديراً عاماً على ولاية دارفور ، ولكن جوالفتن والذى كان يقوده الضباط الأتراك ، والذين نجحوا فى النهاية فى إبعاد الزبير من حكم دارفور ، وعين حسن حلمى مديراً عاماً على دارفور .

ملامح السياسة المصرية فى دارفور :

قبل الحديث عن ملامح السياسة المصرية فى دارفور يجب أن نلاحظ أن الحكم المصرى للسودان عامة ، ودارفور خاصة لم يكن مصريًا خالصًا ، فقد كان الموظفون مصريين، لكن الحكام كانوا أتراكًا . ولذلك من الإنصاف أن نقول الحكم التركى لدارفور. وبعد الاتفاق على هذه النقطة نوضح ملامح هذا النظام :

١ـ السياسة المالية بعد الفتح :

ارتبطت السياسة المالية فى دارفور بالسياسة المالية فى مصر ، فقد كانت مصر تعانى من أزمة مالية ، وهو ما يُعرف تاريخياً باسم أزمة الديون ، والتى كان من أسبابها إنفاق الأموال على إنشاء القصور ، ومشروعات التحديث التى بدأها إسماعيل فى مصر كمحاولة لجعل مصر قطعة من أوروبا ، وأيضاً الإنفاق على حفل افتتاح قناة السويس . وإنفاق الأموال على المغامرات العسكرية لفتح إفريقيا .

كل هذه الديون كان لها الأثر السيىء على الإدارة المالية فى دارفور ، إذ ألجأت الموظفين لفرض إتاوات وغرامات على أهالى البلاد كمحاولة لتعويض قدراتهم المالية الضعيفة ، والتى ترتبت عن عدم انتظام دفع رواتبهم ، كما فرضت ضريبة الدقندى كان يدفعها المزارع لصاحب الأرض ، وعند عجزه عن دفعها كانت تُنتزع الأراضى منهم .

كما قام إسماعيل بتجنيد الأسرى والرقيق من دارفور فى الجيش المصرى حيث تبارى حكام السودان ومنهم مديرُ عام دارفور على إرسال هؤلاء الأسرى والرقيق إلى مصر لتدريبهم عسكرياً ويكون منهم جيشاً محلياً .

نتائج الحكم المصرى فى دارفور :

لعل من أبرز نتائج الفتح المصرى لإقليم دارفور هو ظهور دولة السودان بملامحها الحالية ، وبحدودها الحالية. حيث إن ضم إقليم دارفور للسودان أعطى هذه الدولة ثقلها.

كما أن قيام الحكم المصرى بتجنيد أبناء دارفور أدى لظهور صفوة عسكرية استطاعت أنْ تشق طريقها تجاه المناصب العليا فى تولى حكم البلاد .

كما أنّ ضم دارفور إلى السودان . أدى لظهور أبناء الغرب السودانى كقوة سياسية يُعمل لها حساب ، وبدأوا يظهرون على الساحة السياسية فى السودان ، ولعل من أبرز الأحزاب السودانية حزب الأمة الذى ظل مسيطرًا على غرب السودان ومنطقة الجزيرة .

كما كان من نتائج سياسة الأتراك الذين استعان بهم إسماعيل فى حكم السودان ودارفور قيام الثورة المهدية ، وهى تنسب إلى محمد أحمد المهدى والمولود فى جزيرة ضرار عام ١٨٤٨م ، ثم انتقل إلى جزيرة أبا ، وادعى أنه المهدى المنتظر . وقاد ثورة استطاعت طرد الحكم المصرى من إقليم دارفور فى عام ١٨٨٥م [١] .

وبعد دخول الثوار المهديين مدينة الخرطوم . أصبحت ولاية دارفور خاضعة لحكم المهديين وأصبحت تخضع لحكومة . واستمر الوضع على هذا المنوال حتى تم إعادة فتح السودان مرة ثانية باشتراك مصر وانجلترا .

المرحلة الثانية للحكم المصرى لدارفور :

بعد انتهاء ونجاح المصريين فى القضاء على الثورة المهدية ، دخلت دارفور فى مرحلة جديدة تحت الحكم المصرى الإنجليزى .

فقد استطاع الأمير على دينار وهو يعود فى أصله إلى سلالة حكام دارفور قبل الفتح المصرى طَرْد قوات المهديين . وعيَّن نفسه حاكماً على دارفور وظل يحكمها حتى عام ١٩١٦م ، وقد أصبحت دارفور فى عهده شبه مستقلة مع بقاء بعض مظاهر التبعية لمصر مثل دفع الجزية السنوية وكان مقدارها خمسمائة جنيه . ورفع العلم المصرى والإنجليزى على الفاشر عاصمة الإقليم والاستعانة بالمستشارين الإنجليز .

ولكن على دينار استغل قيام الحرب العالمية الأولى ، وانضمام تركيا إلى جانب المعسكر المعادى لانجلترا . فأعلن وقوفه بجانب الأتراك ، وأعلن الجهاد ، وفتح قنوات اتصال مع السنوسيين فى ليبيا بغرض إمداده بالسلاح وهى ليست المرة الأولى ، والتى أبدى فيها على دينار تمرده ، فقد سبق له إعلان حالة التمرد من قبل ، حينما امتنع عن السماح لسلاتين باشا بزيارة الإقليم بصفته مفتشًا عامًا .

(١) شوقى عطا الله الجمل: تاريخ سودان وادى النيل، الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٨٠م.ج٣. ص٣٣: ١١٥.

أما موقف الحكومة الإنجليزية المصرية فى الخرطوم - وقد كانت السلطة الحقيقية فى يد الإنجليز - فقد قررت أن تسرع بالهجوم والحرب عليه قبل أن يستولى على إقليم كردفان . ولكن نظراً لانشغال الإنجليز بالحرب العالمية الأولى وعدم تمكنها من حشد قوات مناسبة لمحاربة على دينار قررت تركه يواجه ثورات داخلية واضطرابات آملاً فى إضعافه .

وقد جهز الإنجليز جيشاً بقيادة (كلى) الذى اشتبك مع قوات على دينار فى ٢٣ مايو ١٩١٦م . واستطاع الانتصار عليه فهرب السلطان على دينار إلى جبل مَرّة . ولكن الإنجليز استطاعوا مطاردته والقضاء عليه فى ٦ نوفمبر ١٩١٦م .

وبمقتل على دينار استولى الإنجليز على إقليم دارفور ، وأصبح للمرة الثانية مديرية من مديريات السودان، وعُيِّن كلى باشا مديراً عاماً على دارفور. وماكمايكل وكيلاً للإقليم.

وقد استمرت ثورات شعب دارفور ضد الحكم الثنائى قائمة حتى بعد مقتل على دينار ، فقد قامت ثورة جديدة بقيادة عبد الله السجينى وهو من قبيلة المسلايت ، والذى استغل فترة الاضطرابات فى الإقليم وادعى أن روح عيسى (عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام) قد حلَّتْ فيه ، وادعى بعض القدرات الخارقة مثل عدم تأثير الرصاص فيه .

وقد جردت انجلترا حملة للقضاء على حركة عبد الله السجينى ، واستطاعت قتل حوالى ستمائة من أنصاره ، وأُلقِى القبض عليه وتمت محاكمته وصدر ضده حكم بالإعدام، ونُفِّذ فيه عام ١٩٢١م .

وبعد إعدام عبد الله السجينى قامت ثورات جديدة ضد الحكم الثنائى المصرى الإنجليزى لعل من أبرزها ثورة دار المساليت . ولكن الحكومة قامت بإنشاء تحصينات لتأمين منطقة دارفور ، كما لجأت لاستخدام سلاح التهدئة بين أعضاء القبائل . وعيَّنَتْ عبد الرحمن المهدى ليرسل أتباعه إلى القبائل ويدعوهم للولاء للحكومة المصرية .

وقد ظل إقليم دارفور تابعًا للسودان تحت الحكم المصرى حتى حصل السودان على استقلاله بموجب اتفاقية السودان فى عام ١٩٥٣م ، وصار جزءاً لا يتجزأ من الأراضى السودانية ، إلى أن تجددت فيه الأزمة الحالية والتى سنعرض لها فى الفصول الآتية .



الفصل الثاني

جذور الصراع فى دارفور

تمهيد :

فى الفصل الأول تناولنا تاريخ دارفور ، والمراحل التاريخية التى مر بها الإقليم مرورًا بأشهر السلطنات التى قامت فى الإقليم ومنها سلطنة الفور . كما تم وضع دارفور تحت الحكم المصرى . وكيف أصبحت جزءًا من أراضى السودان فى عام ١٩١٦م . وطبيعة الإقليم خلال هذه الفترة .

أما موضوعات الفصل الثانى فسوف نتناول جذور الصراع فى دارفور ونبتدئ الكلام فيه عن أطراف الصراع وهم حركتا التمرد فى الإقليم : جماعة تحرير السودان ، وجماعة العدل والمساواة . ومجموعة الجنجويد والحكومة السودانية .

كما يتناول الفصل تطور الصراع فى الإقليم . وكيف بدأ الصراع ، وما هى تداعياته ؟ كما يتناول الفصل أيضًا إجراءات حكومة السودان فى سبيل استيعاب الأزمة .

١ ـ أطراف الصراع فى دارفور

يمثل أطراف النزاع فى دارفور حركتين هما جبهة تحرير السودان ، وجماعة العدل والمساواة ، وهما من قبائل إفريقية ويمثلان الجانب المتمرد ضد حكومة السودان . والطرف الثالث فى النزاع هو مجموعة الجنجويد والمختلَف فى أصولهم . هل هم عرب أم من الأفارقة ؟

وتختلف جماعتا التمرد من حيث توجهها السياسى ، ولكنهما يتفقان من حيث رغبتهما فى الحصول على مكاسب سياسية ، واقتسام الثروة ، أسوة بما جرى فى اتفاق الحكومة السودانية مع متمردى الجنوب ، ونحاول أن نستعرض كل مجموعة من مجموعات الصراع فى دارفور ، لكى نقف على أهم مبادئها وطرق تعاملهم مع الأزمة .

١- جبهة تحرير السودان [1] :

نشأت هذه الحركة فى عام ٢٠٠٣م على يد مجموعة من الشباب ينتمون إلى قبائل إفريقية وهى الفور ، الزغاوة ، المساليت. وقد قاموا برفع السلاح ضد ما أسموه بالتهميش الاقتصادى والاجتماعى والذى يعانيه الإقليم .

وقد قامت هذه الجماعة بالاتصال بجون قرانق زعيم التمرد فى الجنوب ، واجتمعوا به فى بلدة رومبيك فى بدايات عام ٢٠٠٣م . وقد تأثرت الجماعة بفكر جون قرانق حتى أنهم غيَّروا اسمهم من حركة تحرير دارفور إلى اسم جديد وهو حركة تحرير السودان تيمنًا باسم حركة جون قرانق والمسماة بالحركة الشعبية لتحرير السودان ، حتى فى الأهداف تبنت الجماعة فكر جون قرانق ، والذى كان يدعو إلى قيام سودان علمانى، ديمقراطى ، موحد .

وقد حدث نزاع بين جبهة تحرير السودان بين الزعماء بسبب اختلافاتهم القبلية . ومن أشهر الأحداث التى تدل على هذا الانقسام قيام (مناوى) بتحويل شحنة من الأسلحة قدمها جون قرانق لقبيلة الفور إلى قبيلة الزغاوة . على الرغم من الاتفاق بينهما على توحيد العمل ، كما قامت قبيلة الزغاوة بشن هجوم على جبل مَرَة لانتزاع السيطرة من عبد الواحد نور ، لكن الهجوم توقف نتيجة ضغط من إريتريا .

(١) عن جبهة تحرير السودان : انظر البيان التأسيسى

٢ـ جماعة العدل والمساواة[١] :

يرأس هذه الجماعة طبيب سودانى اسمه خليل إبراهيم ، وقد شُكِّلت هذه الجماعة فى عام ٢٠٠٣م . وطبقًا لبيان تشكيلهم يعتبرون أن جذور مشكلة دارفور هى فى الأصل سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، كما يعارضون احتكار الشماليين للسلطة حيث قالوا أن من أصل ثمانمائة وظيفة افتتاحية فى إدارة البلاد عام ١٩٥٥م بعد خروج الاستعمار الإنجليزى. سيطر الشماليون على سبعمائة وثمان وثمانين وظيفة ، وهو الذى أدى فى نظرهم إلى تهميش الأقاليم .

كما حدد البيان التأسيسى لهذه الجماعة الشكل الذى تسير عليه حركة العدل والمساواة بأنها حركة ثورية ، اجتماعية تسعى لإحداث تغيير شامل فى البنى الاجتماعية والاقتصادية ، ونظم الحكم ، وتجديد القيم الثقافية وإخضاعها بالعلم والمعرفة .

كما حددت الوثيقة أهم مبادئ الحركة ، وهى :

١- إقامة عمل الحركة على قيم الصدق والشفافية والمحاسبة .

٢- عدم التمييز بين عضوية الحركة على أساس الدين أو العِرْق أو اللون أو النوع أو الخلفية الاجتماعية .

٣- الاعتراف بالتنوع الإثنى فى السودان والتنوع الدينى والثقافى والاجتماعى باعتبار أن الاعتراف بهذه التنوعات يؤدى إلى صيغة سياسية مثل التعايش السلمى .

٤- الالتزام بقواعد العدل ، والمساواة ، والحرية ، والديمقراطية ، وسيادة حكم القانون ، وكفالة حقوق الإنسان .

٥- مسئولية الدولة الكاملة عن مصالح شعبها فى إطار مشاركتهم الفعالة .

---

(١) البيان التأسيسى لجماعة العدل والمساواة .

كما حددت وثيقة البيان التأسيسى للحركة أهدافها وهى إحداث تغيير جذرى فى السياسة والمجتمع والأخلاق ، وإيجاد مجتمع حديث قائم على العلم . السماح بحرية الاعتقاد والديانات والثقافات . إنهاء كافة أنواع الاضطهاد من تهميش سياسى أو استغلال اقتصادى ، وتحقيق العدل والمساواة والحرية ، وسيادة حكم القانون ، وسيادة حقوق الإنسان . القسمة العادلة للسلطة الاتحادية بين أقاليم السودان بداية على مستوى جميع الولايات . القسمة العادلة للثروات بين أقاليم السودان . إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية لاستيعاب التنوع الثقافى والإثنى ، مع إبعادها عن معتركات السياسة وتحييدها .

أما عن وسائل الحركة فطبقًا للائحة تأسيس الحركة هى الحوار الوطنى بين كافة الأطياف السودانية للوصول لرؤية مشتركة . اتباع سياسة التعبئة السياسية للشعب باستخدام وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف التى من أجلها أُنشئت الحركة . استخدام الكفاح المسلح ضد عنف الدولة فى زعمهم . قيام ثورة شاملة .

كما من الأساليب التى تستخدمها الحركة هى قيادة مساومة تاريخية للعمل على إرساء اتفاق تاريخى ، ولعل قبول هذه الحركة اتفاق أبوجا دليل على توجههم . أو عقد اجتماعى يكفل لكل قوى السودان أن تصل لاتفاقات من خلال تنازلات متبادلة لوقف إهدار طاقات المجتمع .

ويتضح من استعراض بيان الجماعة التأسيسى أنها تفضل الأسلوب العلمانى ، وأنها تتبع أسلوب المساومة فى تحقيق أهدافها . كما تنادى بتقسيم الثروة .

وعند المقارنة بين الحركتين يتضح لنا أن إحداهما أقوى عسكريًا وهى جماعة تحرير السودان ، وجماعة العدل والمساواة لها برنامج واضح وتدعو لإعادة هيكلة السلطة ، مع تقسيم البلاد لست ولايات ، والتناوب على منصب الرئاسة ، بينما تركز حركة تحرير السودان على إقليم دارفور فقط . وترتبط جماعة العدل والمساواة بمتمردى شرق السودان، والجماعات المتمردة فى الجنوب ، وشمال وادى النيل .

وقد دخلت الحركتان فى صراع بسبب اختلافهم فى تناول الأمور . وهذا يعيق عملية التسوية السياسية فى الإقليم ، ومن مظاهر هذا التفكك والانقسام قيام اشتباكات مسلحة بين الجماعتين . وقيام حركة تحرير السودان بمهاجمة قوافل الإغاثة الدولية .

الجنجويد :

يكاد لفظ الجنجويد يتحول إلى أسطورة ، حيث تشير إليهم دائمًا أصابع الاتهام بأنهم المسئولون عن اشتعال الصراع فى الأقاليم ، وأنهم هم وراء تعقُّد مشكلة الأقاليم ، فمَنْ هم الجنجويد ؟ وما هو أصل هذه الكلمة ؟ أسئلة الإجابة عنها توضح الكثير من الغموض الذى يحيط بهم ، والذى جعلهم أشبه بالأسطورة .

فعن الأصل الذى يعود إليه جماعة الجنجويد تشير معظم التقارير أنهم مجموعة من العرب الرُّحَّل الذين يعيشون فى دارفور ، ويتخذون من مهنة قطع الطريق عملاً يتكسبون منه . وأنهم يقومون بعملية تطهير عرقى لصالح حكومة الخرطوم . هذه هى أكثر المعلومات عن الجنجويد . وهناك من يعود بهم إلى قبائل إفريقية ودليلهم فى ذلك كلمة جنجويد التى تطلق على كل من يقوم بقطع الطريق ، وأعمال السطو . وأن هذه الكلمة غير عربية .

أما عن أصل كلمة جنجويد فقد اختلف عليها أيضًا ، فالبعض يرى أن معناها جن يركب جوادًا . ومنهم من يرى أن معناها الرجل الذى يحمل مدفعًا رشاشًا ويركب جوادًا أو جملاً . وعند تحليل الكلمة نجد أن التفسير الثانى هو الأقرب إلى الصحة . وهذا دلالة على أنهم عبارة عن قبائل عربية وإفريقية رُحَّل ويرتدى الجنجويد ملابس شبه عسكرية ، كما يقومون بتعليق شارة على صدورهم عبارة عن صورة فارس يركب جوادًا .

وقد اختُلف فى عدد الجنجويد ، فطبقًا لتقديرات حركة تحرير السودان . يبلغ عددهم من عشرين إلى ثلاثين ألفًا . كما يقول تقرير هذه الجبهة أنه يوجد بجوار الجنجويد جماعات

عربية رُحَّل من تشاد وموريتانيا تحارب معهم . كما يضيف التقرير أن الحكومة السودانية حاولت توطين عشرة آلاف منهم فى دارفور . ولا يمكن الركون إلى صحة هذا التقرير ؛ لأنه صادر من جماعة مسئولة أيضًا عن تدهور الأوضاع فى الإقليم .

وقد بدأ ظهور جماعة الجنجويد بعد موجة الجفاف التى ضربت إقليم دارفور فى الثمانينات من القرن العشرين ، وكان من الطبيعى نتيجة هذه الموجة نزوح الآلاف من القبائل الرعوية إلى منطقة القبائل التى تعمل بالزراعة وما ترتب على ذلك من احتكاك دائم . وقد شهدت هذه الفترة أول هجوم مسلح على بنك فى مدينة نيالا جنوب دارفور ١٩٨٦م .

وبعد هذه الحادثة توسعت ظاهرة قطع الطريق ، والقيام بأعمال السلب والنهب ، والذى ساعد على استفحال هذه الظاهرة فقر الإقليم فى الموارد الطبيعية بالإضافة لانشغال الحكومة بمحاربة المتمردين فى الجنوب ، بالإضافة للاضطرابات الحدودية .

أما التقرير الصادر عن منظمة (هيومان رايتس ووتش) فيعود بقصة ظهور الجنجويد إلى فترة حكم الرئيس / جعفر النميرى ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٥م . حيث قام بتجنيد القبائل الرُّحَّل من قبيلة الرزيقات ، والمسيرية فى جنوب دارفور وكردفان لمواجهة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرانق . ويقول التقرير أن هؤلاء الجنجويد قد انضموا إلى المليشيات الحكومية فى عهد الرئيس عمر البشير عام ١٩٨٩م .

وأيًا كان مضمون هذه التقارير ، فهى تبعث على الشك لصدورها من جهات أجنبية لها مصالح فى تقسيم السودان إلى فئات ، وأحزاب متناحرة . وتدخل ضمن إطار محاولة إعادة رسم خريطة المنطقة طبقًا لآليات النظام العالمى الجديد .

وأيًا كان توجُّه مجموعات الجنجويد السياسى فهم لا يختلفون كثيرًا عن أطراف النزاع ، حيث إن الكل لا يعتمد على الأسلوب الذاتى فى المقاومة ، فجماعتا التمرد فى

الإقليم يلجئون للعالم الخارجى ، للحصول على مكاسب ضد الحكومة ، ولو على حساب كرامة واستقلال السودان .

حكومة السودان :

بدأت أزمة دارفور تأخذ ملامحها فى عهد حكومة الإنقاذ الوطنى ، والتى أتت للحكم عقب انقلاب ضد حكومة الصادق المهدى .

وقد تبنت حكومة السودان التوجه الإسلامى ، نتيجة لتأثير حسن الترابى زعيم حزب المؤتمر الشعبى ، ثم انقلبت عليه . وحددت إقامة حسن الترابى .

٢ ـ تطور الصراع فى دارفور

لا حربَ بدون سلاح . قول بديهى ينطبق على إقليم دارفور ، فوجود السلاح بكثرة فى الإقليم كان سببًا فى اشتعال نار الصراع ، والتى لم تنطفئ حتى الآن ، وقصة السلاح فى دارفور قصة جديرة بالتحليل وتوضح أن الأزمة لم تبدأ من فراغ ، والآن نحاول أن نفتش سويًّا على مصادر السلاح فى دارفور .

السبب الرئيسى فى وصول كميات كبيرة من الأسلحة فى إقليم دارفور هو قيام الحرب الأهلية فى تشاد ، والحرب التشادية الليبية والتى نتج عنها تسرب كمية كبيرة من الأسلحة للإقليم . وسبب آخر لتوافر الأسلحة فى الإقليم . قيام حكومة الصادق المهدى بإمداد القبائل العربية بالأسلحة لمواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرانق ، والتى كانت تقوم بالهجوم على غرب السودان كوسيلة للضغط على الحكومة ، وتحقيق مكاسب سياسية .

والسلاح ليس المتهم الوحيد فى تفجر الصراع فى دارفور ، وإنما توافرت أسباب أخرى فى تفجر الصراع ، وهى ضعف الحكومة المركزية فى الخرطوم الذى كان نتيجة

للصراع مع الجنوب وما أدى إليه من تدهور فى البنية التحتية والفوقية . والصراع الدائر بين الأحزاب السياسية واستخدامها أوراق ضغط على الحكومة .

ويقف أيضًا فى قفص الاتهام فى تردى الأحداث فى دارفور حزب المؤتمر الشعبى بزعامة حسن الترابى ، والذى اتهمته الحكومة السودانية بأنه المحرض على الفتنة فى درافور كمحاولة منه لإحراج النظام فى الخرطوم والذى انقلب عليه .

واتهامات الحكومة السودانية لحسن الترابى وحزبه هو تأييده المستمر لحركة التمرد فى دارفور وهى جماعة العدل والمساواة والتى كان مؤسسها أحد أقطاب حزب المؤتمر .

والأسباب التى جعلت الترابى يلجأ لهذا الأسلوب هو محاولة كسب التعاطف معه بعد تنكُّر جبهة الإنقاذ له ، ولأنه يريد أن يظهر أمام العالم أنه تخلى عن أفكاره المتشددة بسبب مناهضة الغرب للحركات الإسلامية .

انفجار الصراع :

بدأ الصراع فى دارفور عندما جمعت حركتا التمرد : العدل والمساواة ، وحركة تحرير السودان مراكز عسكرية هى حامية قولو فى جبال مَرّة ، والهجوم على مراكز الجيش فى الفاشر عاصمة دارفور . وقامت بتدمير المستشفى ، ونهبوا السوق . وقتلوا حوالى سبعة عشر شخصا .

وقد بدأت حركات التمرد تتهم ميلشيا الجنجويد بارتكاب المذابح ، وتتهمهم بارتكاب مجازر وعملية تطهير عرقى ضد السكان ، رغم أن حركة العدل والمساواة ، وحركة تحرير السودان هم الذين بدأوا الهجوم على معسكرات الجيش ، وأشعلوا نار الفتنة فى الإقليم الآمن .

وقد اختلفت وجهات النظر حول الصراع القائم فى دارفور ما بين أنه صراع بين قبائل رعوية ، وقبائل مزارعين يسبب النزاع على الموارد الشحيحة فى الإقليم . ووجهة نظر

أخرى تقول : إن الصراع عبارة عن صراع بين غرب السودان ذى الأصول الإفريقية ، وبين شماله ذى الأصول العربية . ووجهة نظر أخرى تقول أيضًا أنه صراع ضد الوجود العربى فى دارفور .

والحقيقة التى يجب مراعاتها أن طبيعة الإقليم نفسه ساعدت على اشتداد الصراع فقلّة مصادر المياه ، وانتشار نظام القبيلة عاملان رئيسيان فى اشتداد حِدَّة الصراع . وكانت مثل هذه الصراعات تُحَلُّ عرفيًّا . دون أى تدخل من السلطة المركزية . ومن أمثلة هذه الصدامات الصدام بين قبائل الزغاوة مع أولاد زيد فى منطقة كورنوى فى دار غالا .

وقد كان للحكومة السودانية وكما جاء على لسان وزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل خياران ، وهما : أن تترك المتمردين ، ويستفحل الأمر . أو التدخل عسكريًا لحسم التمرد وهو حق طبيعى للحكومة . ولكن مجموعة التمرد لم تترك للحكومة أية فرصة للتفكير ، بل استمروا فى هجومهم والذى نتج عنه تشريد مجموعة كبيرة من السكان .

ولذلك قامت الحكومة السودانية بعدة إجراءات لاحتواء الأزمة المشتعلة فى الإقليم ، وشملت هذه الإجراءات تغييرات إدارية وقضائية ، وهو ما سنراه فى الموضوع القادم .

٣- إجراءات حكومة الخرطوم فى مواجهة الأزمة

شكلت الحكومة السودانية لجان تقصى الحقائق برئاسة قاضٍ من قضاة المحكمة العليا . كما شكلت لجنة لحصر وتقدير خسائر الأطراف المتضررة . كما عقد مؤتمر كاسى فى ٩ سبتمبر . ومؤتمر الفاشر فى نفس العام ٢٠٠٣م .

كما قامت الحكومة بعدة مبادرات لإثبات حسن النوايا، فأعلنت العفو عن المسلحين، وأفرجت عن المعتقلين ، وكان من بينهم أحد قادة التمرد المسلح عبد الواحد محمد نور .

الإصلاحات الإدارية التى قامت بها الحكومة :

تم استحداث منصب جديد وهو منصب ممثل رئيس الجمهورية ، ويقيم فى إقليم دارفور ، وقد أصدر بدوره عدة قرارات منها قرار رقم (١) لعام ٢٠٠٤م . يقضى بتدريب عدد ستة عشر ألف شرطى لسد العجز فى دارفور ، وتحريك قوات بعدد كاف من إدارات الشرطة المختلفة كما قام بافتتاح مراكز للشرطة فى كافة معسكرات النازحين لتلقى الشكاوى واتخاذ الإجراءات حيالها .

وتوالى صدور القرارات لاحتواء الأزمة فى الإقليم ، فصدر قرار عام ٢٠٠٤م ويحمل رقم (٤) بانتشار القوات المسلحة والشرطة بوسط دارفور لتأمين الطرق وخطوط السكك الحديد ، وتأمين الحركة الآمنة للمواطنين . كما صدر قرار رقم (٥) ٢٠٠٤م . بتسهيل إجراءات منح تأشيرات للعاملين بالمنظمات التطوعية ، وقرار آخر بإعفاء واردات العون الإنسانى من كافة القيود والرسوم الجمركية . وقرار بتسهيل حركة العاملين بالمنظمات الإنسانية . وقرار رقم (١٥) ٢٠٠٤م . بتسهيل عمل لجنة لتقصى الحقائق فى الإقليم .

وعلى المستوى القضائى أصدر الرئيس البشير قرارًا فى ٨/ ٥/ ٢٠٠٤م . بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق قدمت تقريرها فى يناير ٢٠٠٥م ، كما شُكِّلت لجان للتحقيق فى ادعاءات جرائم الاغتصاب ، وتشكيل محكمة جنائية لمحاكمة مرتكبى الحوادث فى دارفور .

وعلى مستوى محاولة رأب الصدع بين القبائل المتحاربة ، تم عقد جلسات صلح بين القبائل بلغ عددها أربعة وعشرين جلسة للصلح ، وشملت كافة القبائل التى يشملها الإقليم .

وباستعراض جهود الحكومة السودانية ، نجد أنها بذلت محاولات كثيرة لرأب الصدع ، وحتى لا تتصاعد المشكلة ، وحتى لا تصل لحدِّ خروجها من كونها مشكلة محلية إلى مشكلة دولية .

ولكن نجح متمردو دارفور من خلال استخدام وسائل الإعلام المسموعة ، والمرئية ، والمقروءة فى كسب التعاطف العالمى ، وكانت أهم مرتكزات الحملة الدعائية هى :

١ – وجود صراع عرقى بين العرب والأفارقة .

٢ – وجود إبادة جماعية فى الإقليم .

وقد توافرت عوامل ساعدت هؤلاء المتمردين على كسب التعاطف ، فهناك أهمية السودان المركزية وتصنيفها كدولة راعية للإرهاب ، واتهام السودان بإيجاد مشاكل تؤثر على الأمن الدولى ، والمصالح الدولية .

وعلى الرغم من كل المكاسب التى حققها المتمردون فى دارفور ، نجد أنهم واصلوا عدوانهم على قوافل المساعدات الإنسانية ، بل دخلوا فى اشتباكات عسكرية مع بعضهم البعض ، وقاموا بإعدام كثير من الأهالى دون أىّ وجه حق .

وقد قامت الحكومة السودانية بعدة إجراءات سياسية لمنع تدهور الأوضاع فى دارفور، فعقدت مع المتمردين اتفاقية أبشى فى سبتمبر ٢٠٠٣م برعاية تشاد . ووقّعها عن الحكومة السودانية قائد المنطقة الغربية ، وجيش تحرير السودان ، وكافة الفصائل ، وأقر هذا المؤتمر مبدأين وهما :

١ – تهيئة الأوضاع واستتباب الأمن فى دارفور .

٢ – وقف إطلاق النار .

محادثات أبشى الثانية أكتوبر ٢٠٠٣م [١] :

جرت هذه المحادثات للمرة الثانية فى مدينة أبشى التشادية ، وأقر المجتمعون عدة مبادئ جديدة وهى :

(١) انظر : بيانات الحكومة السودانية .

١- استمرار وقف إطلاق النار بين الطرفين .

٢- الامتناع عن الأعمال التى قد تؤدى لاحتقان الموقف مثل التصريحات الإعلامية .

٣- تجديد الثقة فى اللجنة الثلاثية .

٤- منح مهلة لجيش تحرير السودان لإحضار ملاحقه .

٥- السماح بحرية تنقل الأفراد والممتلكات .

٦- السماح للمنظمات الإنسانية ، والمنظمات الدولية بالدخول لدارفور .

٧- فى حالة وقوع أى خلاف يلجأ الطرفان للوسيط التشادى .

مفاوضات أديس أبابا سنة ٢٠٠٥م :

جرت هذه المفاوضات فى مدينة أديس أبابا الأثيوبية ، وحضرها من قيادات المتمردين قيادات الصف الثانى ، مما أثار استياء ممثل الاتحاد الإفريقى لحضور جماعات لا تملك سلطة اتخاذ القرار ، وطالب بحضور القيادات .

اتفاق أبوجا عام ٢٠٠٦م :

بعد سلسلة من المشاورات بدأت منذ عام ٢٠٠٤م تم التوصل لتوقيع اتفاق أبوجا ، وينص هذا الاتفاق على ترتيبات أمنية وهى :

١- نزع سلاح الجنجويد فى ميعاد أقصاه منتصف أكتوبر ٢٠٠٦ ويُجمع الجنجويد والميليشيات المسلحة فى مناطق محددة قبل نزع سلاحهم ، وسحب الأسلحة الثقيلة .

٢- إعطاء ضمانات أمنية محددة فى مناطق تجميع الحركات المتمردة مع فرض قيود على تحركات قوات الدفاع الشعبى وخفض عناصرها .

٣- وضع جدول زمنى لنزع أسلحة الجنجويد ، والميليشيات المسلحة قبل تجميع القوات المتمردة ، وبعد نزع سلاحها ليتأكد عناصر الأمن من قوات الاتحاد الإفريقى من أن المناطق آمنة قبل نزع السلاح .

٤ - يتعين على الحكومة السودانية معاقبة انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل الجنجويد .

ومن حيث مبدأ تقسيم السلطة يعطى الاتفاق الحركات المتمردة أرفع منصب وهـو كبير مساعدى رئيس الجمهورية ، ورئيس السلطة الانتقالية . مع إجراء استفتاء شـعبى فى موعد أقصاه يوليو ٢٠١٠م ، لتحديد ما إذا كانت دارفور ستصبح منطقة اتحاديـة أو إدارة منفردة . مع إجراء انتخابات على كافة المستويات فى موعد أقصاه يوليو ٢٠٠٩م بموجـب الدستور الانتقالى .

ونص الاتفاق أيضًا على تقاسم الثروات ، وأهم البنود التى احتواها فى هذا المجال :

١ -إنشاء صندوق لإعمار دارفور .

٢ - تدفع الحكومة السودانية مبلغ ثلاثمائة مليون دولار ، ثم مـائتى مليـون دولار سـنويًا خلال سنتين .

٣- يلزم الاتفاق المجموعة الدولية لعقد مؤتمر الدول المانحة لإنشاء صناديق إضـافية مـن أجل دارفور .

٤ - قيام لجنة للتعاون مع الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والمهجَّرين للعودة إلى منازلهم .

٥ - تشكيل لجنة للتعويض .

وقد أصدر الرئيس عمر البشير عدة قرارات لتنفيذ اتفاق أبوجـا ، ووضـعه موضـع التنفيذ ، تم تعيين رئيس حركة تحريـر السـودان (أركـو منـاوى) كبـيرًا لمسـاعدى رئـيس الجمهورية . ورئيسًا للسلطة الانتقالية فى دارفور .

أما عن موقف الجماعات المتمردة من الاتفاق ، فقد امتنع عن التوقيـع جماعـة العـدل والمساواة ووقَّع بعض فصائل حركة تحرير السـودان عـلى الاتفاقيـة ، بيـنما امتنعـت بقيـة الفصائل عن التوقيع مما ترتب عليه نتـائج ، وهـى حـدوث انقسـامات فى أكـبر حركـات التمرد فى دارفور .

خطوات الحكومة السودانية العملية لتنفيذ اتفاقية أبوجا :

قام السودان بعدة إجراءات عملية لوضع اتفاق أبوجا موضع التنفيذ ، فقد أصدر الرئيس البشير قرارًا بإنشاء غرفة عمليات لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وحركة تحرير السودان . وفى ١١/ ٥/ ٢٠٠٦م . أجاز مجلس الولايات قرارًا حول الاتفاق ، كما أصدر بيانًا يؤيد الاتفاق .

وقد أعلنت حكومة ولايات شمال دارفور بدء العمل رسميًا فى تنفيذ اتفاقية دارفور . وذلك بالمشاركة مع بعثتى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى ، وأعلنت حكومة الولايات هذا القرار بعد إجماع موسع ضمَّ كلاًّ من اللجنة الفنية ، واللجان الخمس المعنية بتطبيق الاتفاقية .

كما أعلن فى ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٦م عن اتفاقية بين الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقى على تكوين لجان مشتركة لإنفاذ الاتفاقية . وقرر مندوب الحكومة السودانية أن اللجنة ستضم الموقِّعين على اتفاقية أبوجا ، والذين انحازوا للسلام من جماعة العدل والمساواة ، ومجموعات حركة التحرير .

وقد صدر قرار جمهورى فى ١٢/ ٦/ ٢٠٠٦م بإعلان العفو عن متمردى فصيل حركة تحرير السودان ، والذى يرأسه أركو ميناوى . والذى وقَّع معاهدة اتفاق مع حكومة الوحدة الوطنية لإحلال السلام بدارفور .

كما صدر قرار جمهورى بتعيين أركو ميناوى فى ٥/ ٨/ ٢٠٠٦م . فى منصب كبير مساعدى رئيس الجمهورية ، ورئيسًا للسلطة الانتقالية فى دارفور .

وفى ١/ ٧/ ٢٠٠٧م . اتفقت حكومة السودان وحركة تحرير السودان على تشكيل خمس لجان لوضع اتفاقية أبوجا موضع التنفيذ ، واللجان هى (لجنة الأمن ، لجنة السلطة ، ولجنة الحوار الدارفورى- الدارفورى ، ولجنة الثروة ، ولجنة قانونية) . كما تم تشكيل لجان

فرعية تختص بتطبيق اتفاق الثروة ويشمل تعويضات اللاجئين والإعمار والتنمية ، كما تـم الاتفاق على تشكيل لجنة إعلامية لتوحيد الخطاب السياسى .

وفى ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦م بـدأت مفوضـية شـمال السـودان بنـزع سـلاح المتمـردين وتسريحهم ، وإعادة دمجهم . كما وافق مجلس شورى القبائل العربيـة ، وقيـادات القبائـل الإفريقية على مهام مفوضية نزع السلاح ، وأيضًا وافقوا على الأسـلوب الـذى سـتتبعه فى مسألة جمع السلاح ، والتسريح ، وإعادة الدمج بولايات دارفور .

أمـا عـلى مسـتوى الحـوار الـدارفورى - الـدارفورى فقـد بـدأت الحكومـة فى ١٨/ ٨/ ٢٠٠٦م بعقد لقاءات مكثفة لملتقى الحوار . وقد أجمع أهل دارفور عـلى المـؤتمر . وفى نفس الإطار وصل للخرطـوم فى ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م مفـوضى مجلسـى السـلم والأمـن الإفريقى بصحبة رئيس مفوضية الحوار الدارفورى / الـدارفورى . وكـان هـدف الزيـارة التحضير لمؤتمر الحوار الدارفورى / الدارفورى .

وقد صدرت عـدة مراسـيم مـن رئـيس الجمهوريـة لتشـكيل السـلطة الانتقاليـة فى دارفور، فقد صدر فى ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٦م مرسـوم بتشـكيل لجنـة خاصـة لترسـيم الحـدود الشمالية لدارفور تنفيذًا لاتفاقية أبوجا ، وكان تشكيل اللجنة على النحو الآتى : ممثل وزارة الحكم الاتحادى رئيسًا . وتتكون من ممثل وزارة الداخلية ، وممثل لـوزارة الـدفاع ، وممثـل لوزارة العدل ، ممثلان لحركة جيش تحرير السودان ، ممثل لحركة العـدل والمسـاواة ، ممثـل لولاية شمال دارفور ، وممثل الولاية الشمالية ، وممثل الهيئة القومية للمساحة بصفته مقررًا .

كما صدر مرسوم بإنشاء لجنة لإعادة التأهيل والتوفيق فى دارفور ، ومرسـوم بإنشـاء صندوق دارفور لإعـادة الإعـمار والتنميـة . كـما أصـدر مرسـومان آخـران بإنشـاء لجنـة للتعويضات . والمرسوم الثانى بإنشاء السلطة الانتقالية .

وقد جاء تكوين السلطة الانتقالية طبقًا لمرسوم رئيس الجمهورية على النحو الآتى :

١ - كبير مساعدى رئيس الجمهورية رئيسًا للسلطة الانتقالية .

٢ - رؤساء ولايات دارفور الثلاث مناوبين .

٣ - رئيس لجنة دارفور لإعادة التأهيل والتوطين .

٤ - رئيس صندوق دارفور للإعمار والتنمية .

٥ - رئيس مفوضية أراضى دارفور لإعادة الترتيبات الأمنية .

٦ - رئيس مجلس دارفور للسلم والمصالحة .

وفى ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦م تم توقيع اتفاق طرابلس بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان بالعاصمة الليبية طرابلس . وكان من أهم بنود الاتفاقية الالتزام بكل القرارات والاتفاقيات الموقعة . والالتزام بأحكام اتفاقيتى أبوجا وإنجمينا .

كما شدد الطرفان على رغبتهما فى إحلال السلام الشامل ، والعادل ، وإعادة إعمار ما خربته الحرب . كما اتفق الطرفان على زيادة مبلغ التعويضات إلى مائة مليون دولار ، وأن يتم التعويض على أساس الأُسر بعد حصرها ، والعمل على تأمين مناطق عودة اللاجئين ، والنازحين وتسهيل عودتهم ، والعمل أيضًا على ضبط السلاح ، مع بقاء الحركة فى مواقعها لحين استكمال الترتيبات الأمنية .

وتم فى يوم ١٦/ ١/ ٢٠٠٧م توقيع بروتوكول بين الحكومة وحركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة . ونص البروتوكول على استخدام أسلوب الحوار لحل القضايا المختلف عليها .

وفى ٣٠/ ١/ ٢٠٠٧م . تمت الموافقة على دعم إنشاء صندوق الإعمار بمبلغ حوالى مائتى مليون دولار فى ميزانية عام ٢٠٠٧م . وأوجه بنود صرف هذا المبلغ هو استكمال البنى التحتية فى الإقليم .

وفى ١/ ٢/ ٢٠٠٧م . تم التوقيع على بروتوكول موحد . وأهم ما جاء فى هذا البروتوكول أن مصلحة الوطن أولاً . وقضية سلام دارفور بعده . كما اتفقت الأطراف على أن الصراع المسلح لا يحسم قضايا الخلاف السياسى .

كما أكدت الأطراف أن قضية دارفور لها أبعاد سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، ومحلية ، وإقليمية ، ودولية ينبغى مراعاة ذلك كله من خلال الاتفاق .

كما وافقت جميع الحركات على وحدة الحركات المسلحة ، حفاظًا عليها من الانقسام ومخاطر الاختراقات ، كما وافقوا على نبذ فكرة القبلية ، والعصبية ، كما وافقوا على إعادة الثقة مع حكومة الوحدة الوطنية .

جهود القوى السودانية لحل مشكلة دارفور

كان لجهود القوى السودانية بجوار مجهودات الحكومة السودانية أثر كبير فى محاولة التوصل لعلاج أزمة دارفور . وأهم هذه القوى هى :

١ـ مبادرة الحزب الاتحادى الديمقراطى :

قام رئيس الحزب (زين العابدين الهندى) فى أغسطس ٢٠٠٤م بتوجيه نداء ناشد فيه حاملى السلاح فى دارفور بمحاولة تجنيب البلاد من خطر التدخل الأجنبى فى شئون السودان .

كما قام باتخاذ خطوات لتحقيق السلام منها عرضه بلقاء المتمردين . وقيام الحزب بالاتصال ببعض القيادات العربية لمحاولة توضيح أبعاد المشكلة لهم ، كما عقد سلسلة من اللقاءات مع القيادات الاتحادية فى ولايات دارفور وأبلغهم بجملة من القرارات .

٢ ـ مبادرة الحركة الشعبية لتحرير السودان :

فى يوم ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥م أعلن المستشار السياسى لجون قرنق ، محمد يوسف أحمد المصطفى بأن الحركة الشعبية لديها مبادرة لحل أزمة دارفور ، ولكن هذه الخطة لم يتم طرحها حتى الآن .

٣ ـ لجنة مبادرة دارفور :

ضمت هذه اللجنة الشفيع أحمد ، أمين الشئون السياسية بالحزب الحاكم ، والفريق إبراهيم سليمان والى شمال دارفور . والدكتور يحى محمد محمود رئيس لجنة مبادرة مواطنى دارفور ، وصديق آدم عبد الله . ومجموعة أخرى قاموا بمساعٍ فى الدول العربية . نتج عنها موافقة المتمردين على الحوار مع الحكومة ، وإدارة حوار سياسى من أجل حل الأزمة .

٤ ـ مبادرات حزب الأمة :

قام الحزب بدعوة جميع القوى لعقد لقاء جامع من أجل دارفور ، كما قدم مبادرة لعلاج الأزمة . وخرج ذلك اللقاء بتكوين لجنة قومية . كما قدم الحزب مبادرة متكاملة فى ١ ديسمبر ٢٠٠٣م . لكل القوى السياسية بما فيها الحكومة ، ثم قام بإصدار نداء دارفور .

قدم مشروعًا للحل أسماه خريطة الطريق للحل السياسى الوطنى ، وحل أزمة دارفور . ودعت المبادرة لعقد مؤتمر لأهل دارفور ، تشارك فيه كل القوى السياسية والحزبية بما فيها الحركات المتمردة . وبحضور ممثلين للقوى السياسية السودانية ، والاتحاد الإفريقى ، وجامعة الدول العربية ، والأمم المتحدة كمراقبين . كما دعا للقيام بالتحقيق فيما حدث فى الإقليم ، وتحديد الأضرار الناتجة عن الأحداث ، والتعويض عنها .

٥ـ مبادرة الحزب الاتحادى :

طرح الحزب مبادرة لمعالجة أزمة دارفور ، وقُدِّمت هذه المبادرة أثناء انعقاد ملتقى أبناء دارفور فى طرابلس .

٦ـ مبادرة ملتقى أبناء دارفور :

اجتمع فى ليبيا ممثلو أبناء دارفور من حركة العدل والمساواة . وحركة تحرير السودان. وممثلين عن الإدارة الأهلية ونواب برلمانيين ، وقيادات سياسية وحزبية . كما حضره ممثلون عن أبناء دارفور فى الخارج . سواء فى البلاد العربية أو أوروبا . وقدم المؤتمر أوراق عمل أعدها أبناء دارفور بالداخل والمهجر حول أزمة دارفور .

٧ـ وثيقة القوى الوطنية لمعالجة أزمة دارفور :

خرجت هذه الوثيقة من حزب الأمة القـومى يـوم ٩/ ١١/ ٢٠٠٥م . وقـد أقـرت الوثيقة بالحفاظ على وحدة السودان ، وسلامة أراضيه ، وسيادة شعبه .

واقترحت الوثيقة أن حل المشكلة يكمن فى جملة من المبادئ وهى : صيانة الحقـوق ، وسيادة حكم القانون ، وإقامة حكم لا مركزى يراعى التعددية والعمل على توحيـد أبنـاء دارفور والحركات المسلحة .

كما أكدت الوثيقة أن أزمة دارفور سياسية . ويمكن حلها عن طريـق التفـاوض مـع حاملى السلاح فى دارفور . واعتبار دارفور إقليمًا موحدًا طبقًا لحدود ١/ ١/ ١٩٥٦م متعدد الولايات ، يتمتع بحقه فى السلطة والثروة . كما أكدت الوثيقة على الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية وخصوصًا قرار رقم (١٥٩٠-١٥٩١-١٥٩٣) .

٨ـ الإعلان السياسى لقيادات أبناء دارفور :

فى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م . اجتمعت نخبة من أبناء ولايـات دارفـور ، وذلـك لوضـع أساليب وأفكار حول تطوير الحوار العميق الذى دار خلال الأنشطة المكثفة التى قامت بها لجنة التنسيق فى الولايات بغرض وحدة الصف والعمل على توحيد كلمة أبناء دارفور .

٩ـ المؤتمر الجامع لأبناء دارفور :

انعقد فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥م بمدينة الفاشر وحضر أكثر من ألفى مشارك ، وحضر الجلسات ١٢١١ عضوًا من جملة ١٣٠٠ عضو .

وكانت محاور جلسات المؤتمر تدور حول : المحور الاقتصادى . والمحـور السياسـى والمحور الاجتماعى . والمحور الإنسانى . وأصدر المـؤتمر بيانـه النهـائى ودعـا إلى ضرورة وقف إطلاق النار بين كافة الأطراف . وحماية المواطنين وممتلكـاتهم . وجمـع السـلاح مـن كافة الأطراف الغير نظامية . وتعويض أصحابها ماديًّا .

كما دعا المؤتمر لمشاركة أبناء دارفور فى رئاسة الجمهورية ، والوزارات السيادية ، والاقتصادية للحكومة الاتحادية . وضرورة مشاركة أبناء دارفور فى قيادة كافة مستويات الخدمة المدنية والمؤسسات الاقتصادية والمالية . وكل المؤسسات العامة .

١٠ـ مبادرة النائب الأول لرئيس الجمهورية :

فى ٥/ ٢/ ٢٠٠٧م . أعلن الفريق / سلفا كيرميارويت النائب الأول لرئيس الجمهورية مبادرة للسلام فى دارفور ترتكز على المصالحة الشاملة لأبناء الإقليم . داعيًا زعماء القبائل ورموز دارفور لتكثيف اتصالاتهم من أجل إنجاح مبادرته .

١١ـ الورقة التوفيقية لولايات دارفور :

أكد أمين بنانى رئيس الوفد الشعبى لولايات دارفور فى ١٧/ ٢/ ٢٠٠٦م أن الوفد قدم ورقة لأطراف التفاوض فى أبوجا تمثل رؤيته لحل النزاع فى دارفور بعد أن قام بالاطلاع على أطروحات الحكومة والجماعات المتمردة .

وقدم ورقته أثناء المؤتمر الصحفى والذى عُقِد فى أبوجا ، واقترحت الورقة منح دارفور منصب مساعد رئيس الجمهورية بمهام وصلاحيات وأسبقيات محددة .

وقد أشار إلى أن الحكومة وافقت على مقترحات الوفد الشعبى فى هذا الأمر مع التحفظ على بعض الصلاحيات ، كما أكد أن الورقة غير ملزمة معربًا عن أمله فى أن تساعد فى تقريب وجهات النظر .

المساعى الإقليمية لحل الأزمة

بجوار المساعى المحلية لحل الأزمة قامت الأطراف الإقليمية بجهود لحل الأزمة ، وهذه الأطراف هى :

١ـ نيجيريا :

قامت نيجيريا بجهود بمشاركة مصر وليبيا وتشاد لحل أزمة دارفور وتجنيب السودان خطر التدخل الأجنبى ، أما الأطروحات التى قدَّمتها نيجيريا فهى إما تدويل القضية

وتدخُّل المجتمع الدولى ليكون هو الفاعل فى الحل . وإما تفعيل الدور الإقليمـى وإعطـاء الدول الأفريقية ، والمتأثرة بـالصراع مبـاشرة زمـام المبـادرة . وقـد حضر القمـة الـرئيس المصرى/ حسـنى مبـارك ، والـرئيس الليبـى/ معمـر القـذافى ، والـرئيس النيجـيرى/ أبا سانجو . بالإضافة إلى رئيس تشاد ، وقد نتج عن المساعى النيجيرية توقيع اتفاقية أبوجا مايو ٢٠٠٦م .

٢ـ المساعى الليبية :

ركزت ليبيا جهودها فى علاج الأزمة بالأساليب الآتية :

١ - دفع مسيرة الاتحاد الإفريقى .

٢ - المساهمة فى تسوية الصراعات الإفريقية .

ولذلك عُقِدت فى ليبيا قمة خماسية عام ٢٠٠٤م لمناقشة الأزمة ، وحضرها قادة كـلٍّ من مصر ، تشاد ، نيجيريا . لإعطاء دفعة للقوى المتصارعة ، لأجل إيجـاد حـل سـلمى فى الإقليم وأكد زعماء القمة على الآتى :

١ - تنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقى .

٢ - تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاص بتحسين الأحوال الأمنية والإنسانية فى دارفور .

٣ - اتفق القادة على وضع آلية لتنفيذ بيان طرابلس الخاص بدارفور .

٤ - تشكيل لجنة خماسية لمتابعة المفاوضات .

كما عقد مسئولون ليبيون لقاءات مع قادة حركات التمرد . وانعقد فى مـايو ٢٠٠٥م ملتقـى قيـادات الإدارة الأهليـة بـدارفور فى طـرابلس ، كـما طالبـت القيـادات بتحويـل المفاوضات من أبوجا إلى طرابلس بإشراف الرئيس الليبى .

وتـم عقـد القمـة السداسـية فى طـرابلس أواخـر مـايو ٢٠٠٥م بمشـاركة مصر ، السودان ، تشاد ، ليبيا ، نيجيريا ، الجابون . كما توجهت الجهود الليبيـة لتوقيـع برتوكـول سياسى فى ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦م لتنفيذ اتفاقية أبوجا .

٣ـ المساعى المصرية :

تعاملت مصر مع أزمة دارفور منذ البداية على أنها مشكلة داخلية يجب أن تحلها الحكومة السودانية بمفردها ، ولكن مع ازدياد الضغوط الدولية على السودان قامت مصر بدور كبير من أجل تجنيب السودان خطر التدخل الخارجى ، لذلك عقدت مصر العديد من اللقاءات الثنائية بين البلدين ، كما شاركت مصر فى القمة التى عُقِدت فى أكتوبر ٢٠٠٤م . والتى بحثت نتائج قرار مجلس الأمن الدولى بشأن محاكمة المشتبه بهم فى أزمة دارفور .

كما دعت مصر فى ٣ أبريل ٢٠٠٥م لعقد قمة خماسية لاحتواء أزمة دارفور وإتاحة الفرصة للاتحاد الإفريقى للقيام بدور بتعزيز من المجتمع الدولى .

٤ ـ تشاد :

دعت تشاد فى سبتمبر ٢٠٠٣م لعقد مؤتمر مفاوضات فى مدينة أبشى ، وبعد ذلك تعددت اللقاءات وعُقِدت مفاوضات ثانية فى أبشى إلى أن انتقلت إلى أبوجا .

وبعد هذه الجهود المحلية والإقليمية فى سبيل إيجاد حل للأزمة التشادية . ظل الوضع معلقًا فى دارفور ، مما أتاح فرصة للتدخل من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، وهو ما سنراه فى الفصل الثالث .



الفصل الثالث

تدويل الصراع فى دارفور

تمهيـد :

أزمة دارفور لم تعد أزمة داخلية تخص السودان وحده ، وإنما لهـذه الأزمـة تـداعيات على المستوى الإقليمى والدولى .

وموضوعات هذا الفصـل تتنـاول دور الأطـراف الإقليميـة مثـل تشـاد ، وإفريقيـا الوسطى ، وليبيا فى الأزمة . كما يحتوى الفصل على دور الأطراف الدولية مثـل الولايـات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، ودول الاتحاد الأوروبى فى الأزمـة . ويوضـح أهـداف هـذه الدول من الأزمة فى دارفور .

فلكل دولة من هذه الدول اتجاهاتها وأسلوبها فى التعامل مع أزمـة دارفـور ، كـما أن لكل دولة حساباتها أيضًا ، ولعل أبرز هذه الأدوار الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة ، والذى يتميز بالشدة تجاه القضية ، أما موقف فرنسا فهو محاولة لإحيـاء دورهـا القـديم فى مستعمراتها الإفريقية .

١ـ البعد الإقليمى للأزمة

كان لاندلاع أزمة دارفور نتائج هامة وتداعيات على الدول المحيطة بالسـودان مثـل تشاد ، وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا وإريتريا ، وكان لكل دولة دور يختلف عن الآخـر فى هذه الأزمة .

(أ) تشـــاد :

ترتبط تشاد بإقليم دارفور ارتباطًا تاريخيًا ، وسكانيًّا ، وجغرافيًّا ولـذلك تعتـبر أكثـر الدول تفاعلاً مع الأزمة . وقبل التحدث عن تداعيات الأزمة عـلى تشـاد نوضـح علاقـة تشاد بالإقليم من كافة الأوجه .

العلاقة التاريخية :

يعتبر إقليم دارفور المدخل الرئيسى للإسلام فى منطقة حوض تشاد ، ولكن لابـد أن نعرف أنها ليست المدخل الوحيد ، وإن أردنا الدقة أن نقول إحدى مداخل الإسلام لتشاد.

فقد كان الطلاب يأتون من تشاد ، وكانت تحكمها دولة وداى إلى دارفور للانتقال إلى الأزهر الشريف بمصر لتلقى العلم . وقـد ازدهـرت العلاقـات أكثـر فى عهـد السـلطان صابون سلطان وداى [1] .

ولكن العلاقات بين سلطة وداى (تشاد) ، ودارفور لم تكن تسير على وتـيرة واحـدة وإنما شهدت صراعًا ، وكان أسباب الصراع هو التنازع على مملكة (الثاما) والتى كانـت فى أوقات تكون تابعة لسلطنة واداى ، وأحيانًا تتبع سلطنة الفـور ، وقـد انتهـى الصراع بـين الدولتين بإقرار دارفور بتبعية مملكة (الثاما) لوداى .

العلاقة السكانية :

الرابط السكانى يجمع بين سكان دارفور ، وتشـاد ، فقبيلـة الزغـاوة التـى تعـيش فى دارفور تعيش أيضًا فى تشاد بجانب قبيلة الكانورى ، وقد عاشا فى تشاد منذ فترة كبيرة .

وأثر قبيلة الزغاوة فى تشاد لا يمكن تجاهله ، حيث يعتبرون أول الأسر الحاكمة التى حكمت تشاد ، وقد كوَّنوا مملكة تمتد من بلاد النوبة إلى منطقـة كـوار قاعـدة ملـك الصـو (العماليق) واستطاعت السيطرة على سلطنة وادى فى تشاد ، كما امتد نفوذهم مـن دارفـور شرقًا إلى بحيرة تشاد وكوار غربًا .

---

(١) محمد صالح أيوب : انظر مرجع سبق ذكره ص ١٥٠ .

ويتميز الزغاوة فى تشاد بالعمل فى التجارة ، ولها تقاليد تجارية منها أنهم يعاونون بعضهم البعض فى التجارة ، ولكنهم يشددون العقوبة على من يهمل فى جمع المال . أو عدم التحمل والصبر على الشدائد ، ولذلك يُعتبرون من أشهر الجماعات ذات القوة الاقتصادية.

العلاقة الجغرافية :

يعتبر إقليم دارفور ، والذى يقع شرق تشاد ، امتدادًا طبيعيًا للأراضى التشادية ، والعكس صحيح . ويعتبر منطقة تنقل قبائلى بين سكان تشاد ودارفور .

تلك أبرز العوامل التى جمعت بين تشاد ودارفور ، وهى علاقات لا تجعل الأحداث فى البلدين تنفصل عن الأخرى ، أما عن تداعيات الأحداث فى دارفور على تشاد فقد أصبح الإقليم يؤثر على الأحداث فى تشاد ، ولعل أبرزها قيام حركة التمرد ضد حكم الرئيس (إدريس ديبى) .

وقد حاول نظام الرئيس (إدريس ديبى) التعامل مع الأزمة فى البداية بالحذر نظرًا لأصوله التى تعود لقبيلة الزغاوة أكبر القبائل المسيطرة على الحكم فى تشاد ، ومتطلبات الحياة والفكر القبلى تحتم على الرئيس إدريس ديبى تقديم العون لزغاوة دارفور . ولكن الرئيس إدريس يرفض خوفًا من عداء السودان له ، وازدياد حركة التمرد ضد حكمه .

ولذلك وقَّع مع السودان عدة اتفاقيات منها بروتوكول طرابلس ٢٠٠٦م ، وتعهدت فيه الدولتان بعدم التدخل فى شئون بعضهما البعض . واحترام سيادة كل طرف على أراضيه .

ولكن هجوم المتمردين على مدينة (أبشى) جعل هذه الاتفاقيات مجرد حبر على ورق . وقال الرئيس (ديبى) أن حكومة السودان تمد العون للمتمردين ، وحجته فى ذلك قيام السودان فى السابق بتمويل المتمردين وإمدادهم بالأسلحة .

وقد اتخذ الرئيس إدريس ديبى موقفًا جديدًا وهو إعلانه عن تأييد قرار مجلس الأمن رقم (١٧٠٦) والقاضى بنشر قوات دولية فى إقليم دارفور على اعتبار أن القرار ربما يوفر له منطقة عازلة تمنع وصول إمدادات للمتمردين فى دارفور .

كما حاول القيام بالوساطة بين حكومة السودان والمتمردين ، ولكن هذه الوساطة لم تجد قبولاً وتأييدًا من قبل المتمردين . نظرًا لأنهم يرون أن إدريس ديبى قد تخلى عنهم ، وكان من الواجب فى نظرهم التعاون معهم بناء على انتمائهم الطبقى حيث ينتمى الكل لقبيلة الزغاوة .

(ب) جمهورية إفريقيا الوسطى :

إحدى الدول التى تؤثر عليها الأحداث فى منطقة دارفور ، فبحكم قربها من مركز الصراع سواء فى تشاد أو السودان أصبحت أراضيها بمثابة أماكن لتجمع المتمردين ، وأصبحت سوقًا كبيرًا لتهريب السلاح إلى أطراف التمرد خصوصًا لعدم قدرتها على ضبط الحدود .

وإذا استمر الوضع فى دارفور كما هو عليه فسيؤثر بدون شك على استقرارها الاجتماعى والاقتصادى . وقد ينقل الصراع إليها فيما بعد لو لم تجد أزمة دارفور حلاً مناسبًا، يوقف نزيف الدم فيها .

(ج) ليبيا :

ما قيل عن العلاقات التى ربطت دارفور بتشاد ، يقال عن العلاقات التى ربطت وما زالت تربط الإقليم بالجماهيرية الليبية ، فقد وجدت علاقات ربطت بين ليبيا ودارفور منذ القِدَم . وأبرز ملامح هذه العلاقات هى :

العلاقات السياسية :

ارتبطت سلطنة الفور خصوصًا فى عهد السلطان على دينار بعلاقات وثيقة مع ليبيا فى عهد السنوسيين ، حيث كان السنوسيون يقدمون الدعم للسلطان على دينار فى حربه ضد الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى . وكانت ليبيا بمثابة قاعدة لإمداد وتموين سلطنة دارفور فى الصراع ضد القوات الإنجليزية التى كانت تحكم السودان فى هذا الوقت ، وتريد بسط سيطرتها على إقليم دارفور .

العلاقات الاجتماعية والاقتصادية :

ارتبطت دارفور بليبيا بعلاقات اجتماعية ، لعل من أبرزها وجود جماعات كبـيرة مـن قبائل الزغاوة تعيش فى ليبيا ، كما أن قبيلة الصو ، التى أسست مملكة كبيرة فى تشـاد تعـود فى أصولها إلى أصول ليبية .

وكانت هناك علاقات تجاريـة ربطـت بـين دارفـور وليبيـا منـذ القِـدَم عـبر الطـرق الصـــحراوية التـــى كانـــت تـــربط إقلـــيم فـــزان بمنطقـــة وســـط إفريقيـــا عامـــة ودارفـــور خاصة ، وكانت تجارة القوافل الصحراوية عاملاً من العوامل التـى ربطـت بـين الشـعب الليبى ، وأهالى دارفور .

وفى العصر الحديث وفى أثناء الصراع بين ليبيا ونظام الرئيس حسين حـبرى فى تشـاد أصبح إقليم دارفور ساحة من ساحات المعارك التـى دارت بـين ليبيـا وتشـاد ، فـدخلت قوات ليبية إقليم دارفور لتطويق قوات الحكومة التشادية ، وبانتهاء الحرب خرجـت هـذه القوات .

وفى إطار سياسة ليبيا الإفريقية . حاولت التوسط لحل المشكلة عن طريق عقـد قمـم إفريقية مصغرة بين الحكومة السودانية وتشاد ، الغرض منها ضمان عدم تقديم تشاد العون لمتمردى دارفور ، مقابل تعهد السودان بعدم مساعدة المتمردين فى تشاد .

ولذلك عقدت ليبيا مؤتمرًا ضم كلاً مـن مصر ، السـودان ، ليبيـا ، تشـاد ، إريتريـا ، إفريقيا الوسطى بعد استيلاء المتمردين فى تشاد على مدينة أبشى ، وأصدر المؤتمر برتوكـول طرابلس ٢١ من نوفمبر ٢٠٠٦م ، وقد تمت الإشارة إلى المؤتمر من قبل .

وما زالت الحكومة الليبية تقوم بمحاولـة الوسـاطة بـين أطـراف الصراع ، ولـذلك عقدت عدة مؤتمرات قمة مصغرة للعمل على وقف التـدهور فى دارفـور ، وحضر المـؤتمر دول مثل : مصر ، السودان ، إريتريا ، تشاد .

مصر وأزمة دارفور :

ارتبط السودان عامة ، ودارفور خاصة بمصر ارتباطًا عضويًا ، وهذا أمر طبيعى لأن السودان يمثل لمصر عمقًا استراتيجيًا لا يمكن الاستغناء عنه والاستقرار فى السودان له انعكاسات على مصر .

والعلاقات المصرية السودانية أكبر من أن تكتب فى عجالة ، بل تحتاج إلى مجلدات حتى تكفيها ، فمنذ فتح مصر للسودان فى عهد محمد على فى الفترة من ١٨٢٠م إلى ١٨٢٢م . ظلت العلاقات المصرية السودانية قوية ، ولم يعكر صفوها أى حدث من الأحداث .

وطبيعة العلاقات المصرية السودانية لها خصوصية ، فامتداد النيل فى البلدين جعل مصر والسودان يجمعهما نهر واحد ، وأصبح يطلق على البلدين وادى النيل . ومن خصوصية العلاقة أن السودان كان يعتبر جزءًا من الأراضى المصرية حتى عام ١٩٥٣م ، قبل توقيع اتفاقية السودان .

وحتى لا نخرج من موضوع الكتاب نحاول إلقاء الضوء على بعض ملامح العلاقات المصرية مع إقليم دارفور .

العلاقات التاريخية بين مصر ودارفور :

خضعت دارفور للحكم المصرى فى عهد إسماعيل ، وقد أصبحت نتيجة الوجود المصرى ولاية لها شخصيتها الاعتبارية . وقد أقام المصريون فى دارفور نظم حكم حديثة . فنظمت الإدارة فى دارفور وأدخلت أبناء الإقليم فى الجيش ، وساعدت على ظهور طبقة موظفين من الإقليم يديرون بلدهم على أرقى مستويات الإدارة [١] .

---

(١) انظر : تفصيل الحكم المصرى لدارفور فى الفصل الأول .

العلاقات الاقتصادية :

قبل انضمام دارفور إلى السودان ، وفى عهد سلطنة الفور كان بينها وبين مصر علاقات تجارية عبر درب الأربعين [1] . وكانت مصر محطة للقوافل الآتية من دارفور .

وتعتبر مصر معبرًا للإسلام إلى دارفور ، فعن طريقها عرف الإسلام طريقه إلى منطقة دارفور وحوض تشاد ، والسبب الرئيسى الذى جعل العلاقات قوية بين مصر ودارفور مرور طرق الحج بمصر مما نتج عنه اختلاط كثير من الأفارقة بالمصريين . نظرًا لطول رحلة الحج والتى قد تمتد لشهور عديدة .

ووجود الأزهر الشريف فى مصر كان عاملاً رئيسيًّا فى تقوية العلاقات بين دارفور ومصر ، حيث كان يفد الطلاب من دارفور على مصر للدراسة بالأزهر الشريف ، وقد أقام لهم الأزهر رواقًا [2] عُرِف باسمهم ، وهو رواق الفور .

ومن خلال الكتابات المصرية عن دارفور ، عرف العالم عنها الكثير ، فمحمد بن عمر التونسى زار الإقليم وكتب عنه كتابه المشهور (تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان) .

وملامح السياسة المصرية فى مشكلة دارفور تنطلق من رفض توقيع أى عقوبات على السودان ، وأيضًا المحافظة على سلامة ووحدة أراضى السودان .

---

(١) درب الأربعين : كان يربط مصر بدارفور ، ويبدأ من مدينة أسيوط فى الصعيد مرورًا بالواحات وينتهى فى دارفور ، وبالإضافة لأهميته التجارية كان إحدى طرق الحج المشهورة فى إفريقيا .

(٢) الرواق :جزء من التكوين المعمارى للمسجد ، وهو عبارة عن أعمدة مسقوفة وقد تحولت الأروقة فى الجامع الأزهر لأماكن لسكن الطلبة ، فأصبحت مثل المدن الجامعية ، ثم انفصلت وأصبحت مبانى مستقلة لاستقبال الطلبة . وكان يخصص لكل بلد رواق ، فهناك رواق المغاربة لبلاد شمال إفريقيا ، وهناك رواق الأتراك ، ورواق السليمانية لطلاب جنوب شرق آسيا . ورواق التكرور لطلاب غرب آفريقيا ، ورواق الفور . ورواق الجبرت لطلاب شرق أفريقيا ، وكان لكل رواق شيخ مسئول عنه .انظر : عبد العزيز الشناوى (الأزهر جامعًا وجامعة) الأنجلو المصرية ١٩٨١م .

كما ترى أن مشكلة دارفور مشكلة داخلية سودانية ، يجب حلها مع أطرافها مباشرة دون تدخل أجنبى . وإنما العمل من خلال الاتحاد الإفريقى .

وأبرز جهود مصر لحل مشكلة دارفور تقديم المساعدات لأهالى الإقليم ، الاشتراك فى المؤتمرات التى عُقِدت لاحتواء الأزمة مثل القمة المصغرة التى عُقِدت فى طرابلس ، كما ترفض وجود قوات أجنبية فى الإقليم إلا فى إطار قوات من الاتحاد الإفريقى .

(د) إريتريا :

ارتبطت إريتريا بالسودان منذ نشأة جبهة تحرير إريتريا فى أوائل الستينات من القرن العشرين ، وكانت العلاقات ودية ، حتى قامت دولة إريتريا عام ١٩٩١م .

ولكن ساءت العلاقات بسبب اتهام الرئيس الإريترى إسياسى أفورقى للسودان بمحاولة اغتياله بواسطة النقيب / أبو الخيرات والمسجون حاليًا فى إريتريا كما اتهمت إريتريا السودان بالتعاون مع أثيوبيا لعزله . وخصوصًا بعد انفراج العلاقات بين السودان وأثيوبيا ، والتى كان من أبرز مظاهره إقامة طرق بين أثيوبيا والسودان والتفكير فى إنشاء خط حديدى بين البلدين . مع فتح الحدود .

وكان رد فعل الرئيس إسياسى أفورقى باحتضان المعارضة السودانية سواء فى دارفور أو فى شرق السودان . مع تقديم الدعم اللوجستى لها ، وفى حادثة غير مسبوقة سلم السفارة السودانية فى أسمرة عاصمة إريتريا للمعارضة السودانية .

ولكن فجأة غيَّر الرئيس الإريترى سياسته وبدأ يقوم بدور الوساطة فى مشكلة دارفور ، ولعل السؤال هنا : ما هى أسباب تغير سياسة إريتريا اتجاه السودان ؟ الواقع يقول : إن الرئيس الإريترى يخشى من قيام تحالف بين أثيوبيا والسودان ضده ، بالإضافة لرغبته فى القيام بدور فى السياسة الإفريقية رغبةً فى كسر الحصار والعزلة عنه . وخصوصًا بعد قيام تحالف يضم اليمن ، وأثيوبيا ، والسودان ضده ، وهو المعروف باسم محور صنعاء/ أديس أبابا / الخرطوم .

لذلك بدأ الرئيس الإريترى بالتوسط بين الجماعات المتمردة والحكومة السودانية ، ولكن الحكومة السودانية تتعامل معه بحذر ، ولعل أبرز اللقاءات التى حدثت معه هو والحكومة السودانية فى مؤتمر طرابلس .

٢ ـ الأطراف الدولية

بعد استعراض القوى والأطراف الإقليمية وموقفها من الصراع الدائر فى دارفور، يتواصل الحديث عن دور الأطراف الدولية وموقفها من الأحداث . وتمثل الأطراف الدولية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، الاتحاد الأوروبى ، انجلترا ، ألمانيا .

١ ـ أمريكا :

وتعتبر الولايات المتحدة الطرف الأقوى فى مسألة دارفور ، ولذلك نتحدث عن دورها وموقفها فى الصراع مبتدئين بدورها فى أفريقيا عامة وفى قضية دارفور خاصة .

الوجود الأمريكى فى قارة إفريقيا يعود لفترة العشرينيات من القرن المنصرم . وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٢٩ . وكان الوجود الأمريكى ممثلاً فى قيام جمعيات تبشيرية كانت تعمل على وجه التحديد فى تشاد .

ولكن منذ عهد حكومة الرئيس (بيل كلينتون) زاد الاهتمام بقارة إفريقيا ، ثم كبر الاهتمام أكثر فى عهد حكومة الرئيس جورج دبليو بوش . فما هى الأسباب التى أدت لازدياد حجم الدور الأمريكى ؟

الاهتمام الأمريكى بأفريقيا يدخل ضمن إطار الاستراتيجية التوسعية والتى تتبناها الإدارة الأمريكية لتحقيق الأمن القومى الأمريكى والتى تقوم على مكافحة الإرهاب ، والدول الراعية له فى زعمهم . ومنها أيضًا الرغبة فى تأمين احتياجات أمريكا من الطاقة ، وأيضًا وهذا سبب مهم التصدى للقوى الصاعدة فى العالم مثل الصين وغيرها .

ويظهر هذا التوجه الأمريكي من خلال الكتابات والتقارير ، والتصريحات التي يصدرها المحافظون الجدد ، والذين يتبنون سياسة الهيمنة على العالم[1] .

كما أن هاجس أمريكا من القوى الصاعدة والتي قد تمثل لها تهديدًا على المستوى القريب ، وتصبح منافسًا لها مثل الصين أمر يجب التصدي له في نظر الإدارة الأمريكية . فالتواجد الصيني الملحوظ في القارة وسيطرته على النفط فيها جعل مجلس العلاقات الخارجية يصدر تقريرًا في ديسمبر عام ٢٠٠٥م يحذر فيه الولايات المتحدة من منافسة قوية من الصين في النفط في إفريقيا . كما دعا التقرير إلى اتباع أسلوب جديد في التعامل مع القارة وهو إحلال أسلوب الشراكة بدلاً من أسلوب المنطلقات الإنسانية في التعامل ، كما اختتم التقرير تحذيره بأنه بحلول عام ٢٠١٠م ستتعادل واردات النفط الإفريقية مع النفط في الشرق الأوسط .

النفط ودوره في التدخل الأمريكي في أفريقيا :

كما ذكرنا في الفقرة السابقة أن تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في تقريره ذكر أن النفط الإفريقي سيكون إنتاجه معادلاً للنفط في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠١٠م . كما ظهرت دراسة جديدة أجرتها المجموعة الوطنية والمسئولة عن تطوير سياسة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أن أمريكا بحلول عام ٢٠١٥م سترفع وارداتها النفطية من ١٧٪ إلى ٣٥٪ في حالة إذا تم السيطرة لها على مصادر البترول الإفريقية . وإذا تمكنت من ذلك بالإضافة لبترول العراق سيؤدي لتحكمها في اقتصاد العالم .

وللنفط الإفريقي في السياسة الأمريكية أهمية ، وهي أن النفط الإفريقي أسعاره منخفضة بالمقارنة مع النفط العربي بسبب سهولة نقله عبر خطوط أنابيب من على ساحل المحيط الأطلنطي إلى مراكز الصناعة في أمريكا على الساحل الشرقي ، كما أن طريق البترول الإفريقي آمن ولا يتعرض لمخاطر مثل البترول الذي يعبر في قناة

(١) انظر : مجلة السياسة الدولية = أعداد رقم : ١٤٤ ، ١٤٥ لعام ٢٠٠١م .

السويس ، والخليج العربى ، والبحر الأحمر ، حيث تتميز هذه المناطق بالتوتر ، كما أنها محاطة بكتل بشرية معادية لأمريكا .

ومن أهمية البترول الإفريقى لأمريكا الرغبة فى تنويع مصادر الاستيراد بدلاً من الاعتماد على جهة معينة ، مما يجعلها تخضع لمساومات من المناطق التقليدية فى الإنتاج .

والبترول الإفريقى يقع بعيدًا عن سيطرة منظمة الأوبك ، وبالتالى تتحكم أمريكا فى تحديد أسعاره لصالحها .

ويتميز البترول الإفريقى بقلة نسبة الكبريت فيه مما يقلل من تكاليف التكرير . وهذا يمثل قيمة اقتصادية تجعل من عملية استثمار الإنتاج من البترول الإفريقى عملية اقتصادية.

ولتحقيق الأهداف السابقة من محاربة الإرهاب ، والسيطرة على مصادر الطاقة ، ومحاربة النفوذ الصينى استلزم الأمر من الأمريكان محاولة التواجد العسكرى فى القارة . ضمانًا لتأمين خطوط أنابيب تشاد/ الكاميرون الذى سوف يضخ مائتين وخمسين ألف برميل يوميًا ، بالإضافة لبترول خليج غينيا وأنجولا والذى سينتج حوالى ٤,٥ مليون برميل يوميًّا .

ولذلك وقَّعت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون ، غينيا والجابون يحق لها من خلالها الاستفادة من مطارات هذه الدول ، كما قامت بإجراء مناورات عسكرية مع دول مثل تشاد ، النيجر ، السنغال ، مالى ، موريتانيا ، نيجيريا .

الولايات المتحدة الأمريكية والسودان :

منذ وصول حكومة الإنقاذ للحكم ، وتبنيها الاتجاه الإسلامى . بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الزج بنفسها فى شئون السودان . والذى اعتبرته من الدول الراعية للإرهاب . وخصوصًا بعد حادثة تفجير السفارة الأمريكية فى نيروبى .

وبدأت تقيم نوعًا من التحالف مع متمردى الجنوب بزعامة جون قرانق وتقدم الدعم لحركة الجبهة الشعبية لتحرير السودان ، وقام قرانق بزيارات عديدة للولايات المتحدة الأمريكية . وكوّن ما يشبه لوبى فى واشنطن ، كما قدمت الإدارة الأمريكية فى عهد

كلينتون الدعم للحركة حتى وقَّعت معاهدة سلام مع السودان ، وتم وضع قوات دولية فى الجنوب .

وفى عهد إدارة الرئيس بوش ، ومع تزايد نفوذ المحافظين الجدد بدأت أمريكا تتدخل فى شئون السودان مستغلة أزمة دارفور ، فقد قام وزير الخارجية الأمريكى كولن باول بزيارة السودان ، ثم تبعها بزيارة إقليم دارفور . وبعد لقائه بالمسئولين فى السودان ، طرح كولن باول مشروعًا من ثلاث نقاط لحل أزمة دارفور ، وهى :

١ - نزع أسلحة الميليشيات المسلحة فى دارفور .

٢ - تأمين عودة اللاجئين لديارهم .

٣- رجوع اللاجئين فى تشاد لقُراهم .

وقد هدد كولن باول بأنه إذا لم يتم تطبيق هذه الشروط الثلاث ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعدة إجراءات فى مجلس الأمن ، ويمكن للسودان تفادى هذه الإجراءات إذا طبق ثلاثة شروط أيضًا ، وهى :

١ - السيطرة على المليشيات الموالية لحكومة الخرطوم .

٢- السماح للمنظمات الإنسانية بحرية العمل .

٣- البدء فى مفاوضات مع جماعتى التمرد .

وقد ارتفع سقف الضغوط الأمريكية على السودان ، فقد صدر قرار من الرئيس بوش بمحاسبة ومصادرة أموال المسئولين عن أحداث دارفور ، ويقصد بذلك المسئولين فى حكومة السودان ، وتجميد أموال شركات سودانية .

كما أن مضابط الكونجرس الأمريكى يتبارى فيها النواب على صب الزيت على النار كما يقال ، فمرة يدَّعون أن دارفور تتعرض لحركة إبادة تمهيدًا بعد ذلك لمحاكمة من يرونه من المسئولين السودانيين فى المحكمة الجنائية الدولية .

كما أن أمريكا تحرض على إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى دارفور ، وسارعت في استصدار قرار من مجلس الأمن بذلك وهو القرار قم (١٧٠٦) . والقاضى بنشر قوات دولية فى الإقليم ، وهو القرار الذى أثار غضب الحكومة السودانية .

ونشطت جمعيات حقوق الإنسان فى الادعاء بقيام المليشيات العربية المدعومة من قِبَل الحكومة بإجبار حوالى مليون شخص من الأفارقة السود على الفرار من منازلهم .

كما تقدمت الولايات المتحدة باقتراح ، وهو صدور قرار من الأمم المتحدة بفرض العقوبات على السودان ، وبالنظر لهذا المشروع يتضح لنا مدى تعنت الولايات المتحدة ضد حق السودان فى تعاملها مع أزمة دارفور .

والمتتبع لتصرفات الولايات المتحدة ضد السودان . يلاحظ تخبُّطًا فى هذه السياسة ، فأمريكا التى تتهم السودان بالقيام بحركة إبادة ضد السكان فى دارفور . يأتى على لسان وزير خارجيتها السابق كولن باول بعد زيارته لدارفور . أنه لم يجد أدلة على وجود إبادة فى دارفور .

٢ ـ فرنسا :

الموقف الفرنسى فى إفريقيا ، ودورها فى التعامل مع أزمة دارفور يجىء على النقيض من الموقف الأمريكى ، ونستطيع القول أن هناك صراعًا خفيًّا بين الدولتين .

ففرنسا صاحبة النفوذ القديم ، وصاحبة الرصيد الاستعمارى فى إفريقيا ، تحس بأن مصالحها باتت يتهددها الخطر من الوجود الأمريكى ، فقد أخرجت أمريكا دولاً كانت فى منظمة الفرانكفون من سيطرة النفوذ الفرنسى إلى النفوذ الأمريكى مثل دولة زائير ، ورواندا وبوروندى . وما زالت هناك منافسة على موريتانيا وتشاد .

فدولة تشاد لاْ تزال فى دائرة النفوذ الفرنسى ، ويوجد بها قوات فرنسية متمركزة ، كما أن الشركات الفرنسية العاملة فى مجال النفط ، تسيطر على المنشآت النفطية هناك . والخزان النفطى الموجود فى تشاد من المتوقع أن يكون له امتداد فى دارفور .

ويتميز الموقف الفرنسى بصفة عامة بالموضوعية والاعتدال ، ويحاول الفرنسيون بقدر الإمكان الحد من تفاقم الأزمة هناك ، حرصًا على مصالحهم فى تشاد .

٣- الاتحاد الأوروبى :

امتاز موقف الاتحاد الأوروبى من أزمة دارفور بالتخبط والتناقض ، فمرة هدد بفرض عقوبات على السودان ما لم يقم بالضرب بشدة على المتورطين فى أعمال العنف وأيضًا مع استمرار تجاهل المطالب الإنسانية .

وأحيانًا يدعو الاتحاد الأوروبى إلى التريث عند اتخاذ قرار بفرض عقوبات على السودان بدون مبرر ، كما جاء على لسان منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى خافير سولانا .

٤ ـ الدور الألمانى فى الأزمة :

تمثل ألمانيا محورًا هامًّا فى قضية دارفور ، من حيث تقديمها للدعم المادى والمعنوى للمتمردين ، بالإضافة لارتفاع حدة نبرتها الهجومية ضد الحكومة السودانية ، لدرجة أن السودان اعتبر موقف ألمانيا هو الأسوأ فى أصوات المجموعة الأوروبية ، بل إن موقف ألمانيا تفوّق على موقف انجلترا من حيث الشدة .

ويتميز الموقف الألمانى بالغموض فى تعامله مع أزمة دارفور ، ولكن المؤشرات توضح أن لها يدًا فى محاولة ازدياد العنف فى الإقليم ، فهى التى تقدم الإيواء والدعم لزعماء التمرد رغم محاولات وزير الخارجية الألمانى الكثيرة لنفى ذلك .

وقد كان للمنظمات المدنية الألمانية دور فى محاولة إيجاد نوع من التواجد الألمانى ، فقد قامت إحدى المنظمات الألمانية بإنشاء مشروع يسمى توطين النخيل خلال السبعينيات من القرن العشرين .

وقد استضافت قادة التمرد مثل على الحاج ، والذى يدير التمرد من هناك ، بالإضافة لوجود أكبر عدد من أبناء دارفور هناك فى ألمانيا .

٥ـ موقف بريطانيا :

السياسة البريطانية فى تعاملها مع أزمة دارفور تسير على نفس النمط الذى تسير عليه السياسة الأمريكية ، ويمكن إبراز ملامح الدور البريطانى فى الادعاء بوجود إبادة جماعية فى دارفور تستدعى تدخلاً عسكريًا فوريًا . فقد صرح وزير الدفاع البريطانى أن بريطانيا مستعدة لإرسال خمسة آلاف جندى إلى دارفور .

٦ ـ الدور اليهودى فى مشكلة دارفور :

على الرغم من أن اتجاهات السياسة الإسرائيلية تصب دائمًا فى دعم إسرائيل وحماية مصالحها إلا أن إسرائيل والمنظمات اليهودية بدأت تولى اهتمامًا بقضية دارفور ، حيث يرى بعض المفكرين اليهود مثل (إيلى ويزل) أنه لا مانع من التركيز على مشاكل الآخرين.

وكان من مظاهر التدخل اليهودى فى المشكلة استضافة المجلس اليهودى فى واشنطن حملة لرفض عمليات القتل فى السودان على زعمهم .

كما أن متحف الهولكست فى يوم ٢٤ يونيه ٢٠٠٤م ، جمد نشاطاته لمدة نصف ساعة ليلفت انتباه العالم لما يجرى فى السودان ، كما قام ما يسمى بالتحالف اليهودى لمنع الكوارث والذى يضم حوالى خمسة وأربعين جماعة يهودية بجمع التبرعات لمتضررى الحرب فى دارفور .

كما قام متحف الهولكست أيضًا فى ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٤م برعاية برنامج يسمى شواهد العنف على ما يحدث فى دارفور ، كما أنه وصف الصراع بأنه إبادة .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : لماذا التدخل اليهودى فى شئون دارفور ؟ الإجابة على هذا السؤال يحتاج لقراءة أسباب تدخُّل أمريكا فى شئون دارفور فيرجع إليها ، ويمكن إيجازها فى البحث عن البترول ، والسيطرة على مقدرات السودان .



الفصل الرابع

دور المنظمات الإقليمية والدولية فى حَلّ أزمة دارفور

تمهيد

بعد عرض موقف القوى الإقليمية والدولية من أزمة دارفور فى الفصل الثالث ، وخصوصًا موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة ، ينبغى لنا عرض دور المنظمات الإقليمية والدولية فى حَلِّ أزمة الإقليم .

ففى هذا الفصل سيتم توضيح دور الاتحاد الإفريقى ، وجامعة الدول العربية فى التعامل مع أزمة دارفور . ودور الأمم المتحدة فى حل الأزمة .

كما يتعرض الفصل لموقف حكومة السودان والعالم من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

١ ـ دور المنظمات الإقليمية :

أولاً : دور الاتحاد الإفريقى :

كان لنجاح حركتى التمرد فى دارفور فى لفت أنظار العالم بما يجرى فى دارفور أثر كبير فى تدويل المشكلة ، فقد استخدم هؤلاء وسائل الإعلام المتاحة من الصحف والإنترنت فى إقناع العالم بوجود حركة إبادة فى دارفور تقوم بها جماعات عربية ضد المواطنين من أصول إفريقية .

وكان عجز الإعلام الحكومى بسبب ضعف الإمكانيات وضعف الخبرات وما يعانيه من حَجْب للمعلومات ، مما جعله يقف فى موقف المدافع ولا يملك المبادرة بالهجوم إلى جانب إغراقه فى المحلية ، وقلة المؤسسات الإعلامية سببًا فى اتخاذ هذه القضية بُعْدًا لم تكن تستحقه .

لذلك بدأ الاتحاد الإفريقى يأخذ زمام المبادرة ، ويعمل جاهدًا على حل الأزمة فى إطار إفريقيا انطلاقًا من دعوة الرئيس النيجيرى (أوبسانجو) والذى قال فيها أنه أمام أزمة دارفور خياران ، إما أن تُحل دوليًا عن طريق الأمم المتحدة ، أو تحل إقليميًّا عن طريق الاتحاد الإفريقى .

وقد اتخذت جهود الاتحاد الإفريقى لحل الأزمة فى دارفور عدة مسارات ، لعل من أبرزها محادثات أديس أبابا فى يوليو ٢٠٠٥م ، والتى لم تنجح بسبب إرسال حركات التمرد لقيادات من الصف الثانى ليست لديها القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية ، كما كان من أسباب فشل مفاوضات أديس أبابا تمسك جماعات التمرد بخمسة شروط منها : تفكيك وحلّ ميليشيات الجنجويد . وإجراء تحقيق دولى على ما أسموه جرائم حرب . بالإضافة لعدم وجود نوايا حسنة للوصول إلى حلٍّ نهائى .

والمسار الثانى الذى قام به الاتحاد الإفريقى هو تقديم ورقة الاتحاد للتوفيق بين الحكومة وجماعات التمرد للتفاوض بشأنها ، وقد قبلت الحكومة السودانية الحوار مع المتمردين حول أطروحات الاتحاد الإفريقى مع تمسكها ببعض الأشياء التى ترى أنها ضرورية للتوافق مع الدستور واتفاقية السلام .

ثم جرت مفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقى فى أبوجا نوفمبر ٢٠٠٥م . على أن تكون هى الأخيرة للتوصل لاتفاق سلام ، وقد تمخضت هذه الجهود عن توقيع اتفاقية السلام والمعروف باتفاق أبوجا .

وقد قام الاتحاد الإفريقى بإرسال فرق مراقبة ووقف إطلاق النار ، ونَشْر جنود من دول الاتحاد ضمانًا للسلام والأمن فى دارفور . وقد كان موقف الحكومة السودانية من الاتحاد الإفريقى موقفًا إيجابيًّا ، فقد دعا السودان لتطوير بعثة الاتحاد الإفريقى بهدف إحكام الرقابة على قرارات وقف إطلاق النار ، ولذلك جرت مشاورات مع الاتحاد الإفريقى على زيادة عدد المراقبين .

وكان السبب فى اتجاه الاتحاد الإفريقى للتدخل بإيجابية فى أزمة دارفور هو رفض الدول الإفريقية للتدخلات الأجنبية ، لأنها من وجهة نظرها لا تتدخل إلا لتنفيذ مصالحها ، بالإضافة لقناعة الدول الإفريقية بأن عدم استقرار السودان يؤثر على كثير من مصالح الدول المجاورة له ، بالإضافة لقوة علاقاتها التى تشهد نموًا واضحًا مع السودان .

وقد استشعر الاتحاد الإفريقى مدى صعوبة المهمة الملقاة على عاتقه ، حيث أنها سوف تضعه فى اختبار لإبراز قوته ، ولذلك كان تحرك رئيس المفوضية العليا للاتحاد الإفريقى ظاهرة لفتت أنظار الكثيرين حيث كان يحرص دائمًا على متابعة الأحداث أولاً بأول . أما سبب قبول السودان للحل الإفريقى فهو يمثل حاجزًا بينه وبين التدخل الأجنبى .

وقد قدَّمت الأمم المتحدة دعمًا للاتحاد الإفريقى ، وهو ما يُعرف باسم حزمة الدعم اللوجستى والاستشارى . وقد تضمنت القائمة الأولى اثنين وأربعين مستشارًا عسكريًا وخمسة عشر مستشارًا للشرطة المدنية ، كما تم دمج وحدة مساعدة تابعة للأمم المتحدة فى إدارة الأمن والسلام التابعة للاتحاد الإفريقى ، وقد ذودت الوحدة بخبراء فنيين فى مجال الشرطة المدنية .

أما عن قوة السلام التابعة للاتحاد الإفريقى ، فقد وصلت طلائعها فى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٤م ، بوصول حوالى خمسين جنديًا من نيجيريا إلى مدينة الفاشر ، ثم وصل مائة وسبعون جنديًا من رواندا ، ثم زاد العدد ليصل حوالى ستمائة وسبعين متمركزًا فى مدينة الفاشر .

وقد وسَّع الاتحاد الإفريقى من صلاحية عمل هذه القوات لتشمل توفير الأمن والحماية للمدنيين ، وإقامة اتصالات مع عناصر الشرطة السودانية ، كما يقوم برصد جهود الحكومة لنزع أسلحة المليشيات التابعة لها والتى تحت سيطرتها بالإضافة لحماية المواطنين .

وقد استجابت الحكومة السودانية لمطالب الاتحاد الإفريقى ، حيث قبلت الاقتراح بالسماح لقوات الاتحاد الإفريقى فى دارفور بالتأكد من عدم تعيين أفراد مليشيات الجنجويد فى الشرطة .

وهكذا تبرز جهود منظمة الاتحاد الإفريقى فى إيجاد حل إفريقى لمشكلة دارفور ، ولكن عمل الاتحاد الإفريقى تعتريه بعض الصعوبات ، لعل من أبرزها قلة الدعم المالى اللازم والدعم الفنى .

كما يتضح من السياق وجود تعاون كبير بين الاتحاد الإفريقى ، ومنظمة الأمم المتحدة ، وعلى العموم فإن مبادرة الاتحاد الإفريقى تعتبر ظاهرة جديرة بالاحترام ، وتحتاج للدعم لحل قضايا إفريقيا بأيد إفريقية .

ثانيًا : جامعة الدول العربية :

اتخذت جامعة الدول العربية موقفًا من قضية دارفور يتحدد إطاره فى أن هذه القضية شأن داخلى سودانى ، كما رفضت مبدأ توقيع العقوبات على السودان ، ورفضت مبدأ إرسال قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة فى الإقليم .

دور المنظمة الدولية (الأمم المتحدة)

دخلت الأمم المتحدة فى معترك الأزمة فى دارفور فى توقيت كان يُنظر فيه لأعمالها بكثير من عدم الثقة ، واتهامها بأنها تكيل بمكيالين فى تناولها للقضايا الدولية . ففى الوقت الذى لم تستطع فيه إيقاف العدوان على العراق بسبب تخبط تقارير مبعوثيها وهو ما عُرِف بمفتشى الأسلحة فى العراق . بالإضافة لتبنى اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه شعوب المنطقة . كل هذه الأسباب أدت لإيجاد نوع من الشك فى نوايا الأمم المتحدة . ولذلك اختلف موقف السودان من الأمم المتحدة عن موقفه مع الاتحاد الإفريقى ، فعلى الرغم من تقديم الدعم للدور الإفريقى ، كان السودان يتعامل بحذر مع الأمم المتحدة .

وقد كان تدخُّل الأمم المتحدة فى الأزمة عبر محورين هما : المنظمات الدوليـة ومجلـس الأمن الذى أصدر عدة قرارات كمحاولة لاحتواء الأزمة ، وقـد أثـارت هـذه القـرارات حفيظة الشعب السودانى ، وتباينت ردود الأفعال تجاه هذه القرارات .

وعند بيان دور الأمم المتحدة فى دارفور سـنحاول أن نركـز عـلى أهـم ملامـح هـذا الدور، وهى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن السودان . ومجموعة الحزم البديلة التـى قدَّمتها المنظمة . وقرارات مجلس الأمن وأثرها . وقرار محاكمة المتورطين فى أزمـة دارفـور أمام المحكمة الجنائية الدولية .

١ـ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن :

بعد زيارة كوفى عنان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة للسودان ، وإقلـيم دارفـور أصدر عدة تصريحات منها أن الإقليم يتعرض لإبـادة منظمـة ، واتهـم التقريـر مليشـيات الجنجويد بارتكاب مجازر ضد السكان العزل .

وأهم ملامح هذا التقرير : أنه اتهم الحكومة السودانية بأنها صعَّدت من هجماتها على دارفور . كما لم يستثنِ التقرير أيضًا جيش تحرير السودان من قيامه بأعمال السلب والنهـب فى دارفور . كما ذكر التقرير تعرُّض المنظمات المدنية والغير حكومية لأعـمال نهـب وسـلب سواء من قِبَل جيش تحرير السودان ، أو من قِبَل مجموعات الجنجويد . وقد توصل التقرير إلى عدة نتائج وصفها بالتوجهـات الجديـدة فى دارفـور ، وهـى : ازديـاد حـدة التـوتر فى الإقليم. واستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار . ومحاولة جيش تحرير السـودان السـيطرة على مناطق استراتيجية مستخدمًا أساليب يسميها الأهـداف الليـنـة منهـا الاسـتيلاء عـلى مراكز الشرطة ونهب ما فيها من أسلحة ، كما يقوم المتمردون بالسيطرة على مركبات تابعـة للمنظمات الغير إنسانية ، كما أن التقرير اعتبر من الأعمال التى توصف بالاتجاهات الجديدة تـدعيم الحكومـة لمواقعهـا فى الإقلـيم ، وتجنيـد الجنجويـد كرجـال شرطـة ، واسـتخدام الطائرات العمودية فى إلقاء القنابل .

كما أفاد التقرير عن ظهور حركة تمردية جديدة فى دارفور تسمى باسم « الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية » ، والتى أعلنت مسئوليتها عن الهجوم على معسكرات حكومية . ولكن هذه الجماعة لا تحظى باعتراف الاتحاد الإفريقى ، وأوضح التقرير أيضًا وجود صدام بين حركتى التمرد الرئيسيتين وهما : جيش تحرير السودان ، وحركة العدل والمساواة .

كما أوصى التقرير بنزع سلاح المحاربين وإعادة دمجهم . ولكن أبرز التقرير صعوبة تنفيذ ذلك وأرجعه إلى الخوف من الهجمات المتوقعة ، والسبب الآخر أن مرتكبى الجرائم مازالوا مطلقى السراح . وأيضًا مسئولية الحكومة غير المقيدة فى نزع سلاح الجنجويد .

وقد أفاد التقرير بإنشاء لجنة تحقيق دولية عملاً بقرار مجلس الأمن رقم (١٥٦٤) لسنة ٢٠٠٤م ، وعين الإيطالى أنطونيو كاسبى رئيسًا للجنة التحقيق . وتتكوّن من فريق للبحوث القانونية ، أما رئيس فريق التحقيقات ستدعمه مجموعة من ستة محققين ، وثلاثة من الخبراء القانونيين ، وأربعة محللين ، وستة مترجمين .

وقد حددت عمل لجنة التحقيق بفترة زمنية مقدارها أربعون يومًا فى دارفور ، أما فريق الدعم الأمنى فيرأسه أحد كبار موظفى الأمن يعاونه مساعدون للأمن الميدانى ومجموعة من الموظفين ، وقد بدأت اللجنة أعمالها فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٤م .

أما عن الأوضاع الإنسانية فى دارفور فقد ذكر التقرير أن هناك تصاعدًا فى عدد المتضررين من الأزمة ، وقد بلغ عدد المتضررين حوالى مليون . وأرجع التقرير هذه الزيادة إلى تزايد عدد المشردين داخليًّا . ونتيجة لانعدام الأمن . كما أشار التقرير إلى وجود حوالى ٢٥٠ ألف مهددين بنقص خطير فى الأغذية . كما أفاد التقرير أيضًا أن مناطق غرب دارفور أكثر المناطق سهولة فى وصول الإمدادات الدولية ، أما الجنوب فأصعب بسبب تدهور الأمن ، ولذلك تصل قيمة المساعدات لغرب دارفور إلى ٨٥٪ من المتضررين ، بينما لا تصل فى الجنوب إلا إلى ٧٠٪ من المتضررين .

أما فى مجال حقوق الإنسان فقد أوضح التقرير أن الأطفال هم أكثر الفئات تضررًا من الأزمة ، كما أفاد التقرير أيضًا أن جيش حركة تحرير السودان يقوم بتجنيد الأطفال ، وذكر التقرير أيضًا تعرُّض كثير من المشردين لعنف جنسى ، وعمليات اغتصاب وهى القضية التى أثارت جدلاً كبيرًا .

تلك هى أبرز ملامح التقرير الذى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان لمجلس الأمن شارحًا فيه تطورات الأزمة فى دارفور . ووضح التقرير كثيرًا من الجهود التى قدَّمتها الأمم المتحدة فى سبيل إيجاد حل للقضية . كما أشار التقرير للصعوبات التى تعوق عمل الأمم المتحدة فى دارفور . والتقرير بصورته هذه يعطى تفصيلاً دقيقًا لسير الأحداث.

٢- مشروع الحزم السياسية :

هذا المشروع خرج للنور بعد زيارة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الموريتانى/ أحمد ولد عبد الله للتحاور مع الحكومة السودانية لإقرار الخطة الأمنية ، وتقوم خطة الحزم الثلاث على ثلاثة مراحل ، وهما :

(أ) **المرحلة الأولى :**

تشمل هذه المرحلة إضافة مائة وخمس من عناصر القوات الدولية فى دارفور ومعهم حوالى ثلاثة وثلاثين شرطيًا من الأمم المتحدة ، وثمان وأربعين موظفًا دوليًا إلى جانب معدات وتجهيزات للأمم المتحدة .

(ب) المرحلة الثانية

تشمل هذه المرحلة إضافة عناصر من التابعين للأمم المتحدة ، ورجال الشرطة والموظفين للاتحاد الإفريقى ، مع تقديم الدعم اللوجستى والملاحة الجوية للاتحاد الإفريقى .

(جـ) المرحلة الثالثة :

تتعلق هذه المرحلة بالحجم النهائى ، بحيث يجب أن تصل لحوالى عشرين ألف عنصر من الشرطة والموظفين ، على أن نترك حرية اختيار قيادتها للأطراف المشاركة وتفضل حكومة الخرطوم أن تكون تبعيتها لمفوضية الأمم المتحدة .

٣ـ مجلس الأمن :

كانت إسهامات مجلس الأمن فى أزمة دارفور بإصدار عدة قرارات كان لها تـداعياتها على الإقليم ، وتباينـت ردود الأفعـال تجاهها . وسـنحاول استعراض أهـم القـرارات وليست كلها نظرًا لكثرتها وتشابه الكثير منها فى مضمونها .

(أ) **قرار رقم** (١٥٧٤) **لسنة ٢٠٠٤م** :

أعرب هذا القرار عن القلق بسبب اشتداد حدة الأزمة فى دارفور ، منهـا : اسـتمرار الانتهاكات لحقوق الإنسان . وتكرر اختراق عملية وقف إطلاق النار . وانعـدام الأمـن . وحمَّل القرار حكومة السودان مسئولية الدفاع عن المدنيين . وصون الأمـن والنظـام . كـما أوجب القرار على حركتى التمرد بضرورة قبول الالتزام باحترام حقوق الإنسان .

وقد أدان هذا القرار أعمال العنف والانتهاكـات التـى ترتكبهـا الأطـراف المتنـاحرة وطالب بتحويل المسئولين عن أعمال العنف للقضـاء ، كـما أشـاد القـرار بجهـود الاتحـاد الإفريقى فى سبيل حَلِّ القضية .

(ب) **قرار رقم** (١٦٢٧) **لسنة ٢٠٠٥م** :

فى هذا القرار أعرب مجلس الأمن عن احترام سيادة السودان ، ووحدة أراضـيه كـما رحب بتوصل حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان لاتفاقية أبوجـا . ، كـما رحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية .

كما حث القرار جميع الأطراف على الوفاء بالتزامات اتفاقيـة أبوجـا وطالـب بإنشـاء لجنة لتقييم حالة السلم . كما أوضح هذا القرار أن الحالة فى السودان لا تزال تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين .

(جـ) **قرار رقم** (١٥٩٣) **لسنة ٢٠٠٥م** :

صدر هذا القرار فى اجتماع مجلس الأمـن فى ٣١ مـارس عـام ٢٠٠٥م . ويُعتـبر مـن القرارات الخطيرة التى اتخذت فى سبيل إيجاد حل للأزمة فى دارفور . وسبب خطورته هـو أنه أشار لتحويل قضايا الانتهاكات فى دارفور للمحكمة الجنائية الدولية .

فقد استهل القرار بالتنبيه على أن الوضع فى دارفور يهدد الأمـن والسـلم العـالميين ، فينبغى أن يتصرف طبقًا للفصل السابع من ميثـاق الأمـم المتحـدة ، ولـذلك قـرر إحالـة الوضع القائم فى دارفور للمدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية . كما ألزم القرار حكومة السودان وجميع أطراف الصراع بأن تبدى تعاونًا مع المحكمة والمدعى العام وأن تقدم لهـما كل ما يلزم من مساعدة . كما أقر هذا القرار بعدم إلزام الدول غير المُوقِّعة على اتفاق روما .

(د) قرار رقم (١٧٠٦) لسنة ٢٠٠٦م :

لو أردت تقييمًا لقرارات مجلس الأمن والتى أصدرها فى أثناء تعامله فى أزمة دارفـور من ناحية الأهمية والخطورة . ستجد أن هذا القرار رقم (١٧٠٦) لسنة ٢٠٠٦م . أخطرها وأهمها لعدة أسباب منها أنه يعتبر انعطافًا خطيرًا فى سـير القضـية . حيـث بـدأت ملامـح التدخل الدولى فى شئون السودان تأخذ شـكلها الكامـل . ومـن أسـباب الخطـورة أيضًـا اختلاف ردود الأفعال تجاه هذا القرار من حيـث أسـلوب الاعـتراض . بالإضـافة إلى أن اتخاذ مثل هذا القرار يهدد جهود الاتحاد الإفريقى فى سبيل احتوائه للمسألة ، ويهدده بفقد مصداقيته أمام الشعوب الإفريقية .

بدأ هذا القرار بداية طبيعية عادية من حيث أنه عبَّر عن قلقه من تدهور الأوضـاع فى الإقليم ، وأعرب عن ثقته فى الاتحاد الإفريقى . وتعزيز قدرة بعثته فى دارفور . لكن القرار استدرك بأن تدهور الأوضاع قد يؤثر سلبًا على السودان ودول المنطقة مثل تشاد ، وإفريقيا الوسطى . وخصوصًا بعد تدهور العلاقات بين تشـاد والسـودان ، واسـتمرار انتهاكـات حقوق الإنسان ، والقلق على العاملين فى المنظمات الإنسانية العاملة فى الخرطوم والسـكان المحليين . بالإضافة لضمان وصـول المسـاعدات إلى الإقلـيم ، وكـل هـذه الأسباب أدت بمجلس الأمن لأن يصدر قراره بإرسال قوة حفظ سلام إلى دارفور . وطلب من الحكومة السودانية الموافقة على نشر هذه القوات . كما حث القرار الأمين العام للأمم المتحـدة عـلى ترتيب نشر هذه القوات .

كما قرر أيضًا تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتصل إلى سبعة عشر ألفًا وثلاثمائة جندى وعدد مماثل من الموظفين المدنيين . وعدد ثلاثة آلاف وثلثمائة شرطى . مع عدد ستة عشر وحدة من الشرطة المشكّلة (الاتحاد الإفريقى ، الأمم المتحدة) .

كما أباح القرار لبعثة الأمم المتحدة العاملة فى دارفور اتخاذ أساليب لتحقيق أهدافه ومنها :

١- رصد تنفيذ الأطراف للفصل ٣ من اتفاق دارفور للسلام واتفاق أنجمينا بشأن وقف إطلاق النار والتحقق من التنفيذ .

٢- مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة ، وإعادة نشر القوات فى مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة .

٣- الحفاظ على وجود مناطق حاجزة مثل المناطق المنشأة طبقًا لاتفاقية سلام دارفور . والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين . من أجل دعم إعادة بناء الثقة . وتقلل من عدم اللجوء للعنف .

٤- رصد الأنشطة العابرة للحدود ، والتى تقوم بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وإفريقيا الوسطى عن طريق الاستطلاع البرى والجوى .

٥- المساهمة فى وضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالقتال ، وتسريحهم وإعادة إدماجهم .

٦- مساعدة الأطراف على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها فى اتفاق السلام فى دارفور .

٧- المساعدة فى معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية بوسائل منها :

(أ) إقرار وجود متعدد الأبعاد يتـألف مـن مـوظفى اتصـال معنيـين بالشـؤون السياسـية وشئون الشرطة فى مواقع رئيسية فى تشاد ، وإن لزم الأمر فى إفريقيا الوسطى .

(ب) الإسهام فى تنفيذ الاتفاق الموقَّع بين السودان وتشاد فى ٢٦ يوليه ٢٠٠٦م .

وقد أعلن مجلس الأمن فى قراره الخطير هذا بأنه يتصرف من واقع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك فإنه أعطى لبعثة الأمم المتحدة فى السـودان اسـتخدام جميـع الوسائل اللازمة من أجل حمايـة أفـراد الأمـم المتحـدة ، ومرافقهـا ومنشـآتها ومعـداتها . وكذلك أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة ، والمنظمات الإنسانية ، وأفراد لجنـة التقيـيم والرصد . ورصد الجماعات المسلحة ، ومنها تعطيل تنفيذ اتفـاق دارفـور ، دون المسـاس بمسئولية حكومة السودان . وحماية المدنيين المعرَّضين لخطر العنف البدنى .

كما أعطى القرار بعثة الأمم المتحدة الحق فى مصادرة وجمع الأسلحة أو العتـاد الـذى يمثل وجوده فى دارفور انتهاكات للاتفاقين وللتدابير المفروضة بموجب الفقرتين رقم ٧، ٨ من القرار (١٥٥٦) .

وقد أثار صدور هذا القرار ردود أفعال متباينة ، فقد رفضه الشعب السودانى بجميع طوائفه لأنه فى نظرهم يكرس التدخل الأجنبى فى شئون السودان . هـذا التـدخل بحجـة الدوافع الإنسانية ما زالت آثاره السيئة تبدو للمطلعين فى العراق وغيرها من الدول التـى طُبِّق عليها قـرارات شـبيهة بهـذه ، وأصـبحت تهـدد اسـتقلال الـدول ، لـذلك نُظِّمـت مظاهرات فى جميع أنحاء السودان ضد هذا القرار .

أما موقف الحكومة السودانية فقد رفضت القـرار جملـة وتفصـيلاً لأنـه يهـدد كيـان ووحدة السودان وهى محقة فى ذلك لأن القرار حمل فى طياتـه أن آليـة تنفيـذه تنطلـق مـن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، فما هى قصة هـذا الفصـل السـابع ؟ ولمـاذا يثـير الشبهات حوله دائمًا ؟

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتكون من حوالى ثلاث عشرة مادة وهى المواد من تسعة وثلاثين إلى المادة واحد وخمسين . وينص الفصل فى المواد من ٣٩ إلى ٤١ على أنه من حق مجلس الأمن اتخاذ تدابير لحفظ السلام والأمن الدوليين . من هذه التدابير استخدام القوة أو المقاطعة الاقتصادية ، وفرض الحصار على وسائل الاتصال بأنواعها سواء مواصلات حديدية أو بحرية أو جوية أو برية .

أما المواد من ٤٢ إلى ٤٣ فحثت على القيام بضربات عسكرية وتستخدم فيها القوات الجوية أو البحرية أو البرية . كما ألزم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بأن تقوم بتقديم قوات ومساعدات لحفظ السلم والأمن .

أما المواد من ٤٤ إلى ٤٧ فتوضح كيفية الطلب من الدولة الغير عضو المشاركة فى القوة المتعددة الجنسيات بأن يكون للدولة الحق فى حضور جلسات مجلس الأمن كما نصت المادة ٤٤ . أما بقية المواد حتى ٤٧ فتوضح كيفية إدارة المعارك عن طريق تشكيل هيئة أركان مسئولة تحت إشراف مجلس الأمن . أما قيادة القوات فيتم الاتفاق عليها فيما بعد .

أما المواد من ٤٨ إلى ٤٩ فتلزم جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعضها بالاشتراك فى الوكالات الدولية ، وتقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير اللازمة التى قررها مجلس الأمن .

أما بقية المواد وهى من ٥٠ إلى ٥١ فتوضح موقف الدولة التى قد تتعرض مصالحها للخطر فى حالة الاشتراك فى الحرب ، فلها الحق أن تراجع هذه المسألة مع مجلس الأمن . كما نصت المادة الأخيرة على عدم الانتقاص من الحقوق الطبيعية للدول فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة .

وقد أعلن السودان احتجاجه على هذا القرار بتسليمه عدة رسائل لأمين عام الأمم المتحدة يرفض فيها هذا القرار ويقرر أنه من الممكن التعامل من خلال منظمة الاتحاد

الإفريقى ، وكان رفض السودان أيضًا بجوار أن هذه القوات تعمل فى إطار الفصل السابع . هو أن هذه القوات تمارس أعمالاً بعيدة عن المهام المكلَّفة بها ، كما أن القرار ينقص من سيادة السودان حيث سيضع الشرطة والقضاء فيه تحت إشراف الأمم المتحدة ، كما أن موقف السودان ليس فيه تناقض سواء فى تنفيذ اتفاقية أبوجا أو أديس أبابا .

وقد أوضح المستشار السودانى ربيع عبد العاطى مستشار وزير الإعلام فى حديث له خطورة قوات حفظ السلام ، وقيامها بأعمال لا إنسانية فى أفغانستان ، كما دعا الاتحاد الدولى لتقديم الدعم المالى للاتحاد الإفريقى من أجل استتباب الأمن .

وقد وقفت مصر بجوار السودان ضد مشروع نشر قوات دولية فى دارفور ، وقد اتخذ الموقف المصرى توجهين فى التعامل مع هذه الأزمة أولاً التوجه الحكومى ، والتوجه الشعبى فاتحد البعدان فى توجههما تجاه هذا القرار .

فعلى مستوى التوجه الرسمى رفضت مصر أى محاولات تستهدف السودان بدعوى الأوضاع الأمنية أو الإنسانية ، كما أعلنت مصر تأييدها للحكومة السودانية فى مطالبها بتدعيم الاتحاد الإفريقى لوجستيًّا وماليًّا .

وفى رسالة بعثها الرئيس محمد حسنى مبارك ، وحملها وزير الخارجية أحمد أبو الغيط الذى أعلن فى مؤتمر صحفى أن الرسالة تناولت سبل تضييق الجهود والرؤى لإنهاء الصراع فى دارفور ، وحَثَّ الأطراف المتنازعة للجلوس على طاولة المفاوضات .

أما عن الموقف الشعبى فقد قامت الصحف المصرية بالهجوم على سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا ومجلس الأمن الذين يستهدفون السودان بدون مبرر ، فقد ذكرت جريدة الجمهورية فى افتتاحية العدد الصادر يوم ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٧م . أن الضغط الأمريكى يتزايد يومًا بعد يوم على السودان بحجة أنه يرتكب مذابح فى دارفور ويقوم بتهريب أسلحة ثقيلة ، ويمنع وصول الإمدادات الإنسانية وأوضحت الصحيفة أن هذه الاتهامات تستهدف تأليب المجتمع الدولى ضد حكومة السودان تمهيدًا لإصدار قرارات بفرض عقوبات على السودان تزيد من معاناة شعبه ، وتمزق أواصر الأخوة بين أبنائه .

أما جريدة الأخبار فقد ذكرت أنه لا يكفى الحل العسكرى بقرار من مجلس الأمن لتحقيق السلام ، بل يلزم وجود آلية جديدة تهدف إلى تشجيع الدول التى تتخذ خطوات إيجابية فى سبيل إنهاء الأزمات ذات الأبعاد الإقليمية .

وقد أشارت الصحيفة إلى أن السودان قد قدم مبادرات إيجابية فى سبيل علاج الأزمة يستحق عليها التشجيع من هذه الخطوات الصفقة التى أبرمها مع الأمم المتحدة لتقديم دعم للاتحاد الإفريقى .

٣ ـ جامعة الدول العربية والقرار (١٠٧٦م) :

رفضت جامعة الدول العربية القرار رقم ١٠٧٦ م . واستنكرت دعوة كوفى عنان لقوات حلف الأطلنطي التدخل فى أزمة دارفور . وقالت : إن الجامعة تعارض هذا الموقف .

كما دعت الجامعة العربية المجتمع الدولى لدعم جهود الاتحاد الإفريقى ، وأكدت أن هذا الاتحاد ينقصه الدعم المالى لكى يستطيع نشر مزيد من قواته فى دارفور .

ولم يرحب بهذا القرار سوى دولة تشاد ، والسبب فى ذلك هو اعتقادها بأن نشر قوات دولية فى دارفور ، يعمل كحاجز أمنى بينها وبين دارفور لمنع تسلل القوات المتمردة ، ولمنع الإمدادات عنها .

وكان هذا الموقف اتُّخذ بسبب قيام حركة التمرد بالهجوم على شرق تشاد ، وكادت أن تهدد العاصمة إنجمينا ، وقد اتهمت تشاد فى حينها السودان بتقديم الدعم لهؤلاء المتمردين .

٤ ـ المحكمة الجنائية الدولية :

تم افتتاح المحكمة الجنائية الدولية فى ١١/ ٣/ ٢٠٠٣م . وتتكون من ثمانية عشر قاضٍ . وهى هيئة مكلفة بالنظر فى جرائم الحرب والإبادة ، وتشكيل المحكمة يتكون من هيئة الرئاسة شعبة استئناف ، وشعبة ابتدائية ، وشعبة تمهيدية . مكتب المدعى العام . قلم كُتَّاب المحكمة .

واختصاص المحكمة الجنائية ينطبق على الجرائم التى ارتُكِبت بعد انضمام أى دولة مُصدِّقة ، أما الدول أو الأشخاص الذين يمكن للمحكمة الدولية ملاحقتهم فتختص بنظر الدعوى متى كانت الجريمة محل الاتهام ارتكبت فى إقليم دولة أو بمعرفة أحد رعايا هذه الدولة .

ويطبق اختصاص المحكمة الجنائية على الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون جرائم بعد بلوغهم ١٨ عامًا . ولا يملك أى شخص أو دولة رفع دعوى جنائية أمام المحكمة . لكن وضع الأدلة تحت يد المدعى العام للمحكمة وهى صاحبة الحق فى تقديرها . ومن ثم إقامة الدعوى ، كما يحق للمدعى العام من تلقاء نفسه تحريك الدعوى بالمحكمة .

وواجبات المحكمة الجنائية الدولية هى النظر فى الجرائم الأشد خطورة ، والتى تركز فى الجرائم الآتية :

١ - جرائم الإبادة الجماعية .

٢ - الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية .

٣ - جرائم الحرب .

٤ - جرائم العدوان .

أول تحقيق للمحاكمة الجنائية الدولية حول دارفور :

فى يوم ٦/ ٦/ ٢٠٠٥م أجرت المحاكمة الجنائية أول تحقيق بناءً على قيام أمين عام الأمم المتحدة بتقديم قائمة بأسماء أشخاص يشتبه بارتكابهم جرائم حرب . وقد قدم المدعى العام للمحكمة الجنائية (لويس مورينو) تفاصيل الاتهامات الموجَّهة إلى مسئولين سودانيين وعلى رأسهم أحمد محمد هارون . وعلى محمد عبد الرحمن . واللذان يتحملان مسئولية جنائية تختص بأحد وخمسين حادثًا .

ردود الأفعال السودانية تجاه المحكمة :

ذكر الرئيس عمر البشير أن الحكومة لن تسلم أى سودانى للمحاكمة خارج البلاد . وأن القضاء السودانى مشهود بكفاءته ، وقادر على بسط العدالة بين الناس . أما وزير العدل السودانى فقال : إن السودان لم يصادق على هذه المعاهدة . وأكد رفضه لمحاكمة أى سودانى خارج البلاد ، كما شكك فى نزاهة المحكمة الجنائية .

وأكد وزير الداخلية السودانى رفضه تسليم أىٍّ متهم بالتورط فى ارتكاب جرائم حرب فى دارفور لمحكمة جنائية دولية . وقال أنه لا يتحكم فى السودانيين . ولن يسلم أى أحد . كما أضاف إذا أرادت المحكمة الدولية أن تعاقب مرتكبى انتهاكات فلتحاكم جورج بوش وتونى بلير على ارتكابهم جرائم فى العراق .

أما الدكتور/ مصطفى عثمان فقد أكد أن الحكومة تدرس كل الاحتمالات للتصدى لقرار المحكمة الجنائية الدولية وتتحمل مسئوليتها تجاه الوطن بالحفاظ على استقلاله ، كما أشار إلى لقاء لمحاصرة الموضوع بين الحزب والحركة الشعبية لتبادل الأفكار وتحديد المواقف .

وعلى مستوى النقابات ، والمنظمات الشعبية أكد نقيب المحامين السودانيين أن تقرير المدعى العام للمحكمة الجنائية يأتى فى إطار الضغوط السياسية التى تمارسها بعض الجهات على السودان .

كما أعلن اتحاد عمال السودان رفضه لمثول أى مواطن سودانى أمام أى محكمة خارج السودان ، واعتبر تقرير المدعى العام للمحكمة الجنائية يأتى فى إطار الضغوط التى تمارس على السودان لعرقلة جهود السلام .

وقد أعلن العديد من أئمة المساجد وخطباء صلاة الجمعة بالخرطوم رفضهم لأية محاكمة لسودانى خارج البلاد . وأعلنوا أن الأئمة فى صلاة الجمعة سيعلنون رفضهم للمحكمة الجنائية الدولية . وأكد الأمين العام لمجلس الدعوة بالخرطوم التنديد بقرار المحكمة الدولية ، كما دعا المجلس الأعلى للدعوة بالخرطوم المواطنين للقيام بمظاهرات عقب صلاة الجمعة .

ردود الأفعال الإقليمية والدولية

١ ـ موقف الجامعة العربية :

طالبت جامعة الدول العربية بتحقيق التفاهم بين السودان والمدعى العام للمحكمة بخصوص ألا تؤثر قرارات المحاكمة على السلام .

٢ـ المنظمات الدولية :

شهدت الأراضى السودانية قيام عدد كبير من المنظمات الإنسانية ولعل أبرزها منظمة أطباء بلا حدود . ولجنة الإنقاذ الدولية وهذا على سبيل المثال فقد ذكر إحصاء صادر من الحكومة السودانية بأن عدد هذه المنظمات قد ارتفع من سبعين مؤسسة عام ٢٠٠٠م إلى ثلاثة أضعاف حاليًا . يوجد منها على سبيل المثال فى دارفور مائتان وثمان وخمسون منظمة . وألف وخمسمائة وثمانون موظفًا أجنبيًا .

اتهامات الحكومة السودانية للمنظمات الأجنبية :

على الرغم من ادعاءات المنظمات الدولية أنها جاءت لتقديم العون والدعم لأهالى دارفور المتضررين إلا أنها قد تجاوزت حدودها ، ورصدت الحكومة السودانية عدة مخالفات قامت بها هذه المؤسسات منها :

١ـ القيام بالتنصير :

رصدت الجهات المعنية فى السودان قيام بعض المنظمات الأجنبية مثل منظمة (الصليب الرحيم الأمريكية) ومنظمة (كاديتاس الكاثوليكية) بإرسال بعض المبشِّرين المتطوعين للعمل فى الإغاثة بدارفور ، وتعتبر مؤسسة فرانكلين من أوسع المنظمات فى العالم فى التنصير .

٢ـ تقديم الدعم للمتمردين :

ذكر تقرير الحكومة السودانية أن بعض المنظمات الدولية تعمل فى إطار تقديم الدعم للمنكوبين تقوم بتوصيل السلاح لحركات التمرد وأشهر من يقوم بهذا العمل (منظمة إغاثة الشعوب النرويجية) .

وقامت الحكومة السودانية بتقديم بعض النماذج لتجاوزات المنظمات الأجنبية فى دارفور ، وهذه النماذج هى :

١ـ الفساد الخدمي والأخلاقى :

شاب الفسادُ عملَ بعض المنظمات الدولية فى دارفور . وتمثَّل ذلك الفساد فى توزيع أغذية منتهية الصلاحية نتيجة التخزين الطويل المتعمد رغم احتياجات الناس لها كما قدمت أدوية منتهية الصلاحية مع القيام بتهريب الخمور بكميات كبيرة ، كما اتهم بعض أعضائها باغتصاب الفتيات الصغيرات .

٢ـ تسييس العمل التطوعى :

اتهم السودان المنظمات الدولية فى دارفور بالقيام بدور المحرِّض بين النازحين فى المعسكرات على الإدارة المحلية والوفود التى ترسلها الحكومة الاتحادية ، ولعل من أبرز التحريضات قيام الأهالى فى معسكر (كلمة) بالاشتباك بدون مبرر مع السلطات الأمنية المشرفة .

كما أفاد تقرير الحكومة السودانية أن منظمة نرويجية استغلت ستار العمل الإنسانى ونقلت أحد قادة التمرد وهو (على جاموس) على متن طائرة تتبع الأمم المتحدة والاحتفاظ به كرهينة لتنفيذ بعض الخطط .

كما تقوم بعض المنظمات الأجنبية مثل مؤسسة (هيومان رايتس ووتش) ومنظمة العفو الدولية ومنظمة الإغاثة النرويجية باستغلال الإعلام لترويج أكاذيبهم ، وقد قامت هذه المنظمات بإرسال مذكرة للاتحاد الإفريقى طرحت فيها رؤية سالبة للأوضاع فى دارفور وطالبت الاتحاد الإفريقى بعدم اختيار السودان رئيسًا للاتحاد الإفريقى فى دورته القادمة .

وقد قدمت الحكومة السودانية بعض النماذج لتجاوزات المنظمات الدولية مثل قيام لجنة الإنقاذ الدولية بتوقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الإنقاذ الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمطالبة بتدخل القوات الدولية فى دارفور . كما حاولت هذه المنظمة تهريب طفل

من معسكر (كلمة) بجنوب دارفور إلى خارج البلاد لاستخدامه فى الدعايـة . كـما قامـت بتصوير بعض المواقع الاستراتيجية وتصوير مطار الفاشر وتصوير فيديو يصـور حـالات اغتصاب ضد النساء .

أما منظمة أطباء بلا حدود الهولندية فقد قامت باستيراد أجهزة اتصال متقدمة بطرق غير مشروعة وأبادت أغذية وأدوية دون علم السلطات . ونفس التجاوز قامت به منظمـة أطباء بلا حدود اليونانية حيث تم استخدام أطباء غير مؤهلين مما أدى إلى حدوث وفيات .

وأيضًا قامت منظمة (N.R.C) بعقد لقـاءات سريـة فى معسـكرات اللاجئـين . كـما قامت بكتابة تقرير بأسماء وبيانات نساء يدعين أنهن اغتصبن بولاية جنوب دارفور . كما لم تسمح هذه المنظمة لوزير الشئون الإنسانية بحضور اجتماعات المنظمة مع اللاجئين .

وكان للجمعيات الفرنسية دور فى التجاوزات ، فقد قامت منظمة التضامن الفرنسية بتهريب وقود وكروت اتصال لجماعات المتمردين . وتم فتح تحقيق بنيالا . ولكـن المنظمـة اعتذرت وأغلق التحقيق .

أما منظمة كير الأمريكية فقد تجاوزت الكل فى مخالفاتها ، فقد وفرت غطـاء لعنـاصر من المخابرات والأمن . وموَّلت أنشـطة لـمنظمات معارضـة وخصوصًـا فى مجـال حقـوق الإنسان . كما قامت بجمع معلومات والتصوير بغرض جمع التبرعات وتأليب العـالم عـلى السودان .

ومن أخطر المنظمات التى لعبـت دورًا مشـبوهًا فى السـودان طبقًـا لتقريـر الحكومـة منظمة (هيومان رايتس) فقد أصدرت العديد من البيانات التى أثرت سلبًا على المشكلة فى دارفور ، ففى ١/ ٤/ ٢٠٠٤م ، قالت إن الحكومة السودانية تقوم بقتل المدنيين واغتصابهم وطردهم من منازلهم فى محاولة لقمع التمرد فى غرب السودان ، كما قامت مليشيات عربية تمولها الحكومة بهجمات ضد السكان فى المنطقة .

وفى الثانى من أبريل من نفس العام أصـدرت المنظمـة تقريـرًا تحـت عنـوان النـيران تشتعل فى دارفور وصفت فيه الفظائع المرتكبة فى الإقليم واستراتيجية التهجـير الـقصرى

التى تتبعها الحكومة ضد المدنيين من أبناء الأفارقة . كما زعم التقرير أن الحكومة قامت بتسليح ما يقرب من عشرين ألفًا من مليشيات الجنجويد . وتوالى صدور التقارير مثل تقرير مايو ٢٠٠٤م ، حيث طالبت المجتمع الدولى بنزع وتفكيك سلاح الجنجويد .

ومن المنظمات أيضًا التى أدانها تقرير الحكومة السودانية منظمة (إنترناشيونال كرايزس جروب) فقد قدمت تقريرًا للأمم المتحدة تطالب فيه الأمم المتحدة باستخدام التهديد ضد حكومة السودان باستخدام القوة . إذا استمر استهداف المدنيين .

الأمم المتحدة فى نظر السودان :

اعتبر السودان أن الأمم المتحدة تعتبر من أكبر المنظمات الدولية التى قامت بالعديد من التجاوزات فى السودان ، وأهم هذه التجاوزات فى نظر الحكومة السودانية :

١ـ تحريض المتمردين :

اتهمت حكومة السودان منظمة الأمم المتحدة ، ومنذ قدومها إلى السودان بتورطها فى إصدار قرارات وتصريحات كان لها الأثر السيء أثناء مفاوضات الحكومة مع جماعات التمرد مما جعلهم يتعنتون ويُصوِّرون النزاع على أنه صراع عربى إفريقى . كما أنها نقلت المتمرد على جاموس بطائرتها إلى جبال النوبة فى ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٦م ، وانتهاك الاتفاقيات . وفشلها فى المساعدة فى تنفيذ اتفاقيتى أبوجا ونيفاشا .

٢ـ محاولة إفشال جهود الاتحاد الإفريقى :

اتهمت الحكومة السودانية منظمة الأمم المتحدة بأنها حاولت التحرك ضد الاتحاد الإفريقى والتشويش على أعماله بادعاء أنه ضعيف ويحتاج لدعم ، وأنه عاجز عن حماية النازحين .

٣ـ الفساد المالى والإدارى :

من الاتهامات التى اتهمها السودان للمنظمة الدولية الفساد المالى والإدارى والذى تمثل فى الاعتماد على متعاقدين وهميين من أمريكا وجنوب إفريقيا وتسليمهم ملايين

الدولارات بدون أن يقوموا بتنفيذ المشاريع الموكلة إليهم . وقد وصلت قيمة المبالغ المهدرة حوالى مليارين من الدولارات .

الخلاف بين الحكومة ومنظمة أطباء بلا حدود الفرنسية :

فى العشرين من شهر فبراير عام ٢٠٠٤م توترت العلاقات بين الحكومة السودانية ومنظمة أطباء بلا حدود الفرنسية بسبب رفض المنظمة لسلطات ولاية جنوب دارفور على نقل معسكر الانتفاضة فى نيالا . وقد استدعت مفوضية العون الإنسانى المدير الإقليمى لأطباء بلا حدود وأبلغته احتجاجها الرسمى . كما وجهت المنظمة إنذارًا نهائيًا لأطباء بلا حدود وحذرت مديرها من التناول الإعلامى للشأن السودانى .

وفى اليوم التالى حذرت منظمة أطباء بلا حدود من أن سكان دارفور يتعرضون لخطر مجاعة كبرى ، كما اتهمت المنظمة السودان ومليشيات الجنجويد بشنٍّ حملة تطهير عرقى فى دارفور استهدفت المدنيين ، كما اتهموهما أيضًا بعرقلة وصول الإغاثة .

وتوالى هجوم منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية على الحكومة السودانية فاتهمت الحكومة فى التاسع عشر من يوليو عام ٢٠٠٤م ، بواسطة تصريح أولريكة فون بيلار بأن ممارسات الحكومة السودانية أدت إلى أن أصبح وضع اللاجئين مأساويًا للغاية وخصوصًا الأطفال . كما أشارت السيدة المذكورة فى مؤتمر صحفى فى برلين أنه يوجد حوالى ثمانين ألف شخص لا يوجد لديهم غذاء كافٍ فى دارفور .

تقارير منصفة للأحوال فى دارفور :

على الرغم من كل الدعاية والإعلام والتى حاولت إظهار الأحوال فى دارفور بالتدهور والانهيار إلى آخر هذه التهم . فقد صدر تقرير منظمة اليونسيف الذى أثبت عدم وجود سوء تغذية بين الأطفال فى دارفور . كما نفى الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى ، والصحة العالمية ، ومبعوث الولايات المتحدة لدارفور وجود إبادة فى الإقليم ، كما نفت وجود صراع بين العرب والأفارقة .

دور السودان فى دعم منظمات المجتمع المدنى :

ردًّا على الاتهامات التى ادعتها المنظمات الدولية قام السودان بعدة إجراءات لإثبات كذب الادعاءات الأجنبية ، منها قيام الحكومة بالتوقيع على اتفاق مع منظمة الهجرة الدولية للإشراف والمساعدة فى العودة الاختيارية للاجئين إلى ديارهم ، كما قامت بتأكيد سياستها الخاصة بألاَّ تكون هناك عودة قسرية .

كما قامت الحكومة بالعمل مع الزعماء المحليين بتنظيم مؤتمر للحصول على عونهم فى بناء السلام ، والقيام بمسئوليات أكبر فى مجال الأمن والإدارة ، وحَلِّ النزاعات . كما قامت بالحفاظ على تحسين الأوضاع الإنسانية بدعم المجتمع الدولى ، فى سبيل تحقيق ذلك التزمت الحكومة بتمديد فترة سريان الإجراءات السريعة الخاصة بوصول العون الإنسانى إلى دارفور فى المدة من مايو ٢٠٠٤م إلى يوليو ٢٠٠٥م.

كما سهلت الحكومة حركة الأجانب العاملين بالمنظمات الدولية ، وإعطاء التراخيص بأجهزة الاتصالات فى دارفور ، ومنح أذونات التحرك وتأشيرات الدخول للبلاد . ومنح الإعفاءات الجمركية اللازمة لتسهيل عملية وصول المعدات والاحتياجات .

كما سهلت دخول الصحافيين الأجانب وأجهزة الإعلام ومراسلى الفضائيات للسودان ولولايات دارفور ، وتقديم الدعوات لهم للوقوف على الأوضاع فى تلك المنطقة على الطبيعة وإجراء المقابلات مع المسئولين .

كما اهتمت الحكومة بتنمية شئون الولايات وتوفير احتياجاتهم وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة ، والاتحاد الإفريقى . والتعامل بإيجابية مع قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٦) وتوقيع اتفاقية خطة عمل مع مبعوث الأمم المتحدة (بان بروتك) بهدف إيجاد ظروف ملائمة لاستعادة السلام ، والأمن والاستقرار والتنمية فى دارفور .

شهادات حية لما يجرى فى دارفور :

كوفى عنان يرفض تسمية ما يجرى فى السودان بأنه إبادة جماعية . كولن باول وزير الخارجية الأمريكى الأسبق أن ما يجرى فى دارفور لا يصل حد الإبادة الجماعية . أسماء جماهير تقول أنه لا يوجد تطهير عرقى فى السودان .

وفى يوم ٥/ ٨/ ٢٠٠٤م ، قال وزير الخارجية البريطانى جاك سترو لصحيفة الشرق الأوسط أن الحكومة السودانية ليست مطالبة بـأكثر ممـا تستطيع لجهـة تهدئـة الوضـع فى دارفور وفى ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٤م ، قال الوزير لرويترز أن الحكومة السودانية أحـرزت تقـدمًا فيما يتعلق بالإغاثة الإنسانية وتأمين المخيمات وآخر بتحسن الأوضاع الإنسـانية بولايـات دارفور .

ولعل من أبرز التصريحات التى تصب فى صـالح السـودان تصريـح مسـاعد وزيـر الخارجية الأمريكى روبرت زوليك فى ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥م ، أن الحكومـة الأمريكيـة والتـى اتهمت الحكومة السودانية بارتكاب إبادة فى دارفور تعمل بحزم من أجـل إعـادة الأمـن ، وإيجاد حل لأزمة دارفور .

كما أن مبعوث الرئيس الأمريكى جورج بوش (جون دانفـورث) قـال : إن وصـف الإبادة فى دارفور كان شيئًا من قبيل الاستهلاك المحلى الداخلى فى الولايات المتحدة .

اختلاف توجهات الأمم المتحدة تجاه قضية دارفور :

بدأت الأمم المتحدة تغير من توجهها المتشدد فى البداية عند التعامل مع أزمة دارفور واتخذت اتجاهًا جديدًا ينطلق من واقع مسئوليتها الدولية وطبقًـا لأهـدافها بالحفـاظ عـلى الأمن والسلم الدولى .

ومن أبرز ملامح هذا التوجه الجديد صدور قرار جديد من مجلس الأمن يحمل رقـم (١٧١٤) رحب فيه بتحديد فترة بقاء قوات الاتحاد الإفريقى فى دارفـور حتـى نهايـة عـام ٢٠٠٦م . وتجديد بعثة الأمم المتحدة حتى أبريل عام ٢٠٠٧م . ولم يتحـدث عـن إرسـال قوات إلى دارفور .

أما مجلس حقوق الإنسان فقد أسقط فى اجتماعه بجنيف مشروع قرار أمريكى بإدانـة السودان بحجة قيامه بإبادة جماعية ، وكان مجلس حقوق الإنسان كان قـد أسـقط المشروع الأمريكى لخمس مرات سابقة على هذه المرة .

تغيرات فى لهجة المنظمات الدولية :

حدث تغير أيضًا فى توجهات المنظمات الدولية ، حيث ذكر مسئول فى منظمة الصحة العالمية أنه من الصعب تحديد الحجم الحقيقى للنازحين فى دارفور ، نظرًا لوجود حالات من النزوح المضلل . كما أوضح المسئول أن كثيرًا من السكان كانوا يكتبون ويسجلون أنفسهم على أنهم من النازحين حتى يتمتعوا بمزايا النزوح من الطعام والشراب والمزايا الصحية .

وفى إطار مسألة التضليل التى يقوم بها السكان أحيانًا فى دارفور . ذكر أحد المسئولين عن أحد المعسكرات بدارفور أنه قدم لائحة تشير إلى أن عدد النازحين قد بلغ حوالى ٤٧ ألفًا ، بينما كان العدد الحقيقى لا يتجاوز أحد عشر ألفًا والباقى كان يأتى للمعسكر فى الصباح للحصول على المعونة ، ثم يعود فى المساء إلى منزله .

وتتوالى مفاجآت مسئول منظمة الصحة العالمية ، حيث قال إن بعض العمد والنظار القبليين فى دارفور كانوا يقومون ببيع كروت التسجيل الفائضة عن حاجة الأفراد المسجلين بمعسكرات النازحين لسكان القرى القريبة بمبلغ يوازى عشرين دولارًا للفرد .

وفى يوم ٢١ أغسطس اعترفت منظمة الصحة العالمية بوجود خطأ إجرائى فى تقريرها بشأن أعداد الوفيات بدارفور . وأعلن عن إجراء تحقيقات بسبب صدور هذا التقرير وملابسات ظهوره ، وكان هذا التقرير قد أشار إلى أن عدد الوفيات فى دارفور ارتفع إلى سبعين ألفًا .

مستقبل قضية دارفور

قضية دارفور كما وضحنا سابقًا من القضايا التى لم تصل لمرحلة الحسـم حتـى الآن . ولذلك يصعب التكهن بما سوف يحدث فى المستقبل من أحداث ، ولكن محاولـة استقراء الأحداث قد تؤدى بنا لوضع تصورات مما يمكن أن يحدث .

فبالنسبة لجماعتى التمرد فى دارفور أصبح وضـعهم صـعبًا الآن ، عـلى العكـس مـن وضعهم عند بداية الأزمة فى عام ٢٠٠٣م ، بسبب الانقسامات فى صفوفهم ومثـال ذلـك حركة تحرير السودان والتى انقسمت لجناحين أحدهما بزعامة (أركو مناوى) والذى وقّـع على اتفاقية أبوجا يرى فى التعاون مع الحكومة السودانية السبيل الوحيد لعلاج الأزمة وكما ورد عنه أن وحدة الوطن أولاً وسلام دارفـور ثانيًـا . وأصـبحت مسـألة حمـل السـلاح ، وقيادة التمرد فى وجه الحكومة من قبيل الأعمال الغـير مضـمونة بسـبب أن طبيعـة إقلـيم دارفور تختلف عن طبيعة الجنوب السودانى ، فإقليم دارفور مساحات مفتوحة ومكشوفة يمكن من خلالها القضاء على أى تمرد .

والمسألة الأخرى التى تجعل قضية الكفاح المسلح صعبة . هو أن ادعاءات الجماعات المتمردة فى البداية بأنهم يدافعون عن أنفسهم قد أصبحت حجة واهية ، حيـث إن تقـارير الأمين العام للأمم المتحدة السابق أوضحت أن جماعات التمرد شريك أساسى فى تـدهور الأوضاع فى الإقليم .

ولذلك لم يعد هنـاك خيـار أمـام هـذه الجماعـات إلا الاسـتجابة لنـداءات السـلام والإسراع نحو المصالحة مع الحكومة السودانية لأن اتجاهات السياسة الدولية عـلى وشـك التغيير . فقد اقتربت مدة ولاية الرئيس الأمريكى جورج بوش على الانتهـاء . وقـد تـأتى الانتخابات الأمريكية بـرئيس ديمقراطـى يكـون لـه توجهـات جديـدة . نعـم السياسـة

الأمريكية لا تتأثر كثيرًا بتغير الأشخاص ، وتحتفظ بثوابت الكل يراعيها سواء كان من الحزب الجمهورى أو الديمقراطى ، وهذه الثوابت هى العمل على أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية قوية ، وتظل مسيطرة على الاقتصاد العالمى . ولكن التغير فى الأساليب فالحكومة الديمقراطية تلجأ لاستخدام أسلوب التهدئة ، وترفض أسلوب التدخل العسكرى المباشر ، وهذا يضعف من يعُوِّل كثيرًا على تدخل الولايات المتحدة عسكريًّا .

ومشكلة دارفور سوف تُحل إفريقيًا بجهود الاتحاد الإفريقى فى احتواء الأزمة التى سارت بأسلوب أثار الإعجاب . وإن كان ينقص الاتحاد الإفريقى الدعم المالى . فبقليل من الجهود يمكن أن يلعب الاتحاد الإفريقى دورًا أكبر فى استيعاب المشكلة .

وقد أثبتت الجهود التى قامت بها القوى الإقليمية فى حل الأزمة أن السودان لم يكن وحيدًا فى الأزمة . وإنما بثقله السياسى كقوة مركزية فى المنطقة الكل يرغب فى المحافظة عليها أعطته فرصة كبيرة لإصلاح أخطاء الماضى والتى تراكمت حتى انفجرت مشكلة دارفور .

وبقى أن يقوم السودان بتغييرات فى النظم الإدارية بإعلاء شأن الحكم اللا مركزى فى الولايات التى تحتوى على أعراق مختلفة تفويتًا لفرصة ظهور من يدعى أن هناك انحيازًا من جانب الدولة لطرف دون الطرف الآخر ، كما عليه أن يطبق برامج تنمية حقيقية مع التوسع فى إشراك العناصر المهمَّشة فى الحكم .

بدائل السودان للتعامل مع أزمة دارفور

هذا الموضوع يأتى أيضًا فى إطار وضع تصور مستقبلى للأزمة فى دارفور ، وهذا الموضوع يطرح تساؤلاً : هل لدى السودان بدائل يستطيع أن يحل بها أزمة دارفور دون مدعاة للتدخل الأجنبى ؟ الإجابة نعم يمتلك السودان من الإمكانات الإدارية والفنية ما يستطيع بواسطتها تدارك أية مشكلة تواجهه فى المستقبل ، سواء فى دارفور أو فى أى إقليم آخر ، فالسودان يمتلك نظامًا قضائيًا عالى المستوى ، ويمتلك أحزابًا لها دور مؤثر ، كما يحتوى على منظمات مجتمع مدنى قوية ومتماسكة ، ولكى لا يكون الكلام على سبيل الاسترسال فقط نحاول أن نعرض لكل مؤسسة من هذه المؤسسات .

أولاً : النظام القضائى :

مر القضاء السودانى بمراحل تاريخية حتى وصل لصورته الحالية ، ففى عهد الاستعمار الإنجليزى كان القضاء جزء من السلطة التنفيذية لا ينفصل عنها . وكان هناك سكرتير قضائى مسئول عن التشريع والقضاء وتسجيلات الأراضى كما قسم الاستعمار البريطانى القضاء إلى قسمين : هما قسم مدنى ويختص بالدوائر المدنية والجنائية ويرأسه رئيس القضاء . والقسم الثانى القضاء الشرعى ويرأسه قاضى القضاة .

وبعد حصول السودان على استقلاله من انجلترا وفى عهد الحكومات الوطنية انفصل القضاء عن السلطة التنفيذية واعتبر بمثابة سلطة مستقلة بعيدًا عن السلطة التنفيذية والتشريعية ، وفى عام ١٩٧٢ م صدر قانون السلطة القضائية الذى جعل من وزير العدل مسئولاً عن القضاء . وقد كان القانون مأخوذًا عن القانون المصرى .

وقد جُوبه هذا القانون باعتراض ، ثم ألغى فى ٨/ ٥/ ١٩٧٣ م ، وبعد تسلم جعفر النميرى للحكم جعل القضاء يتبع المجلس الأعلى للقوات المسلحة . وبعد عزل النميرى وفى عهد حكومة سوار الذهب تُرِك أمر القضاء للهيئات القضائية .

وقد حدد دستور عام ٢٠٠٥م ، أجهزة القضاء القومى بعدة أجهزة وهى المحكمة الدستورية . وولاية القضاء القومى . الذى يتكون من المحكمة القومية العليا . محاكم الاستئناف القومية .

المحكمة الدستورية تتكوَّن من تسعة أعضاء من القضاة ذوى الخبرة والكفاءة وهذه المحكمة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ومنفصلة عن السلطة القضائية القومية . ويعين رئيس وقضاة المحكمة الدستورية لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد ويكون تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول .

وجعل القانون اختصاص المحكمة الدستورية تفسير النصوص الدستورية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة القومية أو حكومة جنوب السودان أو حكومة الولايات . كما أعطى لها الحق فى الفصل فى المنازعات التى يحكمها الدستور . كما أعطى القانون المحكمة الدستورية الحق فى حماية الحريات العامة . والفصل فى النزاعات بين أجهزة الحكم . كما أن لها اختصاصًا جنائيًا أمام رئيس الجمهورية والنائب الأول ولها اختصاص جنائى فى مواجهة نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الهيئة التشريعية القومية ، وقضاة المحكمة القومية العليا ومحكمة جنوب السودان العليا .

ولاية القضاء القومى :

أسند للسلطة القضائية القومية ، وهى سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية ولها استقلال مادى ، ورئيس السلطة القضائية هو رئيس القضاء لجمهورية السودان . وتتكون السلطة القضائية القومية من المحكمة القومية العليا . محاكم الاستئناف القومية .

وقد أقر الدستور السودانى مبدأ استقلالية القضاء وأعطاهم صلاحيات كبيرة ولا يجوز التأثير عليهم . أما تعيين القضاة فمن اختصاص رئيس الجمهورية كما لا يجوز عزل القضاة إلا إذا فقدوا الأهلية أو ارتكبوا سلوكًا مشينًا ، ويتم ذلك بأمر رئيس الجمهورية .

أما النيابة العامة فتتبع وزير العدل ، ويتبعه أيضًا المستشارون القانونيون للدولة ولهم الحق فى الادعاء العام ، والتحكيم واتخاذ إجراءات قبل المحاكمة ولهم حق مراجعة القوانين .

وقد كان للقضاء السودانى إسهامات فى قضية دارفور . ففى يوم ١١/ ٦/ ٢٠٠٥م صدر قرار من رئيس القضاء بتشكيل محكمة جنائية خاصة بالنظر فى جرائم دارفور . وفى ١٤/ ٦/ ٢٠٠٥م ، شكلت محكمة سودانية خاصة بجرائم الحرب ، وبدأت أعمالها بتوجيه الاتهام إلى مائة وستين سودانيًا من إقليم دارفور . وكان الغرض من تكوينها لكى تكون بديلاً عن المحكمة الدولية ، وقد تسلمت هذه المحكمة أسماء المتهمين من الفريق التابع للأمم المتحدة .

وقد أصدرت محكمة الجنايات الخاصة بدارفور حكمًا بالإعدام ضد ضابط سودانى فى القضية رقم (٣٢٠٠٥) . كما أصدرت المحكمة فى نوفمبر ٢٠٠٥م حكمًا بالإعدام شنقًا على اثنين من الجنود السودانيين ، كما أصدرت فى يناير ٢٠٠٦م حكمًا بالإعدام ضد جنديين من القوات المسلحة اشتركا فى الأحداث التى وقعت بمدينة كتم .

أما بخصوص قضايا الاغتصاب فقد صدر من المحاكم السودانية حوالى أربعة وثلاثين حكمًا ضد مرتكبى هذه الجرائم . وتراوحت العقوبات بين السجن لمدد تتراوح بين عامين وخمسة أعوام . بالإضافة لتوقيع عقوبة الجلد والغرامة .

ثانيًا : الأحزاب السودانية :

تمتلئ الساحة السودانية بالعديد من الأحزاب السياسية ، ويبلغ عدد الأحزاب السودانية حوالى سبعة عشر حزبًا وهى : الحزب الليبرالى ، حزب الأمة القومى ، الحزب الاتحادى الديمقراطى ، الحركة الشعبية لتحرير السودان ، حزب المؤتمر الشعبى ، الحزب الشيوعى السودانى ، حزب المؤتمر الوطنى ، حركة تحرير السودان ، مؤتمر البجة ، حركة العدل والمساواة ، جبهة الشرق ، حركة حق السودان ، حزب المؤتمر السودانى ، المنبر

الديمقراطى لجبال النوبا ، حركة كوش ، تنظيم القوى المستقلة الحرة ، التحالف الفيدرالى الديمقراطى السودانى .

وتتميز الأحزاب السودانية عن بقية الأحزاب فى البلاد العربية بالتواجد بين الجماهير . وبوجود برامج مميزة لكل حزب تجعله يختلف عن الحزب الآخر . كما تطرح رؤى جديدة بالاحترام ، كما أن هذه الأحزاب شاركت فى الحكم ، وخاضت تجربته مما جعل لها رصيدًا من الخبرة .

وقد أسهمت الأحزاب السودانية إسهامًا كبيرًا فى محاولة استيعاب أزمة دارفور ، فجناح الحزب الاتحادى الديمقراطى قام بالعديد من الاتصالات بالحكومات والأحزاب الحاكمة فى البلاد العربية لإطلاعهم على الأحوال فى دارفور منعًا للتدخل الأجنبى ، وكذلك قدم حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان مبادرة لحل الأزمة . وحزب الأمة . ولكى لا يطول الحديث نجد أن كل الأحزاب السودانية شاركت فى علاج أزمة دارفور .

وهذه الأحزاب تستطيع مستقبلاً احتواء أية تداعيات جديدة فى الإقليم . نظرًا لمصداقيتها وجماهيريتها . فحزب الأمة مثلاً يستطيع أن يسيطر على الأزمة نظرًا لوجود علاقات كبيرة بينه وبين أهالى دارفور لارتباطهم بالدعوة المهدية منذ قيامها ، ولأن على رأس الحزب رجلاً يعود فى أصوله للمهدى الكبير .

وتصديقًا لهذا الكلام بدأت الأحزاب السودانية الاستجابة لدعوة الفريق/ عبد الرحمن سوار الذهب رئيس السودان الأسبق ، والذى دعا لاجتماع لهذه الأحزاب لتوحيد جهودها .

ثالثًا : منظمات العمل المدنى :

للسودان بَاعٌ كبير فى العمل التطوعى . وتقديرًا من السودان للعمل التطوعى تم تحويل إدارة العمل التطوعى الإنسانى من مفوضية إلى وزارة متخصصة . وفى عام

١٩٨٨م ، تم إلحاق مفوضية العون الإنسانى لوزارة شئون الإغاثـة. ثـم تـم إلغـاء وزارة شئون الإغاثة والنازحين واللاجئين فى العام ١٩٩١م . ووُضعت المفوضـية تحـت إشراف السيد/ وزير التجارة ، وكان ذلك بعد مجىء ثورة الإنقاذ الوطنى .

وبعد استحداث وزارة التخطيط الاجتماعى فى عام ١٩٩٢م تم إلحاق المفوضية بهذه الوزارة وفى ذات العام قامت مفوضية العمل التطـوعى كجهـاز مشرف لعمـل المـنظمات بالسودان ، ثم تم دمج مفوضتى الإغاثة وإعادة التعمير ، ومفوضية العمل التطوعى عـام ١٩٩٥م . تسـمى مفوضـية العـون الإنسـانى وهـى حاليًـا تحـت إشراف وزارة الشـئون الإنسانية واختصاصها توفير الإغاثة ، وتوزيعها على المتضررين فى أنحاء السودان .

وتختص مفوضية العون الإنسانى بإدارة الكوارث باعتبارها جهـة حكوميـة مختصـة بذلك واستقطاب جهود العون التطوعى والإنسانى الخارجى والمحلى .

ويمكن لهذه المفوضـية أن تصـبح بـديلاً عـن المـنظمات الأجنبيـة ، والمهتمـة بإثـارة الخلافات طبقًا لاتهامات حكومة السودان لها ، وكما أوضحنا من قبل .

الإعلام السودانى وأزمة دارفور

حرب دارفور حرب إعلامية فى المقام الأول . لعب فيها الإعلام الغربى دورًا كبيرًا فى إعطاء المشكلة بُعْدًا أكبر من أبعادها الحقيقية . ولقد حظيت هذه المشكلة باهتمام إعلامى غربى لا يتفوق عليها سوى الاهتمام الإعلامى بأحداث الحادى عشر من سبتمبر أو الحرب العراقية .

ولقد أصبحت دارفور مادة إعلامية يومية لكثير من الصحف العالمية مثل صحيفة الواشنطن بوست ، وصحيفة النيويورك تايمز ، والجارديان . وأصبح إقليم دارفور مادة ومية لوكالات الأنباء العالمية مثل رويتر . والبى بى سى (B.B.C) .

وقد اتبع الإعلام الغربى منهجًا يقوم على تكريس المعلومة ، وتثبيتها لكى يصعب محوها من الأذهان . ومثال ذلك ترويجه لمصطلحات مثل (الجنجويد) ، (المليشيات العربية المدعومة من الحكومة) ، (الأفارقة السود المسلمين) ، (الاغتصاب المنظم) . كما يحاول إبراز حقائق مبالغ فيها عن عدد القتلى مع الإشارة للإبادة .. واستخدام أسلوب التحريض ، وإبراز الأقوال المغرضة .

وكان هدف الإعلام الغربى من ذلك منح المبررات للدول المعادية للسودان لممارسة الضغط أو التدخل العسكرى المباشر . تهيئة ذهن المجتمع الدولى لتقبُّل وتبرير كل التصرفات التى يمكن أن تُوجَّه للسودان .

وقد كان للإعلام الغربى وحملته القاسية نتائج فى غير صالح السودان ، وهى إظهار البلاد بأنها تشهد مآسى إنسانية ، وأن الحكومة السودانية تعمل على تفاقم الأزمة فى دارفور ، وتمنع وصول الإمدادات الإنسانية للإقليم .

أما عن دور الإعلام السودانى فى إدارة أزمة دارفور فإنه تحرك من واقع رد الفعل ، ولم يمسك بزمام المبادرة ، وهذا ليس قصورًا فى أدائه ولكن ضعف فى الإمكانيات .

ومشاكل الإعلام السودانى تكمن فى ضعف الخبرات الإعلامية . وتعذّر الحصول على المعلومة وحجبها عنها . استغراقه فى المحلية وعدم قدرته على اتباع خطاب إعلامى يتماشى مع المتغيرات العالمية . عدم الاستفادة الكاملة من شبكة الانترنت . بالإضافة لفرض معايير رقابية .

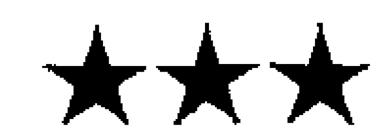
ويستطيع الإعلام السودانى لو أتيحت له الفرصة أن يقوم بدور إعلامى كبير يرتكز على منهج يعتمد على الفعل وليس رد الفعل . فإذا كان الإعلام الغربى يعمل على تركيز واستخدام مصطلحات هادفة لبلبلة العالم الغربى يمكن للإعلام السودانى أن يتبع هذا المنهج .

والأسلوب الذى يجب أن يتبعه الإعلام السودانى يجب أن يسير فى اتجاهين الاتجاه الخارجى والمادة الإعلامية الملائمة له هى تقديم صور الحياة الحديثة فى السودان ، وإبراز دور الأفارقة فى الحياة الإسلامية والعربية ، ودورهم فى السودان الحديث . أما الاتجاه الداخلى فيجب أن يرتكز على محاولة غرس وبث مفاهيم مثل الوطنية والقومية مع التركيز على الجوانب السلبية للاستعمار الأوروبى للقارة عامة وللسودان خاصة .

ولكى ينجح الإعلام السودانى فى مجابهة الإعلام الغربى . يجب أن يستخدم خطابًا إعلاميًّا بسيطًا فى لغته ، فمعظم الإعلام السودانى يعتمد على البديع ، ونحت الألفاظ مما يجعله غير مفهوم فى أحيان كثيرة بين جمهور القراء فى البلاد العربية ، فكيف يكون الحال عند الترجمة للغات عالمية ؟

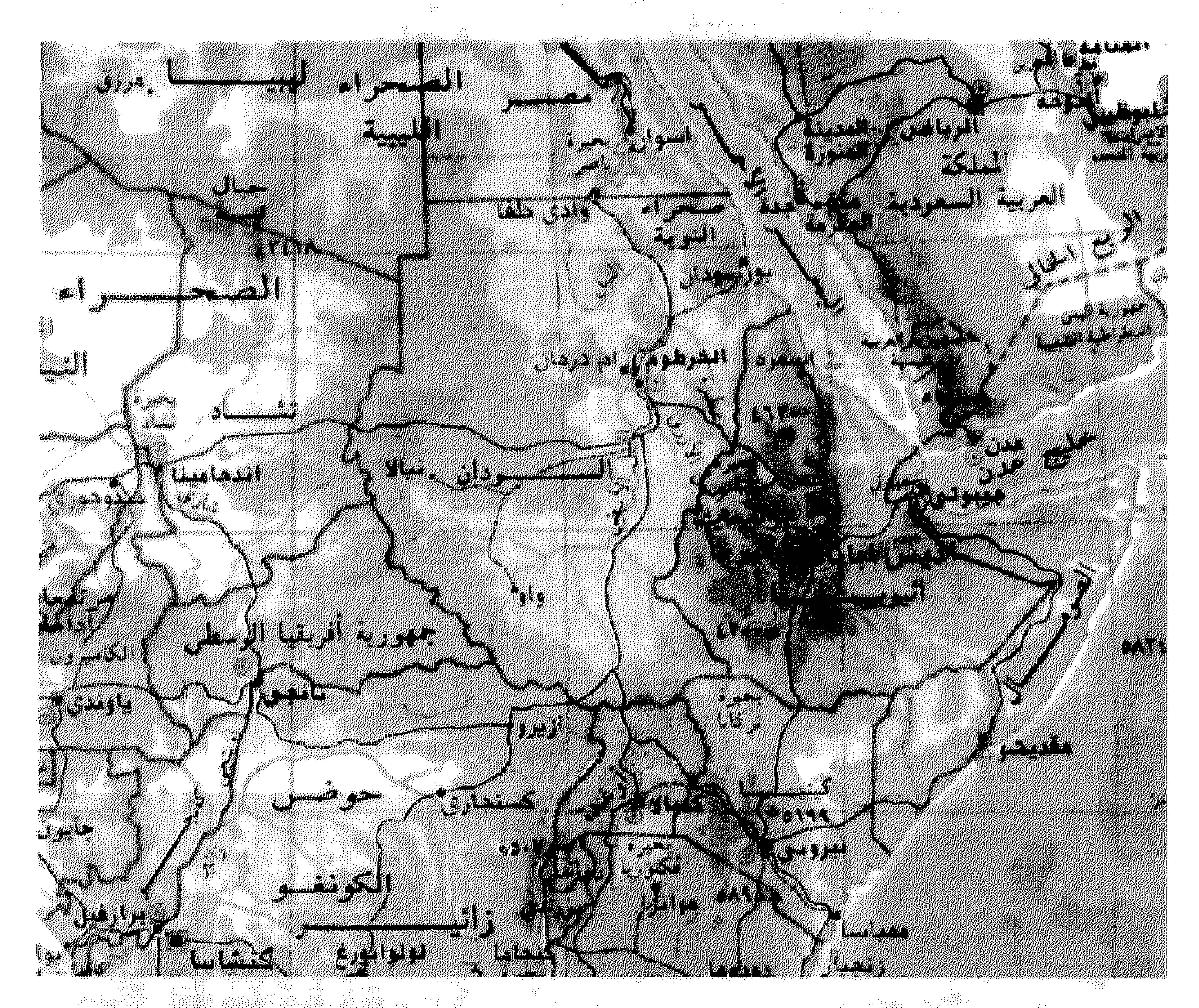
وعلى الإعلام السودانى فى المرحلة القادمة أن يفرد مساحات تستوعب كل أطياف المشهد السودانى ، ويحاول جاهدًا أن يعمل على محاربة ثقافة الانقسام والتى تتميز بها الجماعات السودانية بسبب انتشار روح القبلية .

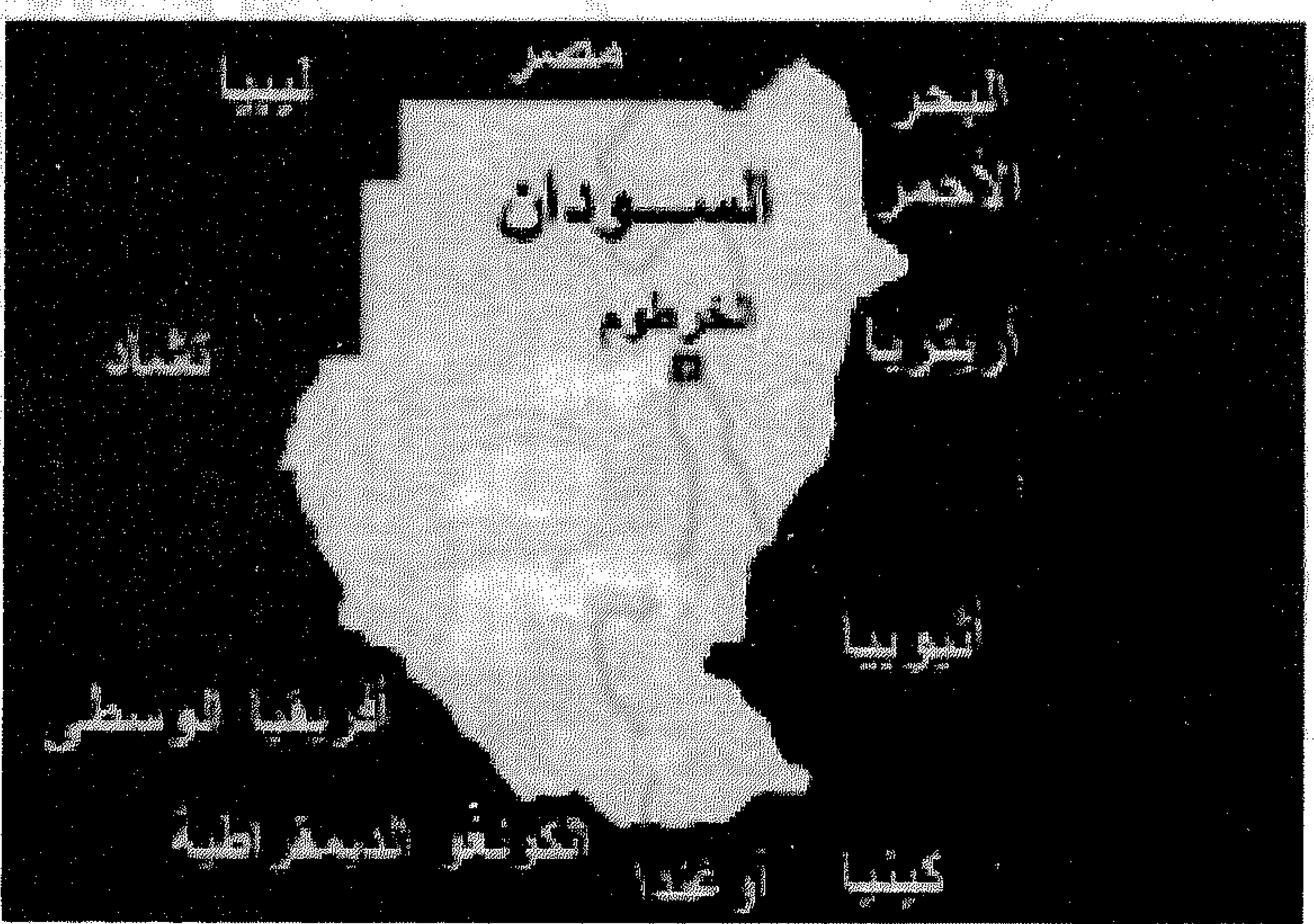
وقد حدثت انفراجة فى الإعلام السودانى فى الآونة الأخيرة ، حيث سمح لكثير من الفضائيات بالدخول لأراضيه . ومنح الصحافة كثيرًا من الحريات . كما بدأ الاستفادة من الانترنت فى استخدامه كوسيلة إعلامية ، ويكفى الدخول على أى محرك بحث وسنجد الكثير من المواقع التى تقدم الصورة الحقيقية للسودان .

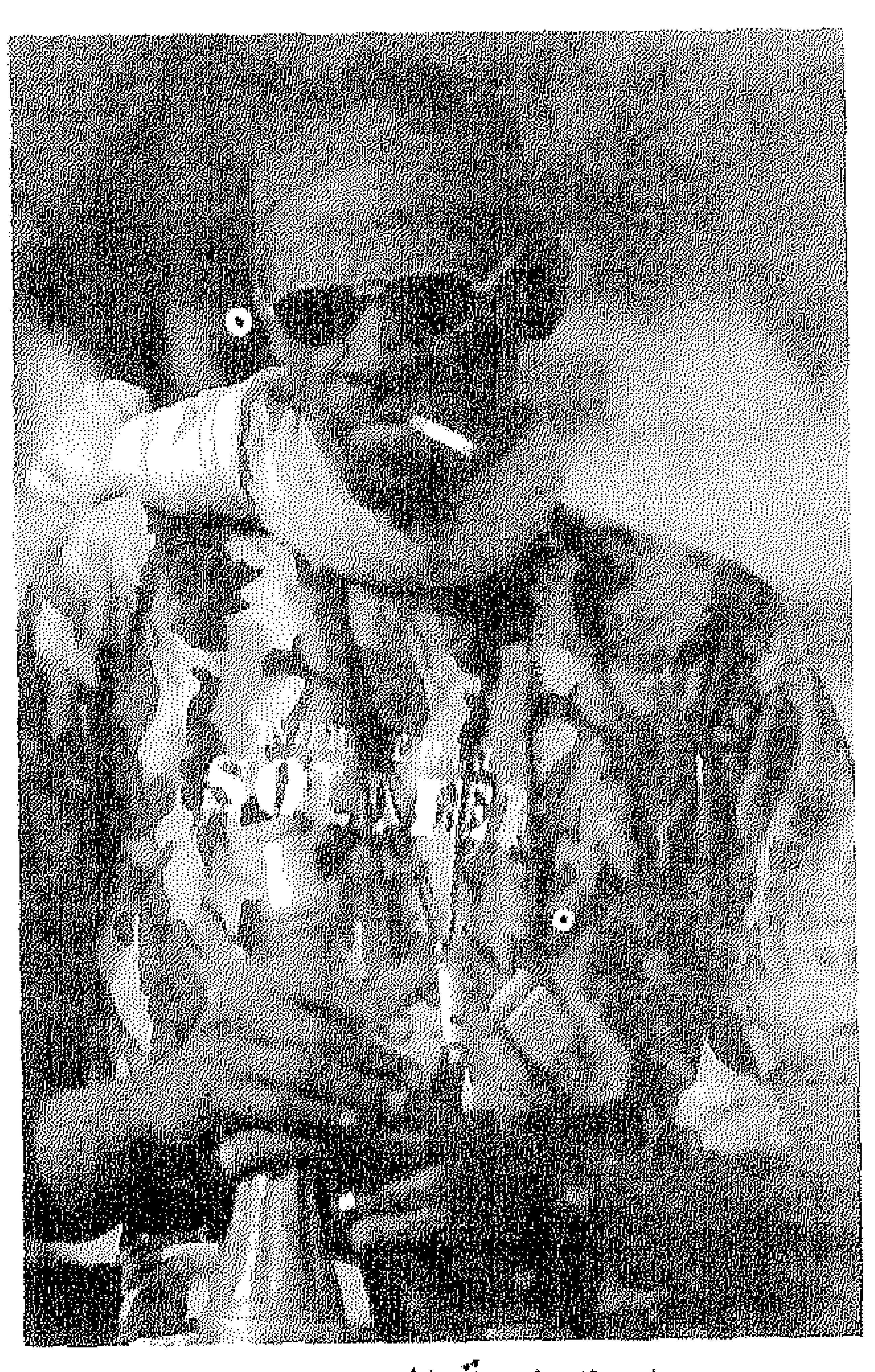


الملاحق

الموقع الجغرافى للسودان ودول الجوار







استراحة المحارب



البندقية بدلاً من الفأس



التمرد



الحرب لم ترحم حتى الثروة الحيوانية



الحصول على المياه من شجر التليدى

الدعاء بالرحمة للأموات



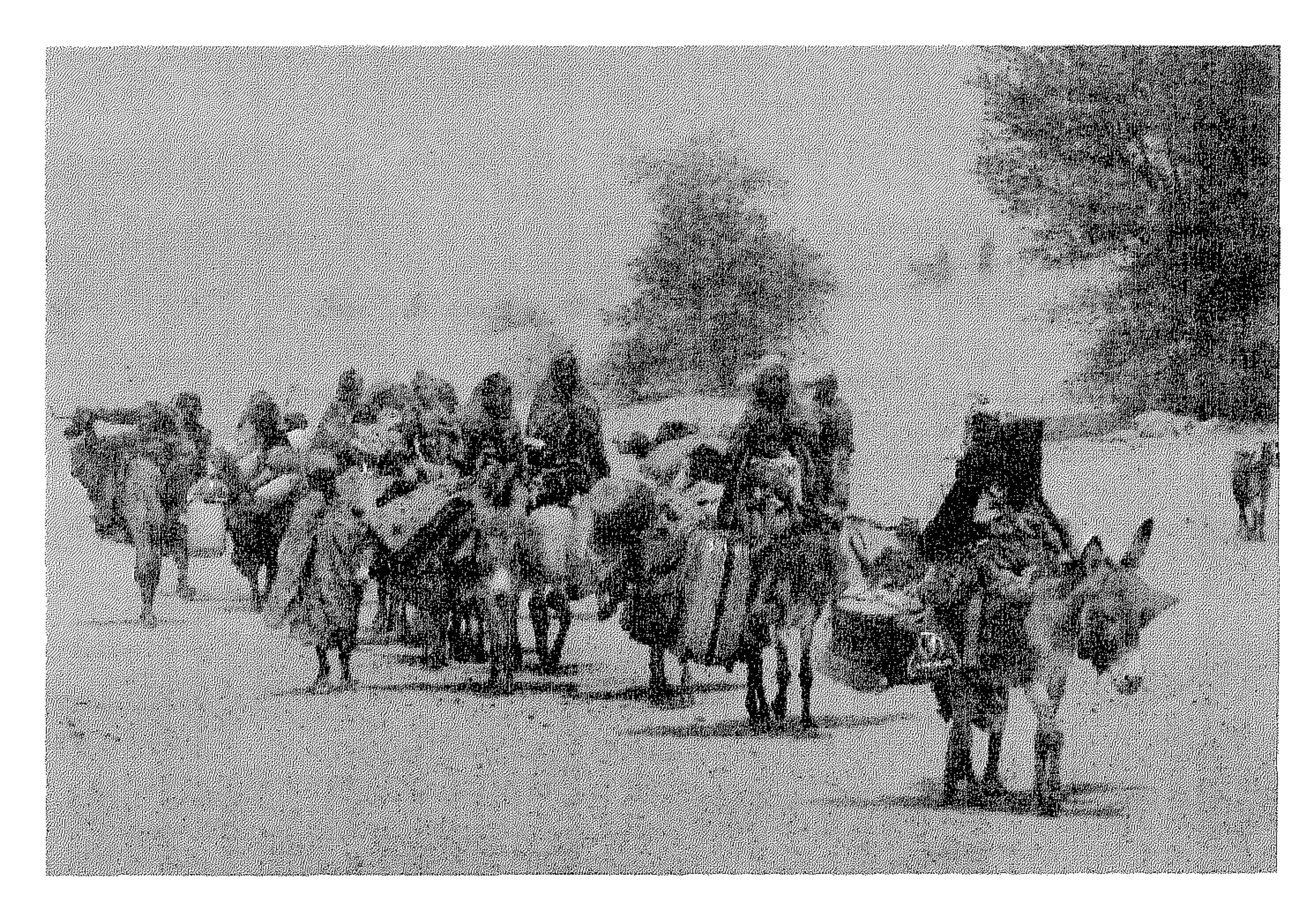
المأساة



المأساة على الوجوه



المتمردون



الهروب إلى الصحراء



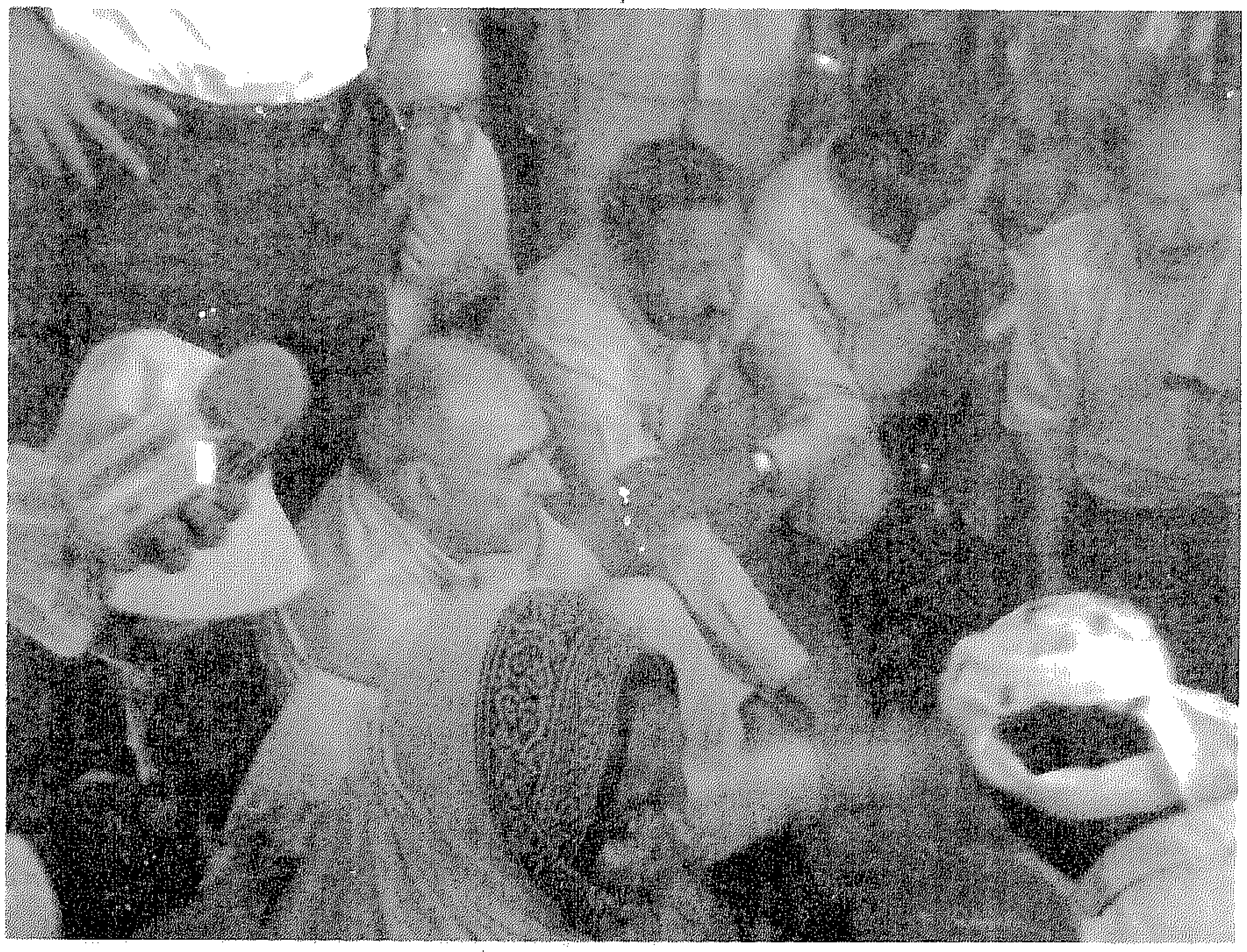
إلى أين المصير ؟



أوقات طويلة



بعثة الأمم المتحدة



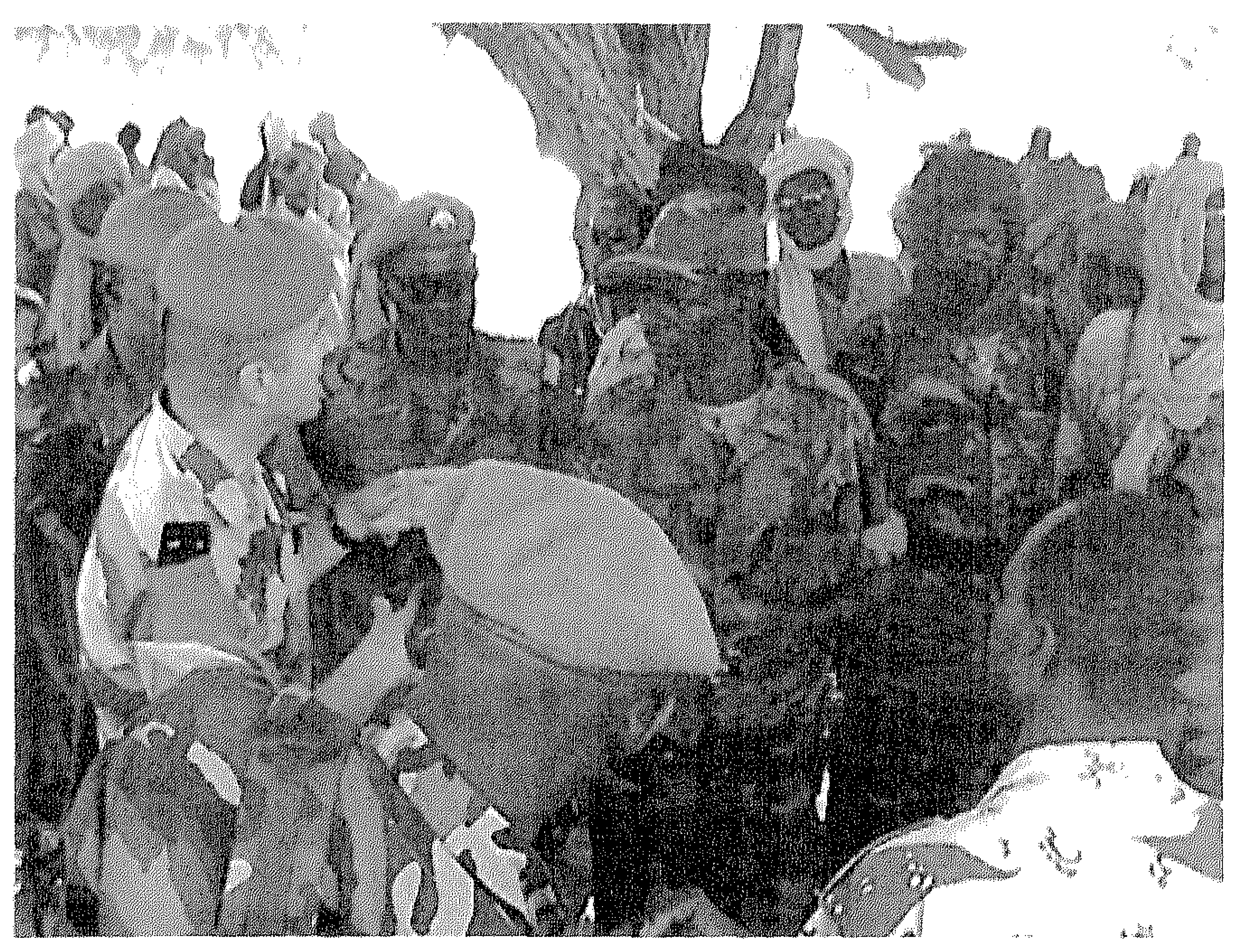
بعض المسئولين السودانيين وأهالى دارفور



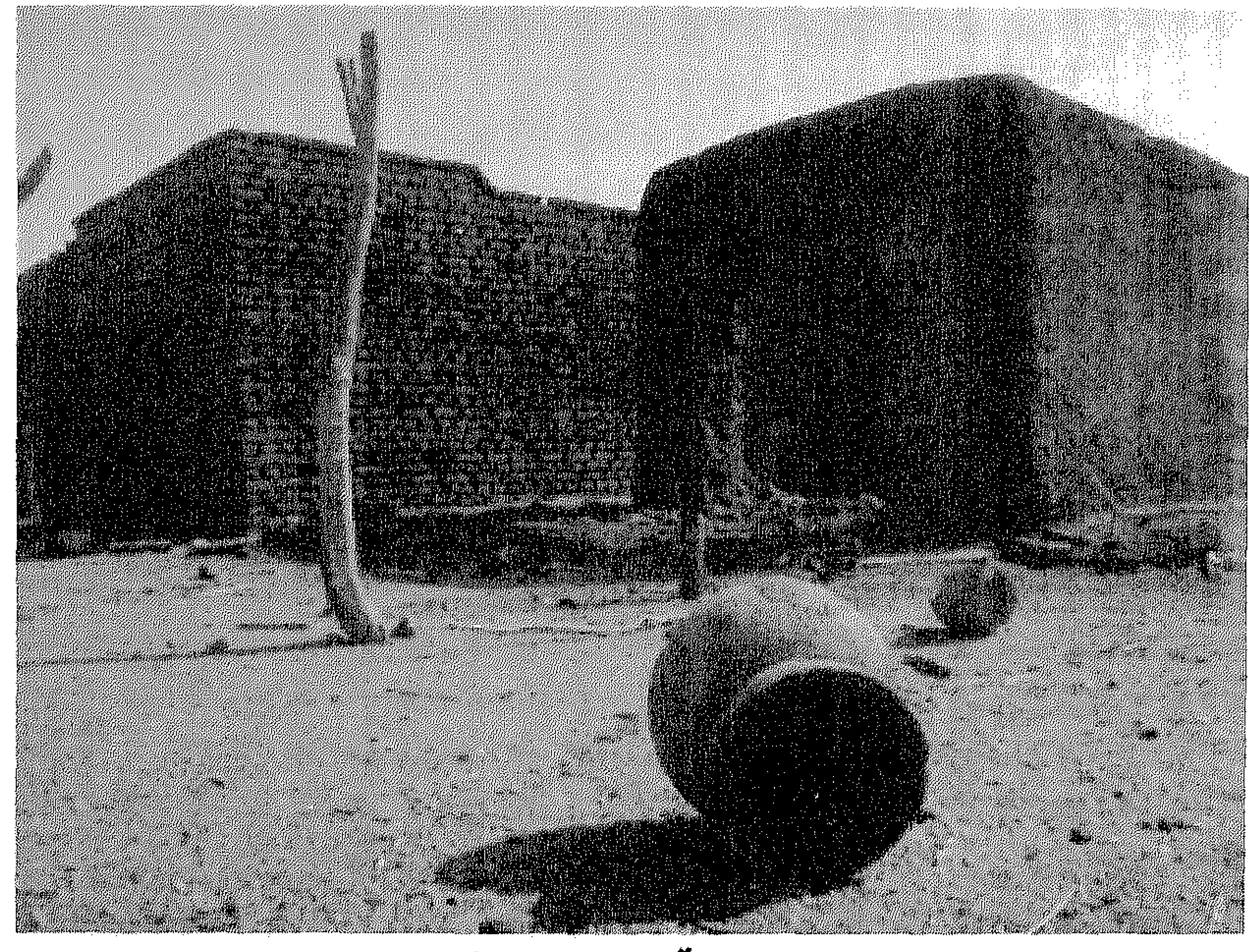
تهدىء من رَوْع طفلها



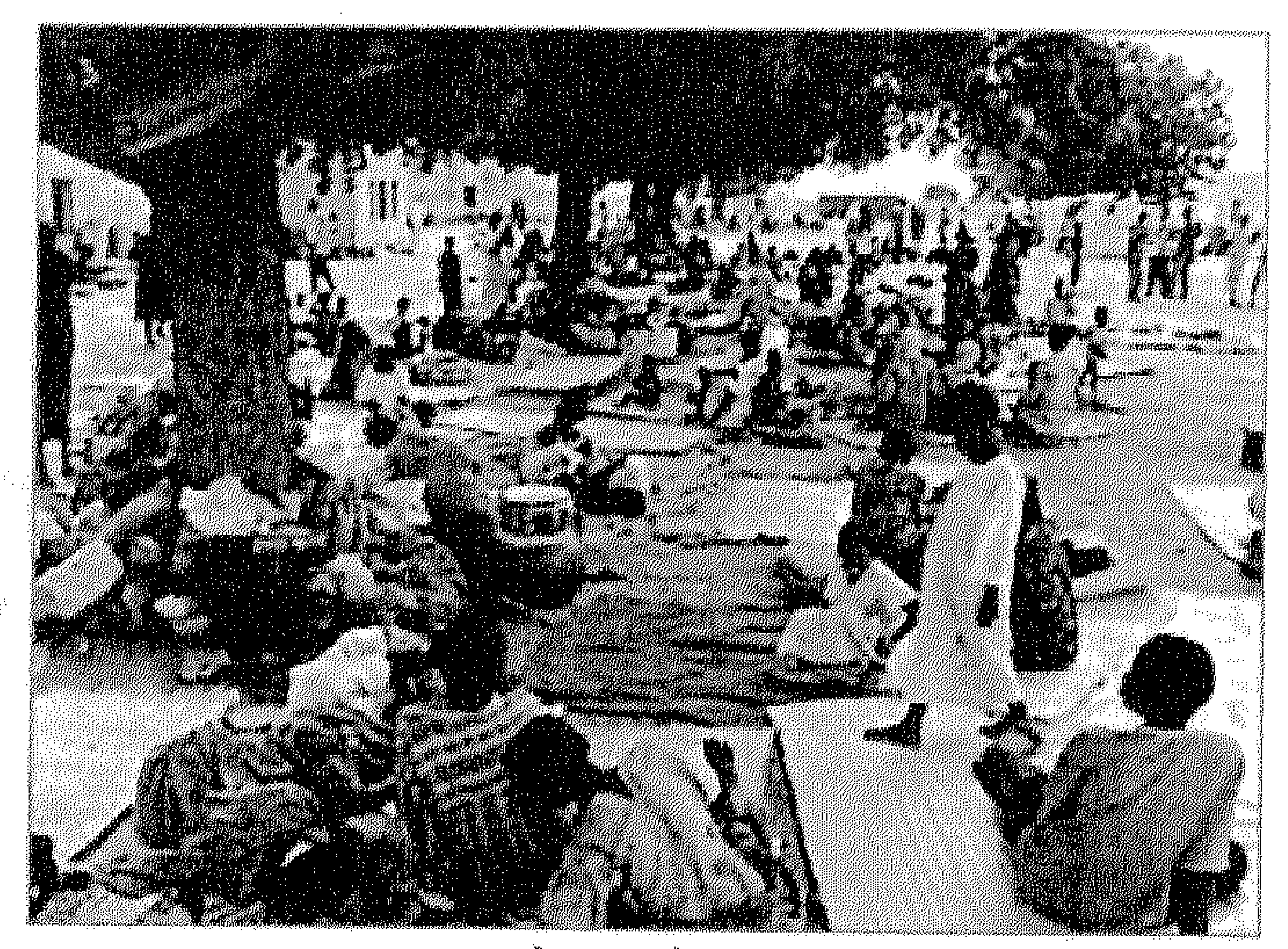
رحلة العذاب



جيش تحرير السودان



دار خاوية على عروشها



سوق فى دارفور



طفولة معذبة



عبور الصحراء



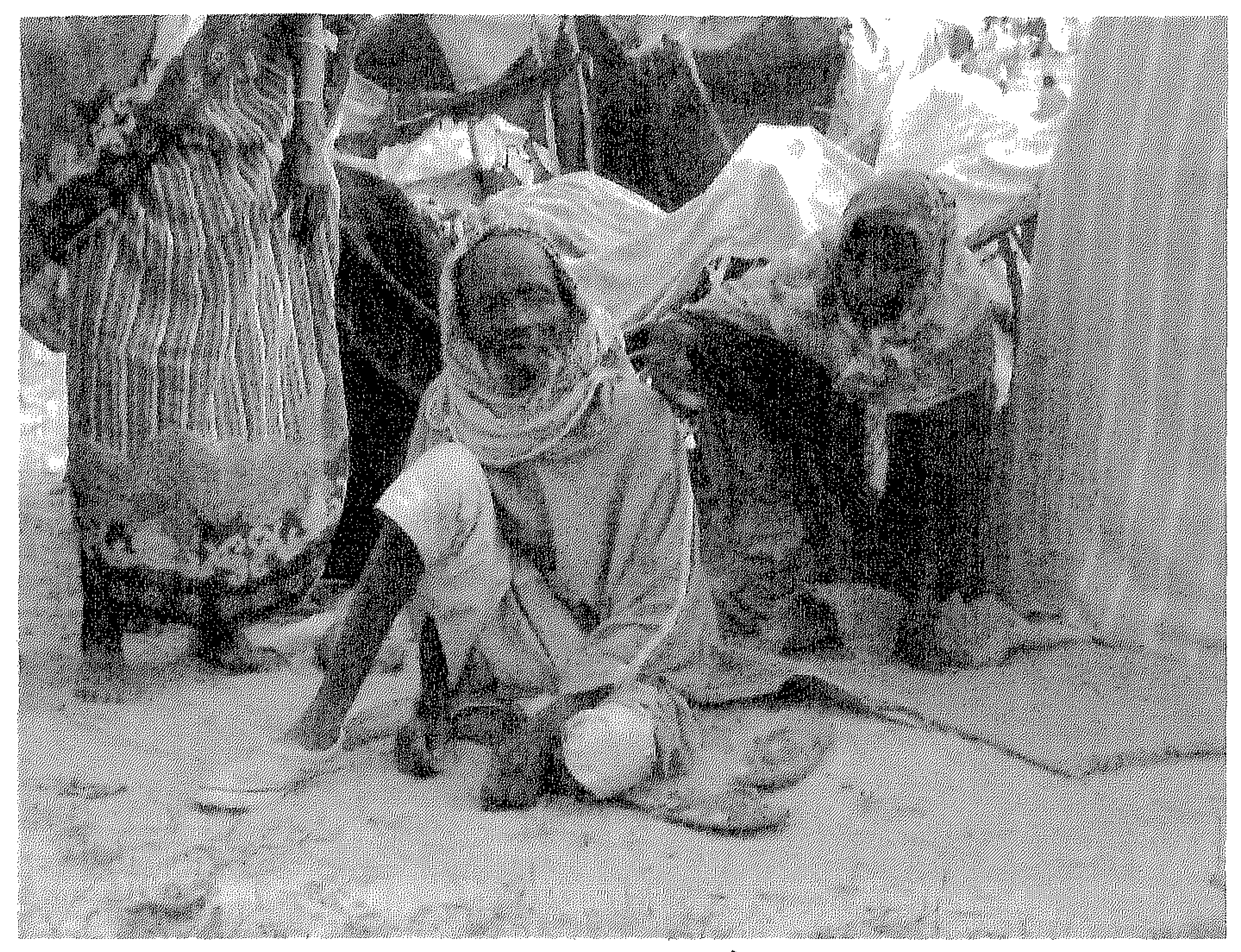
قوات الاتحاد الأفريقى



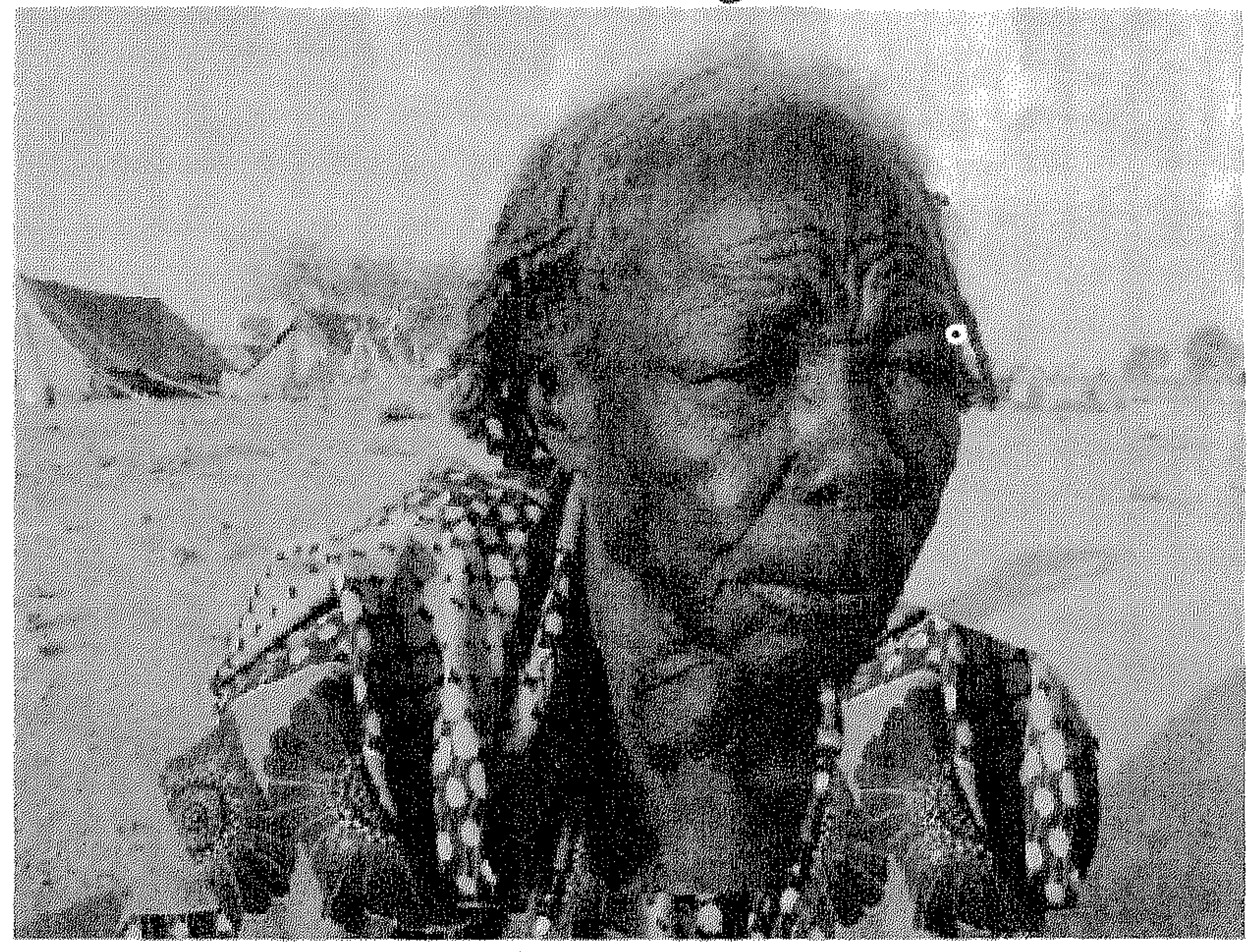
قادة التمرد



قوات الاتحاد الأفريقى مع المتمردين وبعثة الأمم المتحدة



كهل فى معسكر اللاجئين



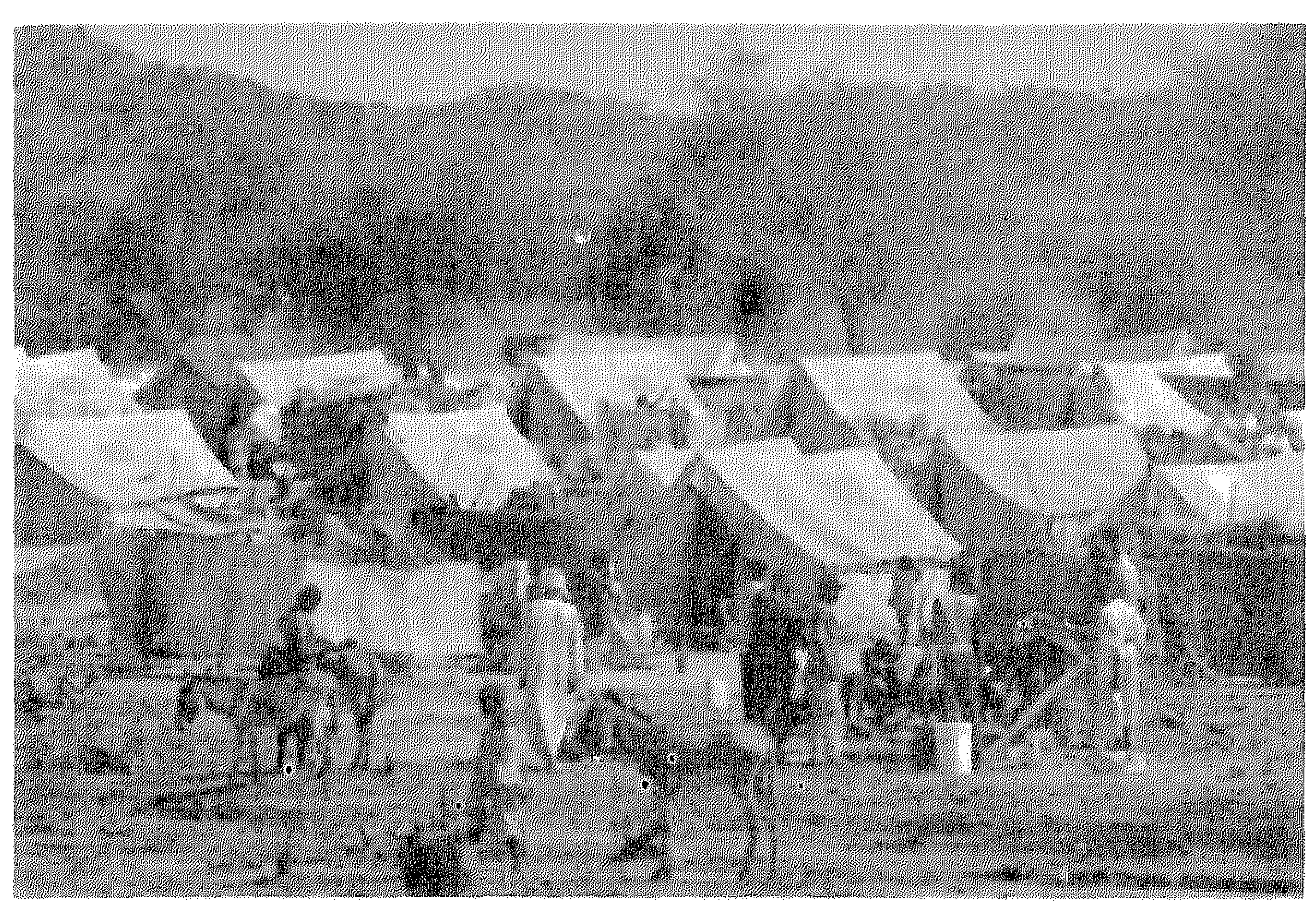
لم ترحمها الصراعات فى دارفور



متمردة دارفور



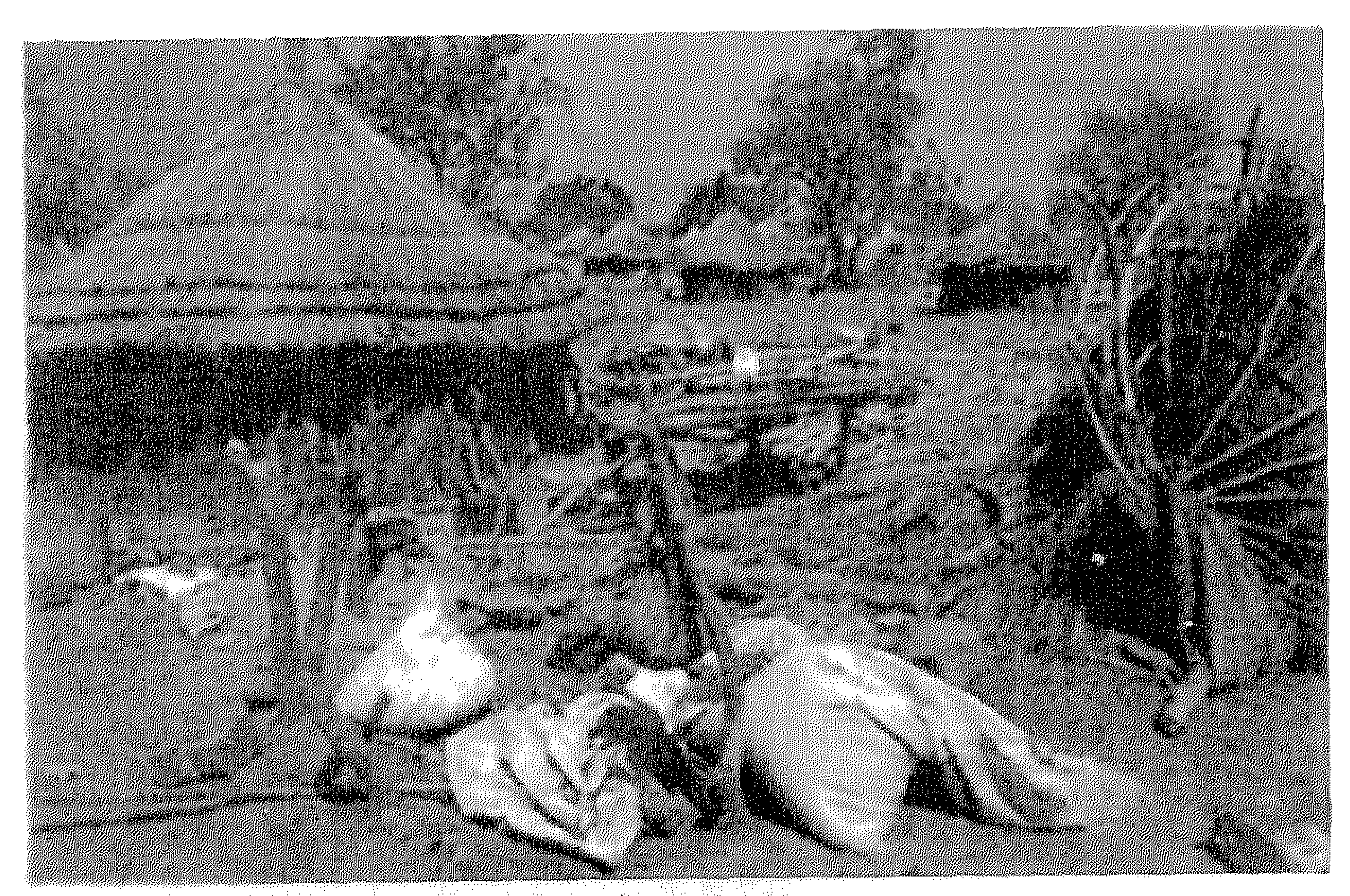
متى نعود للمنزل ؟



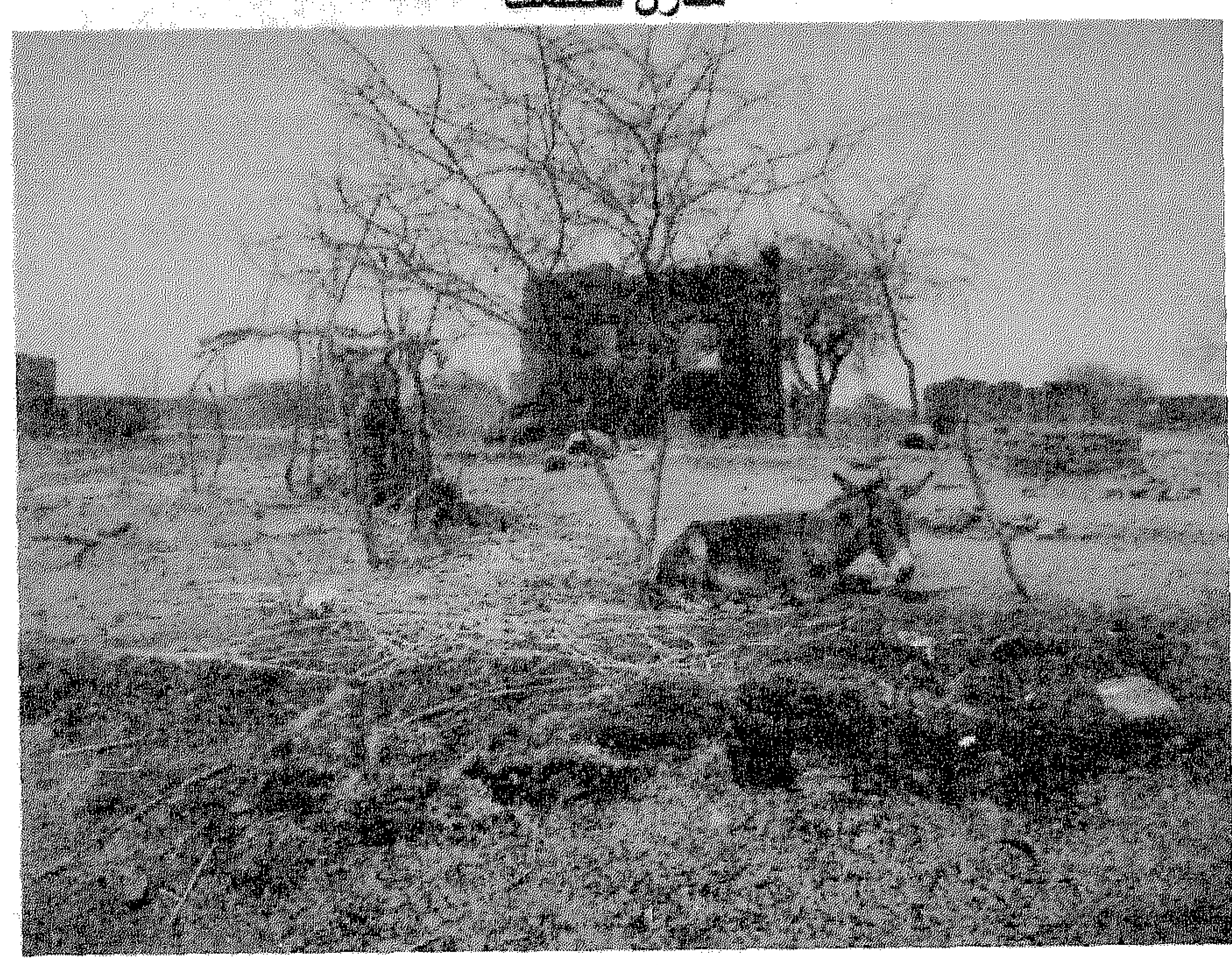
مخيمات اللاجئين



من يعيد الأمن له ؟



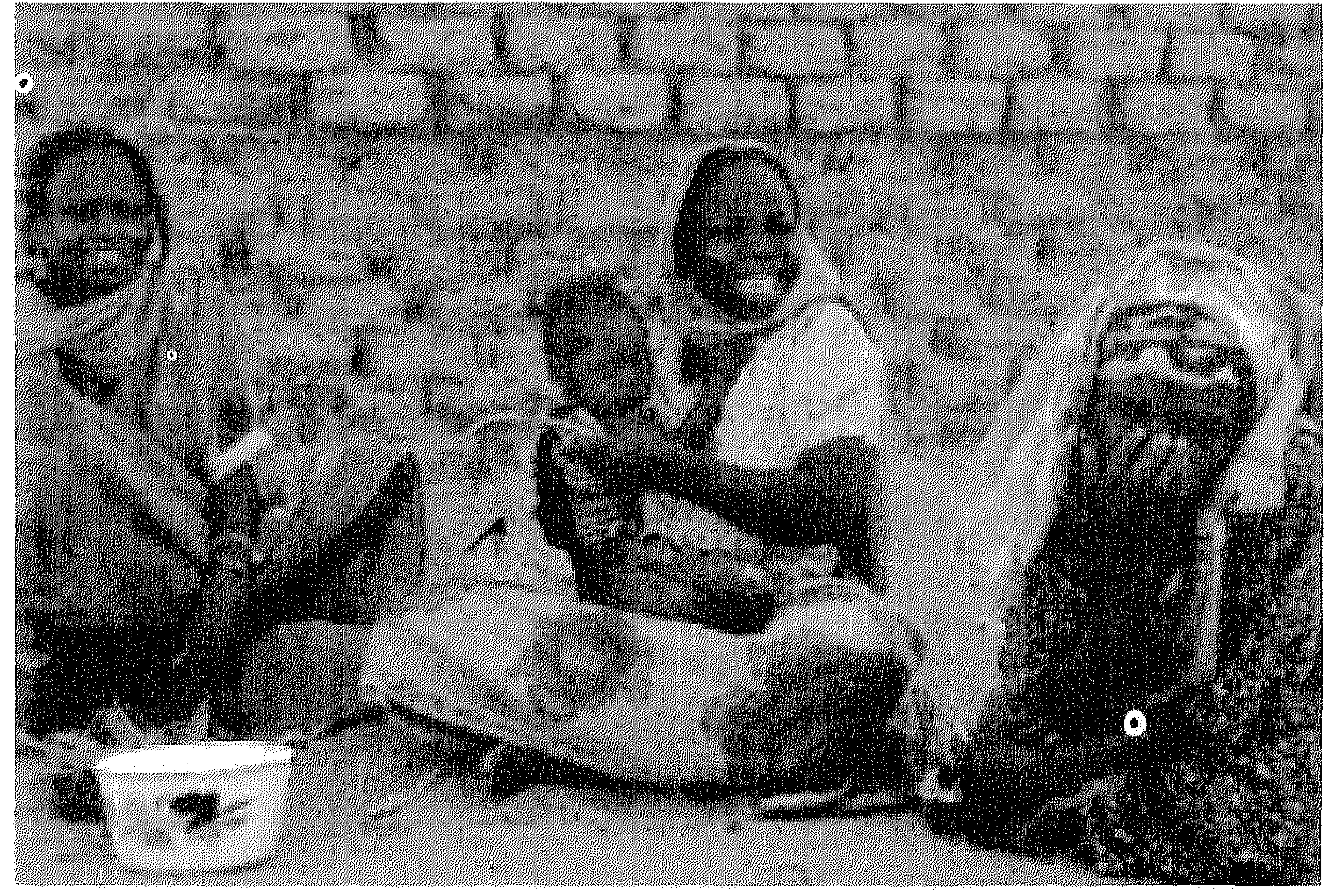
منازل تحطمت



منزل متهدم



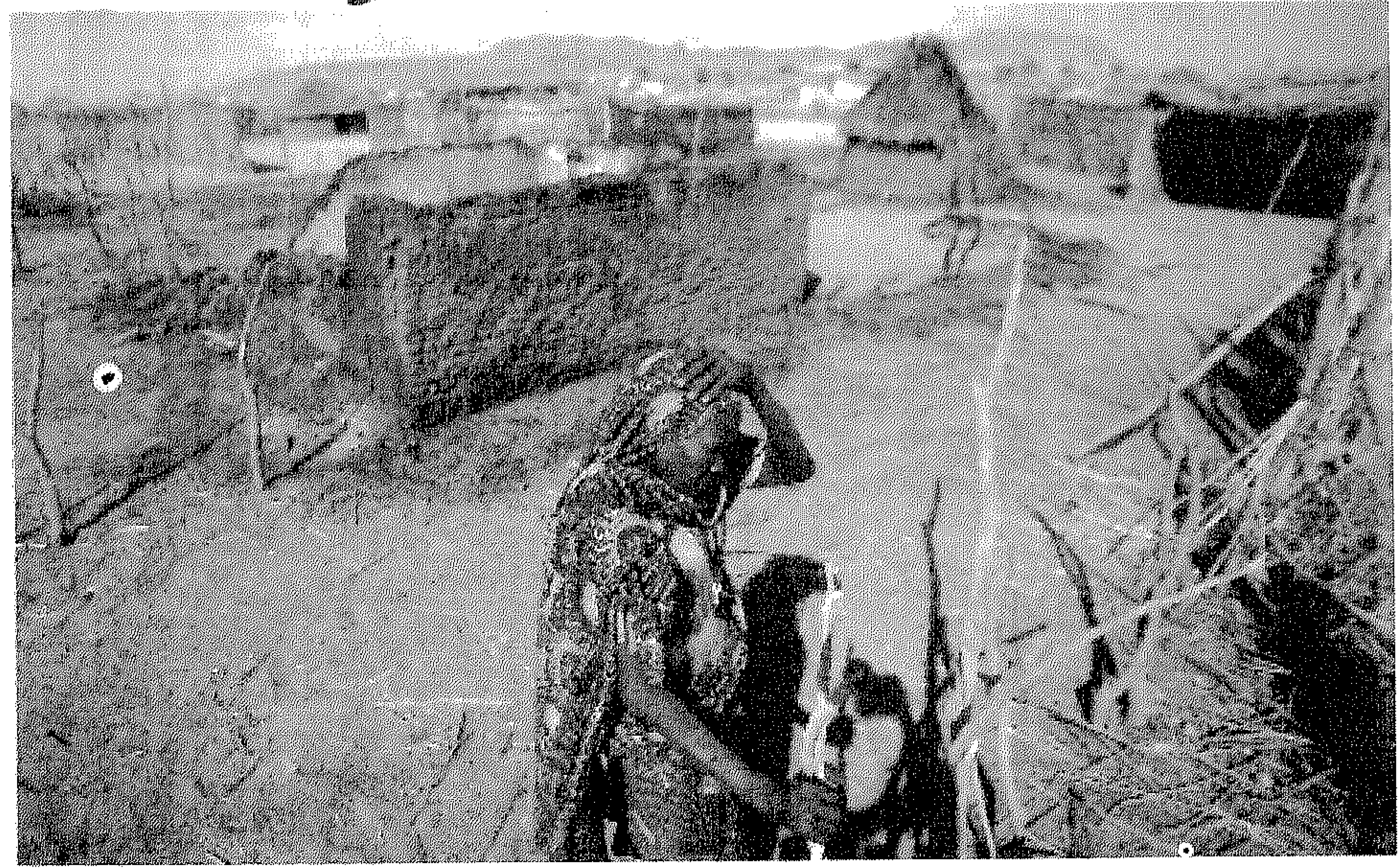
جندى من الاتحاد الإفريقى



نساء فى معسكر اللاجئين



نساء محاربات من جيش التحرير الشعبى



هذا ما تبقى



وتستمر الحياة

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة العدل والمساواة السودانية

خلفية عن السودان أرضه وشعوبه وثقافاته

السودان أكبر البلدان الإفريقية مساحة حيث يمتد على مليون ميل مربع أى ما يقارب ٨٪ من مساحة القارة الإفريقية و٢٪ من مساحة اليابسة من كوكبنا الأرضى. ومثلما يمتاز السودان ببعد مكانى شاسع يتمتع بعمق زمانى فريد ، تمتد نشاطات الإنسان فى أرض السودان لأزمان سحيقة ترجع لمئات الآلاف من السنين. تخبرنا الأبحاث الأثرية والتاريخية أن آخر الموجات الحضارية القديمة التى انبعثت من أرض السودان وشاعت للبشرية هى الحضارة النوبية أو الكوشية التى امتدت لأكثر من خمسة آلاف سنة ،التى تبعتها سلسلة من سلطنات وممالك وكونفدراليات قومية وقبلية بدءًا من الممالك المسيحية فى الشمال والوسط ومرورًا بالممالك الإسلامية فى العصر الفونجى فى سنار وكونفدراليات ممالك دافور وجبال النوبة وممالك الشلك والزاندى ، وكثير من التجارب الاجتماعية السياسية فى مختلف بقاع السودان يصعب حصرها فى هذه العجالة.

إن التقاء البعدين الجغرافى الشاسع والزمنى السحيق أعطى السودان غنى فريدًا فى تباين بيئاته وتنوع إنسانه وثقافاته ولغاته الكثيرة.

طبقًا للإحصاء السكانى القومى الذى أجرى فى عام ١٩٥٦ يوجد فى السودان حوالى ٥٧٠ مجموعة ثقافية وما يقارب ١١٩ لغة ، إن السودان يشكل حقيقة أفريقيا مصغرة كما يصفه الباحثون.

منذ فجر ما يسمى بالاستقلال من الاستعمار الإنجليزى عام ١٩٥٦ يعيش السودان صراعًا مستمرًا وحروبًا أهلية دامية راحت ضحيتها ملايين الأنفس وحرق آلاف القرى

والغرق وتدمير شامل للبيئة وتقتيل بكميات هائلة للإنسان. وقد دفعت هذه الحروب والصراعات الدامية إلى نزوح الملايين من الريف إلى مدن عشوائية حول المدن ولجوء ملايين أخرى إلى الدول المجاورة فى معسكرات للاجئين. وللوقوف على جذور المشكلة والغوص فى أعماق المسألة السودانية التى أرقت الضمير الإنسانى فى جميع أرجاء المعمورة ولتلمس جذور الأدواء التى صاحبت السودان منذ خمسة عقود متتالية لابد من نظرة فاحصة للمشكلة السودانية فى سياقها التاريخى و بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية الاجتماعية التى نجمت عن السياسات التى اتبعت منذ استهلال الحكم الوطنى.

جذور المشكلة السودانية الراهنة

يتشكل السودان تاريخيًا من ستة أقاليم كبيرة وهى :

الإقليم الشرقى ، والإقليم الوسط ، وإقليم كردفان ، و الإقليم الجنوبى، والإقليم الشمالى و إقليم دارفور. وسابع الأقاليم هى العاصمة القومية التى نعتبرها ملتقى جامعًا لمكونات الأقاليم السودانية الست.

إن جذور المشكلة الراهنة فى السودان فى أساسها سياسية اقتصادية وثقافية شاملة نبعت عنها قضايا اجتماعية ونزاعات عرقية وليست كما يحاول بعض السياسيين وصفها بنظرة تتسم ببعد أحادى باعتبارها مجرد صراعات عرقية أو قبلية أو نزاعات دينية فقط، بقصد التمويه والهروب من مواجهة الواقع السياسى المرير . وقد بلغ مراوغة الساسة فى إخفاء الحقائق السياسية حدًا قال أحدهم ذات مرة إن أساس الصراع الذى يدور فى أحد الأقاليم الطرفية مبعثه "سرقة جمل!!". إن مكمن الأدواء التى أصابت السودان منذ الاستقلال سياسى فى صميمه و نابع من أزمة مستديمة فى أسلوب الحكم(مركزى قابض) وغياب الإرادة السياسية للفئات الحاكمة للالتزام بأى اتفاق أو عقد سياسى ينظم العلاقة بين الأقاليم المختلفة والمركز بالتراضى والمشاركة الحقيقية والفاعلة فى التخطيط

وصناعة القرار واتخاذه. وأبسط مثال لاختلال موازين وغياب الأسس العادلة فى قسمة السلطة والثروة بين أقاليم السودان المختلفة ومكوناتها السكانية والثقافية واللغوية المتباينة ما تم عقب مغادرة المستعمر مباشرة . عندما هم المستعمر بمغادرة السودان عام ١٩٥٥ترك حوالى ٨٠٠ وظيفة مفتاحية فى إدارة البلاد ليتم سودنتها وكان نصيب إقليم واحد ألا وهو الإقليم الشمالى ٧٨٨ وظيفة مفتاحية فى إدارة البلاد فيها كان نصيب الأقاليم الأخرى ١٢ وظيفة فقط ومن هنا بدأت توالد ظاهرة التهميش التى زرعت عدم الثقة بين المركز والأقاليم الطرفية وعززت الشكوك القديمة التى دغدغت فى أذهان الكثيرين ذكريات مريرة متعلقة بتجارة الرق التى قام بها بعض المغامرين من الشمال النيلى قديمًا ودفع إلى تفجر المشاعر الثائرة ضد المركز منذ وقت مبكر فى جنوب السودان و من مدينة توريت.

إن السياسات الظالمة التى اتبعت أثناء الحكم الوطنى أعطت لأبناء الأقاليم التى همشت فى القسمة الأولى تلك القسمة الضيزى شعورًا بأن ما يسمى بالاستقلال كان مجرد استنساخ وإعادة إنتاج المستعمر بشكل وطنى شائه وبأساليب أكثر تخلفًا فى إدارة البلاد.

إن النخبة التى حكمت البلاد منذ ما يسمى بالاستقلال سواء العسكرية منها أو المدنية قد فشلت فى إدارة البلاد لعدم امتلاكها للرؤية الواضحة للحكم الراشد وحبها الطفولى احتكارها للسلطة والثروة فى يد فئة بعينها ،كما أنها افتقدت الخيال فى إدارة التنوع حيث اتبعت سياسات إقصائية و رفضت الاعتراف بالواقع السودانى المركَّب والمتشعب فى تنوعه الثر والفريد. وللتمويه من أجل استدامة الهيمنة والسيطرة تدثرت الفئات الحاكمة بشعارات تفتقد البرامج والرؤى باسم الوطنية حينًا والإسلاموية والعروبة أحيانًا أخرى ، ولكن الاختبارات العملية التى مرت بها فى حكم البلاد أثبتت أن الأساليب المتبعة قد أثبتت فشلها وأن الهروب من مواجهة حقائق الواقع بقمع أصحاب الرؤى

المخالفة والاحتجاج السياسى قد دفعت إلى مزيد من الثائرين ضد التهميش واتساع دوائر الاحتجاج إلى جميع الأقاليم والبقاع المهمشة فى السودان. فبعد انتفاضة توريت عام ١٩٥٥ انطلق بعد سنوات فى شرق السودان تنظيم مؤتمر البجا تعبيرًا عن تطلعات أهل الشرق، كما بزغ من الغرب وفى جنوب كردفان رابطة أبناء جبال النوبة وجبهة نهضة دارفور ومنظمة سونى واللهيب الأحمر وحركة الشهيد داؤد يحى بولاد فى إقليم دارفور النابض دائمًا بالحراك السياسى.

إن الحقيقة الماثلة التى لا يمكن الجدال فيها أن النخبة التى حكمت البلاد عقب خروج المستعمر لخمسة عقود متتالية قد فشلت فشلاً ذريعًا فى إدارة البلاد مما أدخلها فى سلسلة من المآزق و الحروب التى دمرت البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى البلاد ، حيث شهدت خمسة أقاليم من الأقاليم الست الرئيسية فى البلاد حروبًا أهلية طاحنة يديرها المركز ضد المحتجين. بدءًا من الإقليم الجنوبى الذى ظل يدور فيه القتال ما يزيد عن أربعة عقود ثم جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق والشرق ثم دارفور ولا تزال هنالك أصوات تهمس فى الشمال القصى برفع السلاح ضد المركز و.لا ننسى أنّات المحرومين المكدسين فى الأحياء الشعبية بالعاصمة القومية التى تفتقد لأبسط مقومات العيش الكريم فى أمبدة ، وحاج يوسف، وجبرونا، وزقلونا و ما شابهها من أسماء لمدن وأحياء شعبية تنم عن طبيعة الجفوة السائدة فى علاقة الأقلية الحاكمة بالأغلبية المقهورة فى البلاد ، ولا ننسى بالطبع الأساليب القمعية التى اتبعت لقهر احتجاج سكان المدن العشوائية فى سوبا وتململ المزارعين القابعين لعشرات السنين فى مساكن عشوائية تعرف "بالكمبو" فى الجزيرة المروية ولا يزالون يشربون من مياه الترع الملوثة بديدان البلهارسيا .

إن وعيًا عارمًا ينتظم الأوساط الشعبية فى السودان وخاصة فى الأقاليم والمناطق التى ظلت منتجة دومًا ، ولكنها عانت من التهميش فى العقود الخمس التى مضت . وقد

تنادت القوى المنتجة التى عانت من سياسات القهر والتهميش بضرورة إزالة الاستبداد السياسى وكافة أنواع الاستغلال الاقتصادى والاستلاب الثقافى والانطلاق نحو الانعتاق والتحرر. وكانت آخر موجات الدفع الثورى التى انطلقت من الريف تعبيرًا عن مشاعر وأشواق وتطلعات القوى الكادحة المنتجة المحرومة من ثمرات أعمالها تلك الحركات التى انطلقت من الأفق الغربى من بلادنا (دارفور) سعيًا لإعادة هيكلة البنيات السياسية والاقتصادية والثقافية أولاً لأن الدولة السودانية بوضعها الراهن قد أصبحت بالفعل عقبة كؤود أمام تطور المجتمع السودانى ونموه حيث كبَّلته بالعنف والقيود والحروب الأهلية وصارت آلة الدولة التى يفترض أن تكون حامية وحاضنة لجميع المكونات الاجتماعية والثقافية والسياسية أداة طيعة فى يد فئة بعينها تستخدمها لإقصاء الآخرين.

حركة العدل والمساواة السودانية

حركة العدل والمساواة السودانية حركة ثورية جماهيرية تسعى لإحداث تغيير شامل فى البنى الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحكم وتجديد القيم الثقافية وإخصابها بالعلم والمعرفة لإقامة مجتمع ديمقراطى عادل تقوم على الحداثة و الاحترام والتراضى والاعتراف بكافة أنواع التنوع السياسى والجغرافى والعرقى والثقافى والدينى.

وهي حركة سودانية المنشأ قومية الإطار تعمل على تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته وقد جاءت هذه الحركة كاستجابة طبيعية لفشل النظم والتجارب السياسية المتعاقبة فى إدارة التنوع التاريخى والمعاصر فى السودان واستفحال التخلف والمعاناة فى المجتمع السودانى.

وقد بدأت الحركة سريًا فى عام ١٩٩٣م بالتقاء مجموعة من أبناء المناطق المهمَّشة ومن خلفيات سياسية ومناطقية وإثنية متباينة، واستهلت الحركة نشاطاتها بإصدارة وثقت

تفاصيل الاختلالات التى صاحبت بنية الدولة السودانية خلال الحكم الوطنى وسُمِّيت بالكتاب الأسود .

ومهما يكن من تعدد الخلفيات العقدية والفكرية والانتماءات السياسية للمؤسسين فإن حركة العدل والمساواة السودانية حركة متحررة من كافة الأطر الحزبية والتنظيمية والعقائدية القديمة العاملة فى الساحة السودانية لكنها منفتحة على جميع التيارات الفكرية تأخذ من كل تيار ما تستحسنه و تراه مناسبًا من قيم وأفكار وفنون لإثراء الثقافة والسياسة والاقتصاد والاجتماع فى السودان . إنها حركة وطنية تسعى لاستنطاق واستجلاء الواقع السودانى المحلى واستلهامها إلا أنها منفتحة على جميع التجارب الإنسانية جمعاء وإرثها التاريخى من أفكار، ومعارف وتقنيات وفنون وثقافات (خبرات روحية وتجارب مادية) . وهى حركة سودانية أصيلة تعبر عن تطلعات قطاعات كبيرة من الفئات المحرومة والمثقفة والتجار والمزارعين والجيش وكل متطلع إلى إحداث التغيير والتقدم والتطور فى السودان.

وقد أعلنت الحركة عن نفسها علنيًا منذ نوفمبر٢٠٠١م وساهمت بفاعلية فى العمل الثورى سياسيًا وعسكريًا و فى كافة المجالات بدءًا من التبشير بالثورة والعمل من أجل توحيد الأغلبية المهمشة والكفاح المسلح والنشاط الدبلوماسى والإعلامى واستطاعت باقتدار عرض القضية السودانية بأبعادها المختلفة والكشف عن المآسى وكافة أنواع المظالم التى أرهقت كاهل الشعب السودانى للرأى العام الدولى والمحلى عبر شبكات الانترنت والمحطات الفضائية والإذاعات العالمية.

مؤتمر أديس أبابا

وقد مرت الحركة بمنعطفات خطيرة فى مسيرتها النضالية القصيرة ، وقد تعرضت كغيرها من الحركات لأخطار الانحراف عن الالتزام بالمبادئ التى رسمتها لبلوغ أهدافها.

فى إبريل ٢٠٠٦ صدرت مذكرة تصحيحية مطالبة بإعادة هيكلة الحركة ولكن نظرًا لمحاولة البعض القفز على الحقائق ورفضهم الاعتراف بالواقع لمحاولة كسب الوقت لخلق مراكز جديدة فى الهامش باسم محاربة المركز التقليدى تنادت الأوساط الفاعلة إلى عقد مؤتمر عاجل تحت شعار " من أجل حركة تقوم على المؤسسية وإدارة التنوع ووطن خال من التهميش" وقد خرجت الحركة من المؤتمر وبعد نقاشات معمقة و تقييم شامل للعملية الثورية خلال السنوات الماضية خرجت الحركة برؤى جديدة وأجهزة وهياكل جديدة استوعبت التنوع الإقليمى والإثنى فى السودان وبخطط وبرامج جديدة .

شعار: من أجل حركة تقوم على المؤسسية وإدارة التنوع ووطن خالٍ من التهميش

مبادئ الحركة:

وتقوم حركة العدل والمساواة السودانية على المبادئ التالية:

إقامة عمل الحركة على قيم الصدق والشفافية والمحاسبة والالتزام بالمؤسسية والعمل الجماعى.

عدم التمييز بين عضوية الحركة على أساس الدين أو العرق أو اللون أو النوع أو القبيلة أو الخلفية الاجتماعية.

الاعتراف بالتنوع الإثنى والدينى والثقافى والاجتماعى والإقليمى فى السودان باعتبار أن الاعتراف بهذه الأبعاد هو الأساس للتوصل إلى صيغة سياسية مثلى للتعايش السلمى فى إطار الوحدة فى التنوع ، والتنوع فى الوحدة.

الالتزام بقواعد العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وسيادة حكم القانون وكفالة حقوق الإنسان وفق المعاهدات الدولية.

مسئولية الدولة الكاملة عن مصالح شعبها فى إطار مشاركتهم الفاعلة وخدمتهم فى مجال الخدمات الأساسية وخاصة خدمات الأمن والتعليم والصحة والسكن والمعاش والكسب العام بما يضمن رفع أسباب الإهمال المتراكم على الأغلبية المهمَّشة.

أهداف الحركة:

تعمل الحركة لتحقيق الأهداف التالية:

إحداث تغيير جذرى فى السياسة والمجتمع والاقتصاد وخَلْق مجتمع حديث قائم على العلم والمعرفة والأخلاق.

إطلاق حرية الاعتقاد والديانات والثقافات وحميد العادات لعناصر المجتمع السودانى وإنهاء صور الاستعلاء الثقافى واستحقار ثقافات شعوب السودان من قبل أى فئة.

إنهاء كافة أنواع الاضطهاد من استلاب ثقافى و تهميش سياسى واستغلال اقتصادى فى السودان، وتحقيق العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وسيادة حكم القانون وكفالة حقوق الإنسان واحترام واستيعاب التنوع الثقافى والدينى والإثنى والاجتماعى.

القسمة العادلة للسلطة الاتحادية بين أقاليم السودان المختلفة وفى كل إقليم بين الولايات المختلفة وفى كل ولاية بين المحليات المختلفة وفى كل محلية بين القرى/ الأحياء/ الفرق المختلفة لإزالة أسباب التهميش السياسى والإقصاء المتعمد لسائر شعوب أقاليم السودان وتأكيد مشاركتها الفاعلة فى اتخاذ القرار السياسى فى الدولة بما يُجنِّب البلاد الصراع السياسى المسلح.

القسمة العادلة للثروة القومية بين أقاليم السودان المختلفة وفى كل إقليم بين الولايات المختلفة وفى كل ولاية بين المحليات المختلفة وفى كل محلية بين القرى/ الأحياء/ الفرق المختلفة لإزالة أسباب الظلم الاقتصادى ولمنع احتكار مصادر الثروة وأسباب إنتاجها وفرص التنمية البشرية بواسطة أى فئة فى المركز أو الأقاليم أو الولايات أو المحليات وإهمال المصالح الاقتصادية لشعوب الأقاليم الأخرى الأمر الذى أدى إلى اختلال موازين التنمية فى البلاد وأحدث تصدعات فى البنية الاجتماعية وأنتج البؤس والفقر.

إعادة بناء وتشكيل المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية والخدمة المدنية لاستيعاب التنوع والتعدد فى المجتمع السودانى ضمانًا للوحدة والاستقرار والتنمية.

حَلّ مشكلة السودان الرئيسية المتمثلة فى الاضطهاد الثقافى والتهميش السياسى والظلم الاقتصادى حلاً شاملاً وجذريًا وفى منبر واحد تفاديًا لحل مشكلة إقليم على حساب أقاليم أخرى وحرصًا على إخراج البلاد من دوامة إطفاء الحرائق متعددة الاشتعال.

تحقيق إصلاح دستورى جذرى للحكم يضمن حقوق جميع أقاليم السودان فى حكم نفسها بنفسها ، والمشاركة العادلة حسب نسبة السكان فى الحكم الاتحادى فى إطار نظام فيدرالى.

العمل على تحييد دور القوات النظامية وإبعادها عن الصراعات الحزبية وعدم استخدامها لمناصرة أى فئة سياسية أو دينية أوجهوية أو عرقية.

تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة فى كل البلاد و ترقية حياة المواطنين والعمل على رفاهيتهم وتأمين الخدمات الأساسية لكل مواطن وخاصة توفير الأمن والتعليم والصحة والمواصلات والعمل.

تحقيق حكم القانون واستقلال القضاء فى الدولة.

تحرير المواطن من الخوف والفقر والحوجة والجوع والمرض وإعادة الثقة لنفسه.

حث المواطن على قيم العمل والإنتاج والإبداع والتقدم.

القيام بالمناشط الاجتماعية والثقافية من فنون وأدب وفلكلور ورياضة.

تعزيز دور المرأة والشباب والطلاب والمهنيين والعمال والمزارعين والرعاة والموظفين والمغتربين فى شتى مجالات العمل الوطنى.

التأكيد على أهمية الأسرة وبنائها على الأسس السليمة لتؤدى دورها فى بناء مجتمع تسوده الألفة والمحبة ورعاية الأمومة والاهتمام بالطفولة.

رعاية الأيتام والأرامل والمعوقين والمسنين والعجزة والمشردين والنازحين واللاجئين.

تعزيز روح التعاون بين الأحزاب والمنظمات السياسية فى خدمة الوطن والالتزام بالتنافس الشريف فى العمل السياسى وفق قواعد الديمقراطية.

تقوية منظمات المجتمع المدنى وترسيخ دورها فى المجتمع.

ضمان حرية الرأى والتعبير لكافة المواطنين وتشجيع قيم الحوار بينهم.

العمل على محاربة الفساد السياسى والإدارى والمالى فى أجهزة الدولة والأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.

ترسيخ قيم العدل الاجتماعى والتضامن والتمسك بالقيم الفاضلة ومكارم الأخلاق.

اعتماد مبدأ (الحقوق تلازم الواجبات) ومكافأة المجتهدين فى شتى مجالات عمل الحركة.

دعم الحركة العلمية والثقافية والاهتمام بالأبحاث العلمية وبالموهوبين والمتفوقين فى جميع مجالات العلوم المادية والإنسانية.

نقل وتوطين الصناعة والتكنولوجيا وتطويرها والمحافظة على الآثار وإعادة كتابة تاريخ السودان وتشجيع كتابة اللغات السودانية والموروثات الشعبية.

تأسيس علاقات صداقة مع الشعوب والحكومات والمنظمات المحلية والعالمية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

التفاعل الإيجابى مع العولمة والاستفادة من إنجازات الحضارة الإنسانية المعاصرة.

الوسائل :

تتخذ الحركة الوسائل والطرق التالية لتحقيق مبادئها وأهدافها:

الحوار الوطنى بين كافة الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية للوصول للرؤى المشتركة التى تعزز قيم المجتمع وقوته وحرياته.

التعبئة السياسية للشعب السودانى بالإعلام والنشر والندوات والتجمعات والمحاضرات والمؤتمرات والاجتماعات والاتصالات والمعارض لتحقيق أهداف الحركة .

مقاومة عنف الدولة المنظم تجاه المواطنين بكافة الوسائل والنضال المسلح وذلك بالتنسيق مع الحركات والمنظمات السياسية فى السودان..

قيام الثورة الشاملة: وذلك بتشكل كتلة تاريخية عبر تحالف الكيانات المهمَّشة مع قوى الوعى والتقدم فى (المركز) للإطاحة بهذه الوضعية التاريخية التى باتت تضر بغالبية الناس فى السودان بمن فيهم السواد الأعظم من أبناء المركز أنفسهم. وبالتالى تأسيس الأوضاع بشروط جديدة تستند على حقيقة التعددية وتلتزم بتوجهات العدالة والمساواة والتعايش السلمى ، والتعبير العادل عن الهوية.

قيادة المساومة التاريخية وذلك بالعمل لإرساء إتفاق تاريخى أو عقد اجتماعى جديد يكفل لكل قوى السودان المتضادة والمتناقضة والمتصارعة إلى أن تصل لاتفاقات فى ظل تنازلات متبادلة تقدمها جميع الأطراف المتنازعة لوقف إهدار طاقات المجتمع والالتزام به مما سيؤدى على المدى الطويل إلى التحولات الضرورية ، وإنجاز ما كان يمكن أن ينجزه فعل الثورة.

قيام حكومة وحدة وطنية ديمقراطية فدرالية.

إعداد السياسات البديلة للوضع الراهن ، ويشمل ذلك مشروع الدستور والقوانين ومعايير وأسس وسياسات التقسيم العادل للسلطة والثروة والتعبير العادل عن الهوية السودانية.

الحل السلمى عبر الحوار السياسى المباشر وبمشاركة كل القوى السودانية هو أفضل الخيارات لجميع أطراف الصراع فى السودان. مع تأكيد مشروعية خيارات الثورة الشاملة والانتفاضة الشعبية والخيارات الأخرى فى حالة تعثر الخيار الأفضل.

التزام جميع أعضاء الحركة على كل مستويات الأجهزة التنظيمية للحركة بالمؤسسية والعمل الجماعى لخلق حركة قوية ومؤثرة وفعالة ولتكون نموذجًا للعمل الثورى فى السودان.

المشاركة فى الانتخابات الحرة فى كافة مجالات الحياة السياسية والنقابية وتولِّى المناصب العامة والمشاركة فى المؤسسات الحكومية الرسمية لتحقيق أهداف الحركة فى أجواء تسودها الديمقراطية.

أى وسائل أخرى يقرها النظام الأساسى وأجهزة الحركة.

موقف الحركة من وحدة السودان:

إن وحدة السودان يشكل أولوية قصوى لحركة العدل والمساواة . ولكن الوحدة التى تسعى الحركة إلى تحقيقها ليست الوحدة الزائفة والقسرية التى اختبرناها خلال الخمسين سنة الماضية ، و لكنها وحدة حقيقية قائمة على التراضى والاعتراف بالتنوع والاحترام المتبادل بين مختلف الشعوب والثقافات والأقوام ، ولا بد أن تقوم دولة الوحدة التى نسعى إلى تحقيقها على أساس العدل والمساواة والحكم الراشد (Good Governance) تحترم فيها حقوق الإنسان وتقتسم السلطة والثروة على أسس عادلة. وسوف تتعاون الحركة مع كافة الأطراف من حركات وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدنى لدفع الأطراف السودانية للمحافظة على وحدة البلاد على أسس جديدة مع كفالة حق تقرير المصير للإقليم الجنوبى واحترام إرادة الشعب فى اختيار ما يراه مناسبًا.

حقوق الإنسان والديمقراطية

تكافح الحركة لتحقيق الديمقراطية بمفهومها السياسى والاجتماعى الشامل وتسعى نحو الالتزام بالمعايير الدولية للمشاركة الفاعلة بحكم الشعب بالشعب وللشعب و بكفالة حرية تشكيل التنظيمات وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة و العمل على صيانة حقوق الإنسان بمفهومها الشامل ، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للإنسان. وتعتقد الحركة أن مشاركة المواطن فى اتخاذ القرار و التخطيط للبرامج التنموية حق سياسى وشرط أساسى لإحداث تنمية عادلة و أقصر الطرق لإزالة كافة أشكال التهميش السياسى والاقتصادى.

موقف الحركة من نظام الحكم

تسعى الحركة إلى إقامة نظام لامركزى فى حكم السودان يكفل لكافة أقاليم السودان التمتع بسلطات حقيقية واستقلالية فى إدارة شئونها إما عبر نظام فدرالى أو حتى كونفدرالى (إذا اقتضى الأمر لإقامة نظام كونفدرالي) مع إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والسياسية والبيروقراطية للدولة السودانية لإقامة شراكة حقيقية بين أقاليم السودان المختلفة فى كافة المجالات. ونسعى إلى ترسيخ قيم المجتمع المدنى وإقامة الحقوق على أساس المواطنة فى السودان.

موقف الحركة من العلاقة بين الدين والدولة

بعد التجارب المريرة التى مرت بها شعوب السودان فى مختلف أقاليمها من احتراب مرير باسم الدين تارة ، وباسم العِرْق تارة أخرى ، وقتل الملايين فى الحروب التى دارت باسم الدين وتشريد ملايين أخرى باسم القومية والشوفينية العرقية ترى حركة العدل والمساواة السودانية أن الدولة السودانية بشكلها الراهن ومنذ الاستقلال عجزت تمامًا عن أن تكون حاضنة لجميع المكونات السودانية من شعوب وأعراق وديانات وثقافات متنوعة..

و ترى الحركة أن مجتمعًا مركبًا من مكونات ثقافية وعرقية وإقليمية متعددة كالسودان فى حاجة إلى عقد جديد يتواضع عليه الناس على أساس التراضى وعلى شكل جديد من الدولة قائمة على الشراكة ، دولة تكون مظلة يستظل تحت رعايتها جميع الثقافات والأعراق والديانات و تكون محايدة دينيًا وعرقيًا، أى أنها تقوم على فصل السلطة الزمنية فى إطارها العام عن السلطة الروحية وأن الدولة السودانية يجب أن تبتعد عن الصيغ الثيوقراطية والشوفينيات العرقية والثقافية .

وترى الحركة أن الحياد الذى تبتغيه للدولة هو حياد إيجابى يعنى تحرير الدولة من هيمنة دين معين أو قبيلة بعينها أو عرق بعينه ولا تعنى بالطبع معاداة الدولة للدين أو الأطر الاجتماعية من قبائل وأعراق وثقافات. إن فصل الدولة عن الدين والعرق والقبيلة هو تنظيم للحقول ومنع لتغول حقل على الآخر وهو صيانة للدين نفسه من التسييس الرخيص وتحييد للدولة من هيمنة المحاضن الاجتماعية كالقبيلة والقومية منعًا لتغولها على حقوق القوميات والجماعات الأخرى باسم الدولة باعتبارها محضنًا للجميع، وأن الدين والقبيلة فى السودان يجب أن تكون محاضن روحية واجتماعية خاصة ولجماعات بعينها .

ولا ترى الحركة أية تناقضات فى الفصل والتحييد بين هذه المجالات كما أن الفصل بين السلطات لا يعنى التنافر بين السلطات أو استغناء طرف عن الآخر فإننا نرى أنه من الأوفق أن تكون الدولة أمًا وحاضنة لجميع المكونات من أعراق وملل ومذاهب دينية توفر لهم الحماية والرعاية وحرية التعبير والعبادة والاعتقاد والتنظيم.

وترى الحركة أن القيم الدينية والعادات والتقاليد يُشكِّل مصدر إلهام للشعب السودانى.

وإنه يجب أن يتمتع أتباع جميع الديانات و الاعتقادات بحرية المعتقد والعبادة ويجب ألا تمارس التمييز ضد أحد على أساس المعتقد ، وتؤمن الحركة أن تقلد المناصب العامة بما فيها منصب رئاسة الدولة يجب ألا تقيد بالمعتقدات ما دام من يتقدم إليه يعترف بالتنوع ويحترم حرية الآخرين فى الاعتقاد.



S/2004/881

الأمم المتحدة



Distr.: General
2 November 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن السودان المقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ثانيا - الأمن

٢ - قدمت حكومة السودان، في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وثائق بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ التزاماتها بموجب البلاغ المشترك الموقع عليه في ٣ تموز/يوليه، ورحبت بولاية بعثة الاتحاد الأفريقي المعززة في أعقاب البلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

٣ - وفي ذلك الاجتماع، ذكر نائب رئيس لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي أنه على حين قدمت الحكومة قائمة دقيقة لمواقع قواتها في دارفور، فإنها لم تضمنها تفاصيل عن حجم وطبيعة الوحدات العسكرية في كل موقع. وأشار إلى أن حركتي المتمردين لم تف هي أيضا بالتزاماتها. فلم تقدم حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان إلا قائمة بالقرى التي يقولون إنها تحت سيطرتهم و لم تقدم حركة العدالة والمساواة سوى قائمة بالمناطق العامة الخاضعة لسيطرتها. وفي اجتماع بممثلي الخاص في أعقاب اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، وعدت الحكومة بتقديم معلومات كاملة للجنة وقف إطلاق النار بشأن انتشار قواتها في كافة أنحاء دارفور.

051104 051104 04-58728 (A)
0458728

٤ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، وافقت الحكومة على أن التقدم المحرز نحو بلوغ الأمن الكامل يعني أن الإنجازات التي تحققت إلى حينه سيجري المحافظة عليها وتحسينها. وكان يتعين ألا ينعكس مسار هذا التقدم. على أن شهر تشرين الأول/أكتوبر شهد تدهورا في الأوضاع الأمنية في دارفور.

٥ - وقد أبلغ المراقبون ووكالات المساعدة الإنسانية، العاملون في دارفور الأمم المتحدة بالأحداث الوارد بيانها أدناه. وقد جرى تدقيق صحة هذه التقارير مع مصادر الأخبار على جانبي الصراع.

- هاجمت القوات الحكومية تدعمها ميليشيا الجنجويد معسكرا لجيش تحرير السودان في شمال دارفور في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت التقارير باستمرار القتال في قرية اللّعيت في شمال دارفور بين الحكومة وجيش تحرير السودان في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أدى ذلك إلى هلاك الكثيرين وأمسى الآلاف من المدنيين في حاجة إلى المساعدة.

- أفادت الأنباء بأن جيش حركة تحرير السودان هاجم مراكز للشرطة تسع مرات في تشرين الأول/أكتوبر، وقتل تسعة من رجال الشرطة على الأقل. ونُصب كمين للقوات الحكومية يومي ٢ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في جنوب دارفور، وفي ٦ و ١٣ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في غرب دارفور، وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في شمال دارفور. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر هوجمت قافلة ضمت نائبي وزيرين وكانت تشق طريقها عبر شمال دارفور، مما أسفر عن مصرع أحد المسؤولين الرسميين. كما أفادت الأنباء بأن عناصر من جيش تحرير السودان سلبت من البدو في جنوب دارفور، ٥٠ رأسا من الماشية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

- هاجم رجال مسلحون على صهوات الجياد قرية في شمال دارفور في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقتلوا أربعة من المدنيين وسرقوا بعض الماشية. ووقع هجوم في شمال دارفور في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر دام ثلاثة أيام على الأقل وأدى إلى مصرع عدد كبير من الأشخاص. واختُطفت امرأتان كانتا تعملان في عيادة صحية في شمال دارفور في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. كما اختُطف سبع نساء وادُّعي أنهن اغتُصبن في غرب دارفور في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

- وفي جنوب دارفور، أُعملت يد التقتيل فيما لا يقل عن ١٤ مدنيا في ساحة سوق في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وهوجمت مركبة مدنية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وقتل ثمانية مدنيين عندما هوجمت المركبة التي كانوا يستقلونها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر في شمال دارفور.

- هوجمت جماعة من التجار فوق ظهور الحمير في غرب دارفور في ٣ تشرين الأول/أكتوبر وقتل أحد الأشخاص. وتعرضت حافلة مكتظة بالمدنيين للسطو في شمال دارفور في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

- وفي شمال دارفور، هوجمت قافلة من المدنيين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأصيب اثنان بجروح واختُطف آخرون مع مركباتهم. وقد تم إطلاق سراحهم في اليوم التالي.

- نشب قتال اشترك فيه ما يصل إلى ١٠٠ من الجنجويد في جنوب دارفور في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي المنطقة نفسها، تعرضت مجموعة من الحجاج النيجيريين للسطو من جانب ٢٠ من الرجال المسلحين، وتعرضت النساء لاعتداءات جنسية.

- أُوقفت مركبات تابعة للأمم المتحدة وسُرقت منها أجهزة للإرسال اللاسلكي وأمتعة شخصية في ١ تشرين الأول/أكتوبر في جنوب دارفور. وجرى نهب المركبات التابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية تحت تهديد السلاح في جنوب دارفور في ٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأوقف جيش تحرير السودان و/أو رجال مسلحون شاحنات محمّلة ببضائع من برنامج الأغذية العالمي في جنوب دارفور فيما لا يقل عن خمس مناسبات منفصلة في تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت التقارير بأن سلطات الأمن الحكومية نزحت الوقود من شاحنة مأجورة لإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية مرتين في شمال دارفور في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، لقي اثنان من العاملين مع منظمات غير حكومية مصرعهم عندما اصطدمت مركبتهم بلغم بري في شمال دارفور. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب اثنان من العاملين مع منظمات غير حكومية بجروح عندما أطلق جنود حكوميون النار على المركبة التي كانوا يستقلونها في غرب دارفور. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في شمال دارفور، أطلق جنود حكوميون طلقات في الهواء لإيقاف مركبتين تابعتين لمنظمات غير الحكومية، وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت مركبات تابعة لمنظمات غير حكومية تحت تهديد السلاح. وأُخلي سبيل المركبات بعد ساعة ومعها العاملين الاثنين.

- قرب نهاية الشهر، أمست الحالة بالغة التوتر. فقد أدى سلب عدد كبير من الجمال من القبائل العربية واختطاف ١٨ مدنيا من حافلة ركاب إلى تجمع عدد كبير من أفراد الميليشيات في المنطقة المحيطة بزالنجي في غرب دارفور. وأصدر قادة الميليشيات

إنذارا مهلته ٤٨ ساعة بعده يشرعون في الرد الانتقامي. ومن شأن هذا أن يسفر حتما عن هجمات واسعة النطاق على المدنيين وعن تشريد للأشخاص يمكن أن يؤدي إلى خسائر جسيمة في الأرواح. وقررت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقلل من وجودها في هذه المنطقة. وهناك أوضاع مماثلة بعض الشيء في شمال دارفور حول كُتُمْ، بينما توجد أنشطة متزايدة للميليشيات في نيالا بجنوب دارفور.

٦ - وهذه القائمة الطويلة ليست كاملة بأي حال. فالمعلومات كثيرا ما تكون مُربكة مشوشة والأوضاع على الطبيعة معقدة. ومهما يكن من أمر، ففي الإمكان، كما جاء في تقريري السابق، أن نستنتج حدوث اتجاهات معينة:

(أ) أمست الحالة متوترة بشكل متزايد في تشرين الأول/أكتوبر، واتسمت بنقصان الأمن وازدياد العنف عما كانت عليه في الشهر السابق.

(ب) استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار طوال الشهر. بل زادت في الواقع من جانب الطرفين كليهما. ولا يُحجم أي من الطرفين عن القيام بهجمات ضد الآخر أو يمارس ضبط النفس عندما يُهاجم كما أكد نائب رئيس لجنة وقف إطلاق النار في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. بل إن تقارير لجنة إطلاق النار تشير إلى أن المراقبين التابعين لها وجدوا أنفسهم أحيانا وسط القذائف الآتية من جميع الجهات أثناء قيامهم بتحقيقاتهم. ويبدو من هذه وغيرها من التقارير أن حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان كان مسؤولا عن العدد الأكبر من هذه الانتهاكات في تشرين الأول/أكتوبر.

(ج) ويسعى جيش حركة تحرير السودان إلى إعلان سيطرته على منطقة أوسع في دارفور، واتخذ إجراءات لإغلاق عدد من الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية. وفيما يبدو أنه حملة مدروسة لتعزيز قدرتها اللوجيستية والقتالية، هاجمت قوات حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان عددا كبيرا من مراكز الشرطة وما يُسمى بالأهداف الليّنة، مستولية على ما بها من الأسلحة والذخائر. كما استولت هذه القوات على مركبات من رجال الشرطة، بيد أنها أخذتها أيضا تحت تهديد السلاح من وكالات تقديم المساعدة الإنسانية.

(د) وتحاول الحكومة تدعيم مواقعها وتوسيع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، مستغلة أن المتمردين لم يكشفوا عن مواقعهم كما نص على ذلك اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وقد ردت على الضغط المتزايد من هجمات جيش حركة تحرير السودان بالشروع في عمليات تستخدم فيها قوات مشتركة من الجيش والشرطة والميليشيات بما في

ذلك الجماعات المعروفة للسكان المحليين والأشخاص المشردين داخليا بالجنجويد. وهذا التمييع في أدوار الأمن بين القوات العسكرية وقوات الشرطة والميليشيات يقوّض المهمة الحيوية المتمثلة في إقرار وضع الشرطة كقوة لها مصداقيتها في الحفاظ على القانون والنظام.

(هـ) ولا تزال الطائرات العمودية وغيرها من الطائرات التي استُخدمت سابقا في إلقاء القنابل يجري استخدامها دعما لهذه العمليات. على أنه لا يزال غير واضح ما إذا كانت الطائرات قد استُخدمت حقيقة في تفريغ الأسلحة خلال المصادمات التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر. وتنتظر الأمم المتحدة نتيجة التحقق من هذا الأمر من لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي قبل التوصل إلى رأي في هذه الأنباء.

(و) وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث هجمات الميليشيا على المدنيين على النطاق الضخم أو المنتظم الذي شوهد في الأشهر السابقة. وإنما كانت هذه الهجمات تقع من جانب مجموعات أصغر. على أن خطر وقوع هجمات على نطاق كبير زاد زيادة كبيرة قرب نهاية الشهر.

(ز) وزادت حالات الاختطاف وأنشطة العصابات وقطع الطرق زيادة كبيرة في تشرين الأول/أكتوبر فيما يلوح أنه انجراف تجاه حالة من الفوضى الخارجة على سيطرة القانون. ويؤثر هذا على حركة المدنيين، بما فيهم الحجاج المسافرين عبر السودان لأداء مناسك الحج، كما يعرقل إيصال المعونة الإنسانية.

(ح) وأبلغت مصادر مختلفة عن ظهور حركة تمرد جديدة في دارفور، تُعرف باسم الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. وتُعلن هذه الحركة مسؤوليتها عن هجمات ضد القوات الحكومية، ولكنها هددت أيضا لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي التي لا تعترف بها هذه الحركة حيث أنها ليست طرفا في أي اتفاق لوقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، حدثت أيضا مصادمات بين حركة العدالة والمساواة والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. وعلاوة على ذلك، ظهرت في غربي كردفان مجموعة مسلحة جديدة مناهضة للحكومة تُسمى الشهامة. وتدعو هذه المجموعة إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة وتحسين فرص التعليم والعمالة لشعب تلك الولاية. وتطالب هذه الحركة أيضا باستعراض بروتوكولات تقاسم السلطة والثروة وتنقيح البروتوكول المتعلق بجبال النوبة والمناطق الجنوبية للنيل الأزرق الموقعة من قِبل الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان وزاد من انعدام الأمن نشوب القتال بين حركات المتمردين وانتشار الأنشطة إلى أنحاء من السودان خارج منطقة دارفور.

٧ - إن عواقب ذلك القتال بالنسبة للعمليات الإنسانية وبالنسبة للعاملين في مجال تقديم المعونات مأسوية تدعو إلى الانزعاج البالغ. فاللّغم الذي أدى إلى مقتل اثنين من العاملين مع المنظمات غير الحكومية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر يبدو أنه زُرع مؤخرا جدا وقد يكون جزءا من حملة أوسع لزرع الألغام. ويمثل هذا للعاملين في حقل المعونة الإنسانية والمدنيين تهديدا جديدا بالهلاك إضافة إلى أعمال العصابات والترويع التي يواجهونها حتى الآن. وعلاوة على ذلك، تعرض الموظفون الوطنيون التابعون للمنظمات الدولية غير الحكومية للاعتقال من جانب قوات الأمن الحكومية في عدة مناسبات. وهذا كله يدعو إلى بالغ القلق.

ثالثا - نزع سلاح ميليشيا الجنجويد وغيرها من الميليشيات المسلحة والجماعات الخارجة على سلطة القانون

٨ - في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، أعلنت الحكومة أنها نزعت سلاح ٢٧٢ عنصرا من عناصر الجنجويد حول كاس في جنوب دارفور، و ٣٥٠ من عناصر الجنجويد من كُلبس في غرب دارفور، وزهاء ٢٦٠٠ من عناصر الميليشيا في الفاشر، شمال دارفور. وقيل إن نزع السلاح تم عن طريق مزيج من الإجراءات كالاعتقال وشراء الأسلحة والتخلي طوعا عن الأسلحة للحكومة من جانب بعض المقاتلين.

٩ - ولئن كان نزع السلاح على أي نطاق يُعتبر تقدما نحو وفاء الحكومة بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، فليس من المحتمل أن تقلل هذه الجهود من مستويات انعدام الأمن أو إعادة الثقة ما لم يجر القيام بها وفقا لمنهجية منتظمة وتخضع لإجراءات تحقق مستقلة. ولقد وافقت الحكومة مع ممثلي الخاص على أن تحقق لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي من نزع سلاح قوة الدفاع الشعبية. كما ستقوم الحكومة بتزويد لجنة وقف إطلاق النار بأية معلومات عن اعتقال أو نزع سلاح عناصر ميليشيا الجنجويد أو غيرها من المجموعات المسلحة وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤). على أن لجنة وقف إطلاق النار أكدت، في الاجتماع المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أنها لم تُدْعَ من جانب الحكومة للتحقق من أي عملية لنزع السلاح. كذلك لم تتلق الأمم المتحدة أية معلومات تتيح لها التحقق من حدوث نزع السلاح. وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة، أنها بسبيل أن تبعث بتفاصيل خطة لإنشاء لجنة لجمع الأسلحة، على أن تلك الخطة لم تُقدَّم بعد. إن نزع السلاح، دون وجود موارد لضمان أن المقاتلين الذين يتم تسريحهم لن ينضموا إلى ميليشيات أخرى أو يصبحوا عصابات، لن يحقق شيئا يذكر لتحسين الحالة في دارفور. ونزع السلاح دون تحقق لا يُشكّل

دليلا مقنعا على أن الحكومة أوفت بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن أو غيرها من الترتيبات، ولا سيما البلاغ المشترك.

١٠ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لئلا يغدو نزع سلاح المحاربين وتسريحهم نفسه مصدرا لانعدام الأمن. وليس من المحتمل أن يُكلل برنامج عريض ومنهجي كهذا في مناخ انعدام الأمن الراهن الذي يتميَّز بانتشار انتهاكات وقف إطلاق النار وجرائم العصابات واستمرار الاعتداءات على المدنيين. وما دام لا يوجد جهد موثوق لإنهاء الإفلات من العقاب، فإن الخوف من المحجمات ومعرفة أن مرتكبي الفظائع السابقة ما زالوا مطلقي السراح يجعلان من الصعوبة بمكان أن يتخفف الناس من ارتباطهم بأسلحتهم. وعلاوة على مسؤولية الحكومة غير المُقيَّدة بنزع سلاح ميليشيا الجنجويد، كما جاء تفصيله في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، لا سبيل إلى نجاح نزع السلاح الأعم إلا إذا كان هناك تصميم حقيقي من جانب الحكومة على وضع حد للإفلات من العقاب والتزام قوي من كافة الأطراف بدعم اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار.

رابعا - الإفلات من العقاب وبناء الثقة

١١ - ثمة مؤشرات قوية على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور على نطاق كبير ومنتظم. وقد أكد هذا عدد من كبار خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان الذين زاروا المنطقة بما فيهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومستشاري الخاص المعني بمنع إبادة الأجناس والخبراء المستقلون التابعون للجنة حقوق الإنسان. وقد أفاد مراقبو حقوق الإنسان مؤخرا بأن أفرادا مسلحين استخرجوا أكثر من ٤٠ جثة من مقبرة جماعية في شوبا بشمال دارفور، وما انفكوا يعملون في موقع آخر فيما يبدو أنه محاولة لطمس الأدلة على وقوع أعمال القتل الجماعي.

١٢ - ولقد كان نزع سلاح ميليشيا الجنجويد واعتقال قادتهم وتقديمهم إلى العدالة، أحد المطالب الرئيسية لمجلس الأمن في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة الحكم الصادر على أحد المُدَّعى بقيادتهم للجنجويد، وهو محمد بربري حسب النبي، الذي أُدين من قبَل محكمة خاصة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بجرائم السطو والتآمر الجنائي والإخلال الجنائي بالأمن. وفي قضية منفصلة، أصدرت محكمة نيالا الخاصة أحكاما بالسجن وبالإعدام على خمسة رجال، منهم اثنان من رجال الشرطة، قُبض عليهم في تموز/يوليه بتُهم تتعلق بإحراق ونهب قرية في جنوب دارفور. وفي قضية أخرى نُمِّيت إلى علم آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت محكمة عسكرية أحد أفراد المخابرات في جريمة تعذيب وأصدرت حكمها عليه

بالسجن عاما واحدا. وفي الاجتماع نفسه، أُعطيت معلومات بشأن حالات ما زالت قيد التحقيق. ويتعلق جميع هذه الحالات تقريبا "برجال مسلحين مجهولين".

١٣ - وعلى الرغم مما يبدو من اتخاذ إجراءات محددة لوضع حد للإفلات من العقاب فإن تلك الحالات تمثل عددا بالغ الضآلة من حيث كمّ الاتهامات المعلنة وعدد الأشخاص الذين أُدينوا بارتكاب هذه الجرائم. وما من شك في أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمحاسبة المرتكبين لا تتناسب مع حجم وخطورة هذه الجرائم. ويتعين على الحكومة أن تفعل أكثر من ذلك بكثير للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

١٤ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قدم والي جنوب دارفور وصفا للمبادرة التي اضطُلع بها مؤخرا لحل المنازعات بين القبائل، والتي أشار إلى أنها جلبت السلام إلى جنوب دارفور بين قبائل الرزيقات والترجم والفور اوالبرقي والمعاليا. وقال إن الحل الناجح تحقق باستقدام زعماء القبائل من خارج دارفور واستخدام الوسائل التقليدية للعدالة، بما في ذلك التعويضات. وأشار إلى أن هذا النهج قد يمثل نموذجا يُحتذى في الأنحاء الأخرى للبلد. وقد صرح ممثلي الخاص بأن عملا كهذا جدير بأن يكون محل ترحيب، ولا سيما في حالات الصراع بين القبائل. على أنه أعلن أن آراء الضحايا وأسرهم ينبغي أن تتجلى في هذا الإجراء كيما تكون النتيجة عادلة ومستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات لا يمكن إلا أن تكمل، لا أن تكون بديلا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم الجناة إلى العدالة كما طالب به قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

١٥ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُعلنت إنشاء لجنة تحقيق دولية عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤). وسيعمل البروفيسور أنطونيو كاسيسي (إيطاليا) رئيسا لها. وسيكون هناك فريق للبحوث القانونية، يضم موظفين عملوا في القضايا المتعلقة بالسودان ودارفور. وتقوم مفوضية حقوق الإنسان باتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء فريق البحوث وأمانة.

١٦ - وسوف يرأس فريق التحقيقات المُنشأ للجنة التحقيق الدولية رئيس محققين يدعمه فريق من ستة محققين، وثلاثة من خبراء الشؤون القانونية، وأربعة محللين وستة مترجمين شفويين. وسيتعين على فريق المحققين، على الأرجح، أن يقضي زهاء ٤٠ يوما في السودان بالإضافة إلى الوقت المنفق مع أعضاء اللجنة أنفسهم. وسيرأس فريق الدعم الأمني أحد كبار موظفي الأمن يعاونه مساعدون للأمن الميداني وموظفو دعم إضافيون. وقد بدأت اللجنة أعمالها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وأمامها ثلاثة أشهر للفراغ من عملها وإفادتي بما انتهت إليه. وتعتزم اللجنة السفر إلى السودان، بما فيها دارفور، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

خامسا – الأوضاع الإنسانية في دارفور

١٧ – ارتفع العدد التقديري للأشخاص المضرورين من جراء الصراع الدائر في دارفور من ١,٨ مليون شخص في ١ أيلول/ستمبر إلى مليوني شخص في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اتجاه صعودي يتوقع أن يستمر حتى نهاية العام. ومنشأ هذه الزيادة في المقام الأول هو تزايد عدد السكان المشردين داخليا الذين يبلغ عددهم حاليا ١,٦ مليون نسمة. وهناك ٤٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين يُقدر حاليا أنهم مضرورون بالصراع وبحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ويمثل الرقم ٢ مليون زيادة قدرها ١٠٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويعني هذا أن ما يقرب من ثُلث العدد التقديري لسكان دارفور هم الآن بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي لإنقاذ حياتهم.

١٨ – ومن الزيادة الصافية وقدرها ١٥٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في عدد المشردين داخليا، هناك ١٠٠ ٠٠٠ شخص شُردوا مؤخرا نتيجة لانعدام الأمن أو جاذبية المساعدة المقدمة في المخيمات نظرا لتدهور آلياتهم الخاصة بالتصدي لتلك الأوضاع. وشهدت منطقة جنوب دارفور أكبر زيادة في عدد الأشخاص المشردين داخليا (زهاء ١٢٠ ٠٠٠ شخصا)، يُفسِّر ذلك ارتفاع مستوى فقدان الأمن السائد في تلك المنطقة خلال هذه الفترة. فقد أدى تجدد القتال في منطقة ياسين، على سبيل المثال، إلى المزيد من تشريد الأشخاص وتوجههم إلى مخيم وكلمة في نيالا فضلا عن مدينة نيالا نفسها. وأفاد قادمون آخرون من الأشخاص المشردين داخليا بأنهم اضطُروا إلى الانتقال نظرا لنفاذ مخزوناتهم الغذائية بسبب فشل الموسم الزراعي لعام ٢٠٠٤ – مما أدى إلى زيادة هشاشة أوضاعهم وانعدام الأمن الغذائي في كثير من أنحاء دارفور. وسُجل انخفاض طفيف في عدد الأشخاص النازحين داخليا في شمال دارفور بسبب التحسينات المدخلة على التسجيل. وقد انتهى استقصاء قام به برنامج الأغذية العالمي أن ما يقرب من رُبع الأشخاص المشردين داخليا يواجهون نقصا خطيرا في الأغذية. وثمانية في المائة منهم لا يتلقون أي معونة غذائية على الإطلاق.

١٩ – ولقد أحرزت الأمم المتحدة وشركاؤها في أوساط المساعدة الإنسانية تقدما في تلبية الاحتياجات الفائقة الأهمية لإنقاذ الأرواح للسكان المضرورين من الصراع وذلك للفترة المنتهية في ١ تشرين الأول/أكتوبر. فقد تم إيصال الأغذية إلى ٧٠ في المائة من السكان الذين عُرِّفوا بأنهم من المستضعفين المُعرضين للمخاطر، مقارنة بما يزيد قليلا على ٥٠ في المائة خلال الشهر السابق. وارتفع عدد المستفيدين من المعونات الغذائية، من قرابة ٩٤٠ ٠٠٠ شخص إلى ١,٤ مليون شخص خلال هذه الفترة – زيادة تتجاوز قليلا ٥٠ في المائة. ولا تزال التغطية من حيث المأوى وما يتصل بذلك من البنود غير الغذائية متوقفة

عند ما يزيد قليلا على نصف السكان المتأثرين، حتى بالرغم من زيادة الدعم بصورته المُطلقة. ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى النمو المستمر في عدد المحتاجين من السكان، مقرونا بنقص قدرات التوزيع. وبالمثل، بالرغم من حدوث زيادة في العدد المطلق لأولئك الذين يحصلون على مساعدة في قطاع المياه والمرافق الصحية، فقد أسفر ارتفاع أعداد السكان المضرورين عن نشوء فجوة تربو على ٥٥ في المائة. وقد زادت فرص الاستفادة من المرافق الصحية الأولية، وزاد توافر الأدوية الأساسية؛ على أن هناك الكثير من مناطق نقص الخدمات في دارفور حيث تظل الفجوات أوسع مما ينبغي، عند قرابة ٨٠ في المائة، ويعزى ذلك في حالات كثيرة إلى انعدام الأمن.

٢٠ - وبيّنت الاستقصاءات الخاصة بالتغذية، التي أجرتها الأمم المتحدة ووكالاتها المساعدة الإنسانية الأخرى، معدلا شاملا لسوء التغذية الحاد مقداره ٢٢ في المائة ومعدلا لسوء التغذية الحاد إلى درجة شديدة مقداره ٤ في المائة. وتشير هذه الأرقام، رغم أنها لا تزال أرقاما أولية، إلى أوضاع بالغة المشاشة. وطبقا لدراسة استقصائية أجراها مؤخرا برنامج الأغذية العالمي، فإن نصف عدد العائلات تقريبا في دارفور لا يزال مفتقرا إلى ما يكفي ليقتات به.

٢١ - وفي مجالي الصحة والتعليم، فإن الأطفال كما هو الحال دائما، هم الضعفاء بصفة خاصة. ذلك أن ما يربو على ٤٠ في المائة من الأطفال المشردين داخليا مصابون بالإسهال، وما يقرب من خُمسهم مصابون بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة. وطبقا لدراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي مؤخرا، فإن زهاء ٢٢ في المائة من الأطفال مصابون بسوء التغذية، وأقل من واحد من كل خمسة أطفال مصابون بسوء التغذية ويحتاجون إلى تغذية تكميلية هم الذين يجري إسعافهم ومساعدتهم حاليا. ولقد تم إحراز تقدم في تثبيت أوضاع سوء التغذية في مناطق التركيز السكاني. ولقد شهد تعليم الأطفال انتكاسة ضخمة بسبب الأزمة في دارفور. ويُقدَّر أن نسبة الذين كان باستطاعتهم الحصول على التعليم الأساسي المستدام من السكان المتأثرين بالصراع في ١ تشرين الأول/أكتوبر لم تزد على ٢٠ في المائة إلا قليلا. وقد ظلت الفجوة التعليمية ثابتة رغم الزيادة في أعداد السكان المضرورين.

٢٢ - ولا يزال انعدام الأمن السائد وتشريد السكان يعرقل كافة نُظم كسب العيش. فالخسائر في الماشية تزيد على ٩٠ في المائة بالنسبة للسكان المشردين داخليا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. والتدخلات الغوثية حتى الآن محدودة حيث يعوق نقص التمويل أنشطة إنقاذ الماشية في حالات الطوارئ. ويُقدَّر أن أكثر من ٤٦٠ ٠٠٠ أسرة معيشية في دارفور ستكون في حاجة إلى المساعدة الغذائية في عام ٢٠٠٥.

٢٣ - وتظل قيود التمويل مبعث قلق كبير لأوساط المساعدة الإنسانية. وقد تلقّت الوكالات حتى الآن قرابة ٧٥ في المائة من الاحتياجات (أو ٣٩٧ مليون دولار من أصل ٥٣٤ مليون دولار). ويمثل هذا تحسنا قريب العهد في الدعم المقدم من الجهات المانحة، ولكنه يترك ١٣٦ مليون دولار لا يزال يتعيّن جمعها لعملية دارفور لعام ٢٠٠٤. ولا تزال بعض المجالات البالغة الأهمية وبعض آحاد الوكالات ناقصة التمويل بشكل كبير. وإذا أُريد للأمم المتحدة أن تفي بأهدافها في مجال تقديم المساعدة بنهاية سنة ٢٠٠٤، وأن يكون لها أثر أكبر كثيرا على الحالة الإنسانية، فالأمر بحاجة إلى توفير المزيد من الموارد. وبدون مواصلة تقديم مقادير كبيرة من الموارد، قد يضيع الكثير من المكاسب سُدى إذا لم يتسن زيادة المساعدة أكثر مما هي عليه للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان.

سادسا - وصول المساعدة الإنسانية

٢٤ - حاليا يتأثر وصول المساعدة الإنسانية في دارفور بعاملين، هما: مستوى انعدام الأمن، حيث يقتضي ذلك من وكالات المساعدة الإنسانية تعليق أنشطتها مؤقتا في بعض المناطق بغية حماية موظفيها؛ وأحوال الطرق والطقس التي يمكن أن تحد من إمكانية الانتقال إلى بعض المواقع، إن لم تجعلها متعذرة تماما. وتقل أهمية العامل الثاني مع اقتراب موسم الأمطار من نهايته. إلا أنه، كما وردت الملاحظة أعلاه، يمثل انعدام الأمن مصدر قلق متزايد حيث أدى إلى تقييد استخدام الطرق الرئيسية.

٢٥ - وحاليا، لا يتسنى الوصول سوى إلى ما يقل قليلا عن ٨٥ في المائة من الأشخاص المضرورين من الصراع والبالغ عددهم مليوني شخص في دارفور، وهي نسبة تماثل نسبة من تسنى الوصول إليهم في الشهر السابق. وتحظى ولاية غرب دارفور بأكبر قدر من وصول المساعدة الإنسانية، حيث يتسنى الوصول إلى ما يقل بقليل عن ١٠٠ في المائة من السكان المضرورين من الصراع، في حين أن الوصول إلى السكان في ولاية جنوب دارفور هو الأكثر صعوبة بسبب انعدام الأمن. ولا يتسنى الوصول إلا لنسبة ٧٠ في المائة من المتضررين.

٢٦ - وفي حين أن تقدما أُحرز في وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان في جنوب دارفور، من المرجح أن يؤدي نقص تعاون الحركة في شمال دارفور إلى فرض قيود شديدة على العمليات الإنسانية. وواصل مسؤولو الحركة المتمركزين في هذه المنطقة فرض شروط وقيود جديدة على وكالات المساعدة الإنسانية. والعواقب المأساوية لعدم قيام أطراف النزاع بتوفير حماية ودعم فعالين للعمليات الإنسانية اتضحت يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أدى انفجار لغم مضاد للدبابات زُرع حديثا إلى مقتل اثنين من موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للمنظمة غير

الحكومية ''صندوق إنقاذ الطفولة – المملكة المتحدة''. ومنطقة ''أم برو'' هي الآن 'منطقة محظورة' بالنسبة لجميع الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة وصندوق إنقاذ الطفولة – المملكة المتحدة. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أبرم موظفو الأمم المتحدة محليا اتفاقا مع الحركة في شمال دارفور بشأن ''قواعد أساسية'' لإجراءات الإبلاغ ومبادئ العمليات الإنسانية في المنطقة. إلا أن الحركة لم تقم حتى الآن بتنفيذ التفاهم الجديد. وعوضا عن ذلك، وضع قادة جيش تحرير السودان شروطا إضافية فيما يتعلق بالإبلاغ.

٢٧ – وحافظت الحكومة على امتناعها الاختياري عن فرض قيود على استيراد السلع والمعدات الإنسانية، وكذلك القيود على تأشيرات الدخول والتسجيل بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تصل حديثا. واليوم، تم تسجيل نحو ٧٠ منظمة غير حكومية للعمل في دارفور. ويظهر ذلك في عدد موظفي المساعدة الإنسانية لعملية دارفور، حيث زاد عددهم من ٠٠٠ ٥ شخص في أيلول/سبتمبر إلى ما يتجاوز ١٠٠ ٦ شخص في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم ٧٨٠ فردا من أفراد العمل الإنساني الدولي.

سابعا – عمليات العودة

٢٨ – في تقريري السابق، قلت إنه، نتيجة لاستمرار عدم اليقين إزاء الأحوال الأمنية في مناطق العودة، فإن الغالبية العظمى من المشردين داخليا لا ينوون العودة إلى قراهم في المستقبل القريب. وفي حين أن بعض المشردين داخليا قد يستجيبون لتحسن الأمن في بعض أجزاء دارفور بالعودة إلى مساكنهم، تشير المقابلات مع المشردين إلى أن مستوى الحماية والأمن لا يزال غير كاف لإقناع غالبيتهم بالمخاطرة بالعودة.

٢٩ – وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ادعى والي جنوب دارفور أن ما يربو على ٠٠٠ ٧٠ شخص من المشردين داخليا قد عادوا إلى مساكنهم. ويبدو هذا الرقم مرتفعا بشكل غير واقعي. وتتولى آلية تنسيق الإدارة تقدير أعداد العائدين من هؤلاء المشردين داخليا وغيرهم، وهي الآلية التي أُنشئت بموجب مذكرة التفاهم بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة في ٢١ آب/أغسطس، حيث تقوم بالتأكد من طوعية وملاءمة أي عودة للمشردين داخليا في منطقة درافور.

٣٠ – وفي تشرين الأول/أكتوبر، كان التعاون بشأن المسائل المتصلة بالعودة بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة مرضيا. ومنذ إنشاء آلية تنسيق الإدارة بموجب مذكرة التفاهم، أُحرز تقدم في التوصل إلى تعاريف للملاءمة والطوعية وفي وضع إجراءات قياسية للعمل. وآلية تنسيق الإدارة مستعدة الآن للعمل في جميع أجزاء دارفور. إلا أنه،

كما يرد إيضاحه أدناه، وردت تقارير الشهر الماضي عن بعض الحوادث المثيرة للقلق التي تعرض فيها أشخاص مشردون داخليا لضغوط لإرغامهم على العودة.

ثامنا – حقوق الإنسان والحماية

٣١ – يظل انعدام الأمن الشخصي للمدنيين يمثل أكبر مصدر للمعاناة الإنسانية في دارفور. وتؤثر الحالة الأمنية على القرارات التي يتخذها المدنيون يوميا في دارفور، مثل اتخاذ قرار بالعودة إلى مساكنهم أو البقاء في المخيم، أو بشأن الهرب من مساكنهم التي توجد في قرية أو منطقة معرضة للخطر. وتستمر الهجمات وأعمال التخويف ضد المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في ولايات دارفور الثلاث. ويستمر ورود تقارير إلى مراقبي حقوق الإنسان عن حالات الاغتصاب، والاختطاف، والإعدام الخارج عن نطاق القانون، والنهب، التي تقوم بها مليشيات الجنجويد، وترويع المشردين داخليا والمجتمعات التي تستضيفهم.

٣٢ – وفي تقريري السابق، لاحظت تصاعد مستوى السخط والغضب بين المشردين داخليا نتيجة للهجمات المستمرة بالقرب من المخيمات. ولم يقل مستوى عدم الثقة والغضب هذا خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد ضاعف من ذلك تزايد انعدام الأمن والضغط الناجم عن استمرار تدفق الأشخاص المشردين حديثا. علاوة على ذلك، في غالبية الحالات لم تتم استجابة السلطات محليا عن وجود تفهم ورعاية حقيقيين للأشخاص المعنيين.

٣٣ – ولا تزال الشرطة لا تحظى بالثقة، خاصة في الأماكن التي يشعر فيها المدنيون بأن الشرطة غير قادرة على الاستجابة للحالات الجديدة، أو على حمايتهم من هجمات المليشيات أو حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان. علاوة على ذلك، تشير تقارير إلى أن أنشطة بعض مسؤولي الأمن في المخيمات تمثل جزءا من المشكلة. فقد اعتقل ثلاثة شيوخ في مخيم كلمة بالقرب من نيالا بجنوب دارفور في ١ تشرين الأول/أكتوبر وأفادت التقارير بأنهم عُذبوا لأنهم اعترضوا على عودة المشردين داخليا أو نقلهم إلى مخيم جديد، هو مخيم السِّريف. وأُرغم الشيوخ الثلاثة، قبل إطلاق سراحهم المشروط (اثنان يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر والآخر يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)، على القسم بأنهم لن يفصحوا عما عانوه لأي شخص. وبصفة خاصة، طُلب إليهم عدم الإفصاح عما يحدث لأي موظف من موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية. وأُمروا بالحضور ومقابلة الشرطة المحلية مرتين أسبوعيا. ويشير ذلك إلى جهد منتظم تبذله بعض السلطات لاستخدام الترويع أو الاعتقال أو التعذيب أو الرشوة لحث المشردين داخليا على العودة أو الانتقال إلى مكان آخر.

٣٤ - وعدم وضوح الأدوار الأمنية للقوات النظامية وغير النظامية الذي ورد ذكره في الفقرة ٦ (د) يتضح أيضا في الدوريات المشتركة بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفي إشراك قوات الدفاع الشعبي في تحقيقات الشرطة. ويؤدي ذلك إلى ترويع المشردين داخليا والسكان المحليين. ويعيق ذلك أيضا رصد حالة حقوق الإنسان. وينبغي للحكومة أن تقدم وصفا واضحا لولاية وهيكل الشرطة المدنية وأن تحدد بوضوح تقسيم العمل بين الشرطة والقوات الأخرى.

٣٥ - و لم تكفل السلطات في دارفور بعد وصول مراقبي حقوق الإنسان على نحو حر وغير معاق وفي حينه إلى السجون ومراكز الاحتجاز. وحتى الآن رفضت تلك السلطات السماح برصد مراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها الاستخبارات العسكرية. ويبعث ذلك على القلق بوجه خاص، حيث تفيد التقارير باستمرار حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تلك المراكز.

٣٦ - واتفق ممثلي الخاص مع الحكومة على تشكيل لجنة فرعية تابعة لآلية التنفيذ المشتركة لإثارة مسائل حقوق الإنسان والحماية ومتابعتها. وستتألف اللجنة الفرعية من ممثلين للأمم المتحدة والحكومة (وزارة العدل ووزارة الخارجية)، وستجتمع للمرة الأولى في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تساعد هذه الآلية في كفالة متابعة سياسية لمسائل الحماية محليا. ويمكن لها أن تساعد أيضا في الحالات التي يتعين فيها إبلاغ الحكومة في الخرطوم بأنشطة السلطات الإقليمية والمحلية التي قد تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان والتي يتعين على الحكومة فيها اتخاذ الإجراءات الملائمة.

٣٧ - وقد أدى الصراع في دارفور إلى إيجاد ظروف تهدد سلامة ورفاه بضع مئات الآلاف من الأطفال. ويشكل الأطفال دون سن الثامنة عشرة نسبة ٥٥ إلى ٦٠ في المائة من السكان المشردين في دارفور. وعدد كبير منهم هم إما ضحايا للعنف أو تضرروا نفسيا من الأعمال العنيفة التي شهدوها. وأبلغت عدة مصادر، بما فيها لجنة الاتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار، عن قيام جيش تحرير السودان بتجنيد الأطفال. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مدير إدارة التعليم في شمال دارفور أمرا إلى جميع المدرسين من كتم، وأم كدادة، ومليط، والواحة، وطويلة، وكبكابية، بالعودة إلى مدنهم. ومغادرة ١١٣ مدرسا من جملة ٣٧٥ مدرسا ستضاعف من أشكال الحرمان الخطيرة بالفعل المفروضة على الأطفال في مخيم أبو شوك. وقد دعوت الحكومة إلى بذل كل ما في وسعها لرعاية الأطفال الضعفاء وحمايتهم في المخيمات والمجتمعات المحلية وتجنب اتخاذ قرارات قد يراها المشردون داخليا نوعا من الضغط عليهم للعودة إلى مساكنهم.

٣٨ - وما فتئت وكالات الأمم المتحدة تبذل جهودها من أجل تعزيز حماية المشردين داخليا والمدنيين في دارفور. وأفضت برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموصوفة في تقاريري السابقة إلى تدريب ٨٥٠ من أفراد الشرطة والجهاز القضائي في الفاشر ونيالا في مجال أحكام حقوق الإنسان وسيادة القانون الرئيسية المتصلة بالمدنيين. وتشمل تلك البرامج أيضا النساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي والعنف المرتكز على أساس نوع الجنس. ويجري وضع برامج تكميلية في المنطقة لدعم حماية ضحايا العنف الجنسي، ويشمل ذلك تزويدهم بالخدمات الطبية والقانونية والنفسية.

٣٩ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية لحماية المدنيين في دارفور، يتمثل هدفها في الحماية عن طريق الوجود: فثمة حاجة إلى زيادة الوجود الدولي للمساعدة على منع الهجمات والتلبية الكافية لاحتياجات الأشخاص المتأثرين بالمستوى الكبير لانعدام الأمن والعنف. وتركز الاستراتيجية على إعطاء الأولوية للأنشطة في الميادين التالية: احتياجات الحماية للسكان سواء المقيمين في المخيمات أو غير المقيمين فيها، والحماية من عمليات العودة أو إعادة التوطين غير الطوعية، والاحتياجات المحددة للأطفال في دارفور، والتدابير الرامية إلى الوقاية من آثار أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي والعنف المرتكز على أساس نوع الجنس التي ما زالت مستمرة والتخفيف منها.

٤٠ - وقد ذكرت في تقريري السابق أن الأمم المتحدة ستقوم برصد أثر التدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخرا والرامية إلى كفالة حصول ضحايا الاعتداء الجنسي على العلاج وتمكينهم من تقديم شكواهم وفقا للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. على أن التدابير الرسمية التي اتخذتها الحكومة في هذا الإطار لا يجري تنفيذها، حسب ما أورده مراقبو حقوق الإنسان. ورغم أن الإعلان عنها قد حصل في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٤، فهي لا تطبق من قبل المسؤولين على المستوى ذي الأهمية في الميدان.

تاسعا - عملية السلام بين الشمال والجنوب

٤١ - كنت في تقريري السابق قد أعربت عن القلق إزاء الطريق المسدود الذي آلت إليه عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، رغم الجهود الدولية المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي لإعادتها إلى مسارها، بما في ذلك المساعي الحميدة التي قمت بها. ويحدوني أمل أكبر في الوقت الحالي نظرا لاستئناف العملية السياسية التي تتناول الصراع بين الجنوب والشمال وللتقدم المحرز فيها.

٤٢ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ النائب الأول للرئيس في حكومة السودان، علي عثمان طه ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الدكتور جون قرنق مفاوضات رفيعة المستوى في نيروبي لحل المسائل الأمنية العالقة والتخطيط لإنجاح مفاوضات السلام. وجرت المناقشات بين الطرفين في جو من الود والصراحة، وتمكنا من حل معظم المسائل العالقة فيما يخص ترتيبات وقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك ما يتعلق بنشر وحدات متكاملة مشتركة في شرق السودان والنهج التعاوني في التعامل مع سائر الجماعات المسلحة أثناء الفترة الانتقالية.

٤٣ - وفي الوقت ذاته، لم يتمكن الطرفان من التغلب على خلافاتهما فيما يتعلق بمسألة تمويل القوات المسلحة في جنوب السودان وتوقيت إدماج سائر الجماعات المسلحة في هياكل كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية. وهاتان المسألتان لا ينبغي أن تشكلا حجر عثرة في طريق إتمام محادثات السلام، حيث أن أي تأخير في حلهما من شأنه أن يؤثر حتما في خطط الأمم المتحدة المتعلقة بالمراحل السابقة للانتشار في جنوب السودان ومناطق الصراع الثلاث. ومن ثم أناشد قيادتي الطرفين التركيز على التعجيل بإيجاد حل للمسألتين المذكورتين.

٤٤ - وقد شدد ممثلي الخاص في مناقشاته مع القائدين على ضرورة تركيز الطرفين على النتيجة النهائية. ودعاهما إلى التحلي بالشجاعة والحكمة السياسيتين ونبههما إلى ضرورة مقاومة النزعة إلى إعادة فتح باب التفاوض بشأن البروتوكولات الموقعة، أو إلى ''كسب الوقت'' أملا في تحقيق مزيد من المكاسب. وأكد له الطرفان معا في ردهما أنهما يسعيان إلى التعجيل بإنهاء المحادثات وأنهما لن يعيدا فتح باب التفاوض بشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ومن بواعث الأمل أن رئيسي الوفدين قررا أيضا أن تبدأ فورا المناقشة على الصعيد التقني بشأن طرائق التنفيذ الأخرى، فضلا عن الضمانات الإقليمية والدولية.

٤٥ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى الطرفان مفاوضات على الصعيد التقني لمناقشة طرائق التنفيذ، وهي المفاوضات التي عمل خلالها الطرفان في إطار ثلاث لجان فرعية لمناقشة بروتوكول ماشاكوس وبروتوكولات تقاسم السلطة، والثروة والبروتوكول المتعلق بمناطق الصراع. ووافقت اللجنة التقنية على استئناف المفاوضات في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إذ تعذر على الطرفين أن يقدما نصا موحدا إلى أمانة السلام في إيغاد بخصوص طرائق التنفيذ. على أن أمانة السلام في إيغاد ستواصل خلال فترة التوقف هذه، العمل بشأن المسائل التقنية. كما اتفق القائدان، نائب الرئيس طه والرئيس قرنق، على

الاجتماع في ١١ كانون الأول/ديسمبر لحل أي مسائل عالقة فيما يخص طرائق التنفيذ التي قد تطرحها اللجنة التقنية، ووضع نص اتفاق شامل للسلام في صيغته النهائية.

٤٦ - واستشار الطرفان الأمم المتحدة في جوانب مختلفة من وقف إطلاق النار، متوخيين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور الرصد والتحقق خلال مرحلة التنفيذ. وفي نهاية المحادثات في نيروبي، أعلن الطرفان على الملأ أنهما تمكنا من معالجة وحل بعض الشواغل التي أثارتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بعناصر محددة من ذلك الدور.

عاشرا - عملية السلام المتعلقة بدارفور

٤٧ - بدأت المحادثات السياسية بين الحكومة وحركتي التمرد في دارفور في ٢٣ آب/أغسطس في أبوجا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وأفضت المفاوضات المتعلقة بالمسائل الإنسانية إلى اتفاق بشأن بروتوكول لتحسين الحالة الإنسانية في دارفور. بيد أن الأطراف رفضت توقيع البروتوكول ريثما يتم الاتفاق على المسائل المتبقية. وبدأت المفاوضات بشأن بروتوكول أمني، إلا أن التباين الواسع في مواقف الأطراف حال دون توصلها إلى اتفاق. وتحسُّبًا لتدخل مجلس الأمن فيما يظهر، لم تكن الحكومة على استعداد لتجاوز اتفاق نجامينا، في حين أصرت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة على مطالب تتجاوز كثيرا ما كانت الحكومة على استعداد لقبوله. ولما كان الجانبان يتوقعان أن يتخذ مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي قرارات مهمة ذات صلة بالحالة الأمنية، فقد اختارا وقف المفاوضات في أبوجا مؤقتا واتفقا على استئنافها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٨ - وفي الفترة الفاصلة بين جولتي محادثات أبوجا، اجتمع ممثلي الخاص بممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وحكومة السودان في أسمرة ونيروبي والخرطوم. وخلال هذه المحادثات، جددت الأطراف الثلاثة كافة التزامها بوقف إطلاق النار وبضرورة التوصل إلى حل سياسي للصراع في دارفور. وتسليما بالحاجة إلى تنسيق تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها، اجتمع ممثلي الخاص، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، بممثلي الحكومة ولجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي. وأعربت الحكومة عن استعدادها للدخول في حوار مع ممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ولجنة وقف إطلاق النار من أجل تنسيق تنفيذ التزاماتها بموجب البيان المشترك، وقراري مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وخطة العمل، واتفاق نجامينا. ووجه ممثلي الخاص دعوة لممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، ولحركة العدالة والمساواة من أجل تشكيل "آلية للتنسيق".

وكرر هذه الدعوة أثناء اجتماعه بالوفد في أبوجا، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ووعدت الحركتان بالنظر في الدعوة، ولكنهما لم تقدما ردهما حتى الآن.

٤٩ - وشاركت بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان أيضا في اجتماع لجنة وقف إطلاق النار عُقد في نجامينا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة امتثال الأطراف لأحكام وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وجددت الأطراف خلال هذا الاجتماع تأكيد الحاجة إلى إنشاء آلية في الميدان لتنسيق تنفيذ مختلف الالتزامات الأمنية لحكومة السودان. وما زالت هذه المسألة عالقة، وآمل أن تفضي المناقشات الجارية في أبوجا إلى نتيجة إيجابية في هذا الصدد.

٥٠ - واستأنفت الأطراف المحادثات في أبوجا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد حفل الافتتاح، نظم فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي حلقة عمل لفائدة الأطراف بشأن الدروس المستخلصة من عملية السلام التي ترعاها إيغاد. ومنذ حضور ممثلي الخاص افتتاح المحادثات، حث الأطراف على الاستجابة لمطلب مجلس الأمن القاضي بتوقيع البروتوكول المتعلق بتحسين الحالة الإنسانية الذي اتفقت بشأنه خلال جولة المحادثات الأولى. وشدد ممثلي الخاص أيضا في مناقشاته مع الأطراف على ضرورة إنشاء آليات في الميدان لتيسير تنفيذ ذلك البروتوكول، وتنسيق تنفيذ الالتزامات الأمنية للأطراف، والحيلولة دون وقوع انتهاكات أخرى لوقف إطلاق النار. وواصلت الأطراف مناقشة الشواغل الأمنية في إطار اللجنة الأمنية، كما شرعت في المفاوضات المتعلقة بالمسائل السياسية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأدلت الأطراف ببيانات استهلالية في الجلسة العامة، تطرقت فيها لرؤيتها للحل السياسي، وأعربت عن استعدادها للتفاوض بشأن إعلان المبادئ خلال هذه الجولة من المحادثات. وقد حثثناها على أن تناقش أيضا سبل كفالة التنفيذ التام والفوري للبروتوكول المتفق عليه بشأن تحسين الحالة الإنسانية في دارفور، سواء وُقِّع أو لم يُوقَّع.

٥١ - ولكي تفضي محادثات أبوجا إلى حل سلمي شامل للصراع في دارفور، يجب على الأطراف أن تعجل ببدء المفاوضات السياسية، بما يمكنها من التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة الأخرى. ولن يتأتى للأطراف أن تتقبل الاختيارات الصعبة في ميادين من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا إذا تأكدت بالفعل من تلبية مطالبها السياسية ومراعاة مصالحها السياسية. وقد بدأ الصراع في دارفور بسبب عدم الاستجابة للمطالب السياسية، وليس من المحتمل أن ينتهي قبل التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المطالب.

٥٢ - بيد أنه للتوصل إلى مثل ذلك الاتفاق الإطاري، يتعين أن تقدم جميع الأطراف رؤيتها فيما يتعلق بمستقبل السودان، وربطها باتفاق السلام الذي اقترب إكماله تحت رعاية إيغاد. إن الانتقال إلى إقامة شراكة بين الحكومة والمتمردين أمر أساسي كذلك لنجاح

المفاوضات في أبوجا. وفيما تظل الثقة بين الأطراف – في أفضل الأحوال – عند حدها الأدنى، فإنها تحتاج إلى اتخاذ قرار استراتيجي بالعمل مع بعضها بعضا من أجل تحقيق واقع جديد في دارفور. ويمكن لهذه الشراكة بقيادة الاتحاد الأفريقي ومساعدة المجتمع الدولي، أن تنهض وأن تعيد تدريجيا بناء الثقة المتصدعة بين الحكومة والحركتين المتمردتين.

٥٣ – ومع ذلك، فلكي يكون أي اتفاق، سياسيا كان أم أمنيا، ذا جدوى، يتعين على الأطراف أن تكفل قبوله من جانب جميع السكان في دارفور على تنوعهم. وأفضل ضمانة لتحقيق السلام الدائم في تلك المنطقة من السودان التي مزقها الصراع هي إصلاح النسيج الاجتماعي في دارفور وإعطاء سكانها شكلا مناسبا من الحكم والوسائل الضرورية للتنمية.

حادي عشر – الاتحاد الأفريقي

٥٤ – أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بيانا بشأن الحالة في دارفور أعلن فيه أنه سيزيد عدد أفراد بعثته في هذه المنطقة إلى ٣٢٠ ٣ فردا، وهو عدد يشمل ٣٤١ ٢ فردا عسكريا، من بينهم ٤٥٠ مراقبا وما يصل إلى ٨١٥ فردا من أفراد الشرطة المدنية. ووسّع أيضا نطاق ولاية بعثته بحيث تجاوزت اتفاق نجامينا لتشمل رصد توفير الأمن للعائدين من المشردين داخليا والتحقق منه، ورصد الجهود التي تبذلها الحكومة لنزع أسلحة الميليشيات الخاضعة لسيطرتها والتحقق منها، وحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك والموجودين في المنطقة المجاورة مباشرة لقوات ومراقبي الاتحاد الأفريقي، مع العلم أن حماية السكان المدنيين تقع على عاتق الحكومة السودانية، وإقامة اتصالات استباقية مع الشرطة السودانية. وهذه الولاية تتوافق توافقا وثيقا مع المهام المدرجة في تقريري الأخير الذي أشرت فيه إلى أن أي قوة موسعة تابعة للاتحاد الأفريقي يتعيّن أن تكون كبيرة في حجمها ويتم نشرها بسرعة وتتمتع بولاية تتجاوز إلى حد كبير مجرد الإشراف على اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وفي جلسة عقدت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أيد البرلمان السوداني نشر قوات إضافية تابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور وأشارت الحكومة إلى أنها ستقبل بقيام بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بالتحقق من مسألة ما إذا كان أفراد ميليشيا الجنجويد قد عيّنوا في صفوف الشرطة.

٥٥ – وأدمجت وحدة مساعدة تابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا إدماجا كاملا في مديرية السلام والأمن التابعة للجنة الاتحاد الأفريقي وتقاسمت الأماكن مع عناصرها المعنيين مباشرة بإدارة بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وزودت الوحدة بخبراء فنيين في مجالات السوقيات والشرطة المدنية والعمليات. وقد شرعت هذه الوحدة، بإشراف ممثلي الخاص، في القيام بدور نشيط في دعم البعثة المعزّزة للاتحاد الأفريقي في دارفور.

٥٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، حددت بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان موظفين وإمدادات للدعم وزعتها على المكاتب الميدانية في الفاشر ونيالا. ونُقلت معدات إضافية جوا إلى الخرطوم ونيالا من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي لإنشاء مكاتب كاملة في الفاشر ونيالا، وفي الجنينة وزالينجي في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٥٧ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصول نحو ٥٠ جنديا نيجيريا إلى الفاشر تلاهم نحو ١٧٠ عسكريا روانديا في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى زيادة العنصر العسكري الحالي للاتحاد الأفريقي ليصل إلى حوالي ٦٧٠ جنديا. ومن المرجح أن يظل الجنود الذين وصلوا حديثا في مدينة الفاشر حتى تتوفر للاتحاد الأفريقي الموارد الجوية الكافية لإعادة نشرهم في القطاعات الخارجية المعينة.

ثاني عشر – الإعداد لعملية للأمم المتحدة لدعم السلام

٥٨ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، أنشأت الأمم المتحدة بعثة سياسية خاصة هي بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان. ومما ساعد على نشر هذه البعثة بشكل سريع نسبيا توقيع الحكومة السودانية على اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركزها وأفرادها. لكن رغم أن رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تعهد لي في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فإن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لم تستجب بعد لتبادل رسائل بهذا الشأن. وأحث الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على الإسراع بالاستجابة لأنه من صالحها التعاون مع البعثة ومع الخطط الأخرى لعملية دعم السلام في جنوب البلد.

٥٩ - وقد أنشأت البعثة مكتب اتصال في نيروبي حتى تكفل حضور الأمم المتحدة بشكل مستمر في المحادثات وتوفر المشورة والخبرة في المسائل المتصلة بدور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ اتفاق سلام شامل في المستقبل. لكن، مع اقترابنا من التوصل إلى إبرام اتفاق، لا يزال هناك كثير من الأعمال التحضيرية التي ينبغي القيام بها، لا سيما في منطقة الجنوب، وتتعلق هذه الأعمال بتوقع عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم ووضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي تقريري الصادر في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أكدت للمجلس التحديات الجسام التي تواجهها البعثة في مجال السوقيات وهي بصدد إعداد عملية لدعم السلام. وإضافة إلى هذا الجهد المتوقع، تبذل البعثة جهدا كبيرا في الأعمال المضطلع بها للتوصل إلى الاتفاق نفسه. وفي الوقت ذاته، ينكب ممثلي الخاص على تعزيز قدرته الإدارية من أجل بناء هيكل موحد وقوي للبعثة. والتطورات المذكورة أعلاه تقتضي توفير موظفين إضافيين في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون المدنية والإغاثة الإنسانية

والإعلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة وإعادة الإدماج، لتيسير التقدم نحو إبرام اتفاق شامل وإعداد الأمم المتحدة لتقديم دعم سريع في الميادين الحيوية حالما يتم إبرام الاتفاق.

ثالث عشر – ملاحظات ختامية

٦٠ – قلت في تقريري السابق إن شهر أيلول/سبتمبر قد ينظر إليه على أنه فترة انتقالية وأن هذا سيتوقف على الأحداث التي تقع في تشرين الأول/أكتوبر. وتجري المحادثات الآن في كريش، كينيا، بشكل جيد، وإذا ما نظر إليها بالاقتران مع نشر القوة الموسعة للاتحاد الأفريقي، يمكن القول بأن توقعاتي قد تحققت بدرجة كبيرة وبفضل دعم الشركاء. وقلت أيضا إن القوة الموسعة للاتحاد الأفريقي يتعين أن تكون كبيرة في حجمها ويتم نشرها بسرعة وتتمتع بولاية تتجاوز مجرد الإشراف على اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وتتوافق ولاية البعثة في دارفور توافقا وثيقا مع المهام الواردة في تقريري السابق وهناك قوات أخرى تصل إلى الميدان في هذه اللحظة. وإدراكا مني لصعوبة هذه المهام، أعرب عن شكري للاتحاد الأفريقي لاتخاذه زمام المبادرة في هذه العملية الجوهرية الطموحة.

٦١ – لكن رغم ما أحرز من تقدم في هذين المجالين، ثمة تراجع في مجالات أخرى. فهناك المزيد من الانتهاكات لوقف إطلاق النار. ويبدو إجمالا، أن العنف يتزايد وأنه يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السكان المدنيين: من خلال التهديدات الموجهة إلى العاملين في الميدان الإنساني وكذلك من خلال تواصل الهجمات وحملات الترويع. ويتواصل شن الهجمات وتنفيذ عمليات القتل في دارفور بشكل غير مقبول.

٦٢ – ومما يعوق التقدم في تحسين الأمن في دارفور عدم تحرك الحكومة بشكل مقنع لإنهاء الإفلات من العقاب. فبدون وضع حد للإفلات من العقاب، لن تقبل أي جماعة نزع أسلحتها، وبذلك يتواصل الاقتتال. وبدون إنهاء الإفلات من العقاب، لن يتجرأ أي مشرد أو أي لاجئ على العودة إلى بيته، وبذلك يتواصل الوضع المزري في المخيمات. وبدون إنهاء الإفلات من العقاب، تزداد العصابات قوة وتهدد السكان وتعوق إيصال المعونات إلى مَن هُم في أمس الحاجة إليها بالمناطق المعزولة. ولا يمكن للحكومة أن تتذرع بتصرفات المتمردين أو أنشطة لجنة التحقيق الدولية لكيلا تتخذ أي تدابير لإنهاء الإفلات من العقاب. بل عليها أن تبني على ما قامت به من إجراءات محدودة جدا حتى الآن وتقدم برنامجا شاملا وملموسا لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق على مدى سنة أو أكثر.

٦٣ - ويعكس تزايد أعداد المشردين صعوبة الحماية والحالة الأمنية في دارفور. ويجب على أطراف الصراع أن ينظروا إلى هذا باعتباره رسالة واضحة تدعوها إلى السعي على وجه السرعة إلى التوصل إلى اتفاق للسلام. فعندما تُهيأ الظروف التي تحول دون المعاناة في المستقبل، قد يكون باستطاعة المشردين داخليا أن يعودوا بأعداد كبيرة إلى ديارهم بصورة طوعية كريمة. وفي غضون ذلك، تواصل الوكالات الإنسانية إحرز تقدم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتأثرين بالصراع. وهذا التقدم لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا كان المانحون يستجيبون بسخاء في الوقت المناسب في جميع القطاعات الحيوية.

٦٤ - لقد أوردت في تقاريري السابقة الأسباب التي يمكن أن تجعل من نتائج عملية السلام بين الشمال والجنوب، أي السلام، ودستور جديد، وهيكل فيدرالي للدولة، والتمايز القومي، وحكومة عريضة القاعدة، نموذجا لدارفور. ويبدو أنه من الممكن جدا اكتمال هذه الجولة من المحادثات بحلول نهاية العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل الحفاظ على هذا الزخم ويقدم الرسالة المناسبة إلى الأطراف بصوت واحد قوي. وتوجد الآن أكثر من ذي قبل حاجة ملحّة إلى الضغط بقوة على كافة الأطراف لوضع الاتفاقات في صيغتها النهائية والانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وكما رأينا في الحالات السابقة، فإن المرحلة النهائية قد تكون أصعب المراحل إذ تظل التحديات الجديدة تظهر حتى آخر لحظة. وهذه المرحلة النهائية ينبغي الفراغ منها في آخر المطاف مع اقتراب نهاية هذه السنة التقويمية. ولا يدين المفاوضون بهذا للسكان المتأثرين بالصراع بين الشمال والجنوب فحسب، بل أيضا للسكان المقيمين في أماكن أخرى بالسودان، لا سيما في دارفور. ولذلك، فإن المفاوضين المشاركين في المحادثات بين الشمال والجنوب ينبغي أن يلتزموا بالعمل معا من أجل إيجاد حل للصراع في دارفور فور التوقيع على الاتفاق الشامل وذلك عن طريق تعزيز وتوطيد العملية السياسية التي بدأت في أبوجا على سبيل المثال.

٦٥ - وهنالك عنف متزايد في دارفور، وثمة حركات جديدة تهدد السلام في كردفان والشرق والخرطوم. وهنالك تردد في طاولة المفاوضات في أبوجا وانعدام للثقة وانقسام داخلي وقصور في القدرة على التفاوض، فضلا عن عدم الشعور بالطابع الملح للقضايا المطروحة. وأدعو جميع الأطراف والدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف إلى عكس هذا الاتجاه الذي يبعث على القلق.

٦٦ - وقد اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات بشأن السودان في عام ٢٠٠٤ لسبب رئيسي هو زيادة القلق بشأن مصير السكان المدنيين. والقادة السياسيون على أي جانب كان الذين يتكرون الحقائق على الأرض ويتجاهلون مأساة الفقراء والضعفاء الذين يعيشون في

المناطق الواقعة تحت سيطرهم والذين يعتمدون أساليب المماطلة في المفاوضات وإجراءات التنفيذ، يتصرفون بشكل غير مسؤول. ويود مجلس الأمن بحث إجراءات مبتكرة وسريعة لكفالة تنفيذ المطالبات المنصوص عليها في قراراته السابقة تنفيذا فعالا. ويوفر اجتماع مجلس الأمن المقرر عقده في نيروبي في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر فرصة كبيرة في هذا الصدد.

S/RES/1593 (2005)

Distr.: General
31 March 2005

الأمـم المتحـدة



القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٨ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/2005/60)،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى،

وإذ يشير أيضا إلى المادتين ٧٥ و ٧٩ من نظام روما الأساسي وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا،

وإذ يحيط علما بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة ٩٨-٢ من نظام روما الأساسي،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٢ - يقرر أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملا بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام

05-29271 (A)
0529271

بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاونا كاملا؛

٣ - **يدعو** المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شأنها أن تسهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب؛

٤ - **يشجع أيضا** المحكمة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقا لنظام روما الأساسي، بدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور؛

٥ - **يشدد أيضا** على ضرورة العمل على التئام الجروح والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/أو المصالحة، وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الأفريقي والدعم الدولي؛

٦ - **يقرر** إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفا في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الأفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلا واضحا؛

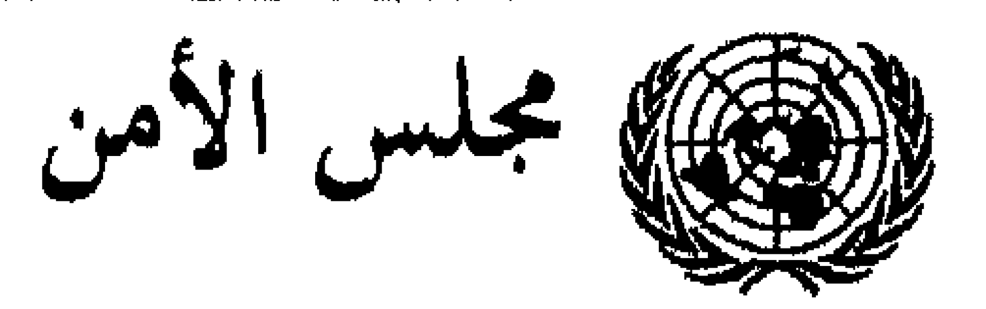
٧ - **يسلم** بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية؛

٨ - **يدعو** المدعي العام إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار؛

٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

S/RES/1627 (2005)

الأمم المتحدة



Distr.: General
23 September 2005

القرار ١٦٢٧ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٦٩ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرار ١٥٩٠ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه،

وإذ يكرر الإعراب عن مواساته وتعازيه لوفاة النائب الأول للرئيس الدكتور جون قرنق دمبيور في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛ وإذ يثني على حكومة السودان ونائب الرئيس سالفا كير مايارديت للجهود المستمرة من أجل توطيد دعائم السلام في السودان،

وإذ يرحب بتنفيذ حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإذ يرحب بوجه خاص بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها خطوة تاريخية هامة نحو تحقيق السلام الدائم في السودان،

وإذ يحث الطرفين على الوفاء بالالتزامات التي لم يوفيا بها بعد حيال اتفاق السلام الشامل، ولا سيما القيام، على سبيل الأولوية، بإنشاء اللجنة المعنية بالتقييم،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، وإذ يشجع على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه،

05-52155 (A)
0552155

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك عملها من أجل تعزيز جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتوطيد السلام في دارفور؛

٣ - **يحث** البلدان المساهمة بقوات على أن تدرس بتأن رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/57/710)، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد تابعين لها عاملين في البعثة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل الانتشار، وأن تتخذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات الضرورية لكفالة المساءلة التامة في حالات سوء السلوك التي يقع فيها أفراد تابعون لها؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة
S/RES/1706(2006)



مجلس الأمن
Distr.: General
31 August 2006

القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١٩، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٦٧٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ١٦٦٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٦٦٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٥٩٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته السابقة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي يؤكد مجددا في جملة أمور أحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، وكذلك إلى تقرير بعثته إلى السودان وتشاد في الفترة من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، والتزامه القوي بقضية السلام، وإذ يعرب عن تصميمه على أن يعمل مع حكومة الوحدة الوطنية، في ظل

06-48462 (A)

الاحترام الكامل لسيادتها، للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة التي يواجهها السودان، وأن تتسم عملية الأمم المتحدة في دارفور، قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين.

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل للأزمة في دارفور، بعدة طرق من بينها إنجاح محادثات السلام الجارية بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور، والتي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بنيجيريا، ولا سيما إطار العمل المتفق عليه بين الأطراف من أجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفور (اتفاق دارفور للسلام)، **وإذ يثني** على جهود الأطراف الموقعة لاتفاق دارفور للسلام، **وإذ يعرب** عن اعتقاده بأن الاتفاق يرسي الأساس لأمن دائم في دارفور، **وإذ يؤكد مجددا** ترحيبه بما أعلنه ممثل السودان في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، من التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ الاتفاق، **وإذ يشدد** على أهمية بدء الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور في أقرب وقت ممكن، **وإذ يقر** بأن تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهم للغاية لإنجاحه،

وإذ يثني على الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاح نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وكذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدته في نشرها، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، **وإذ يشير** إلى قراري مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المبينين في الفقرة ١٠ من البلاغ الصادر عنه واللذين مؤداهما أن الاتحاد الأفريقي مستعد لاستعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إذا ما أسفرت المشاورات الجارية بين حكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة عن اتفاق بالانتقال إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على ضرورة قيام البعثة بالمساعدة في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام إلى أن يتم الانتقال إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور، **وإذ يرحب** بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومهامها، بما في ذلك حماية المدنيين، **وإذ يرى** أن البعثة بحاجة ملحّة إلى التعزيز؛

وإذ يؤكد مجددا قلقه من احتمال أن يمضي العنف الدائر في دارفور في التأثير سلبيا على باقي أنحاء السودان فضلا عن المنطقة، وخصوصا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، **وإذ يشدد** على ضرورة معالجة جوانب الأمن الإقليمي من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور؛

وإذ يظل يساوره قلق بالغ لتدهور العلاقات بين السودان وتشاد مؤخرا، **وإذ يدعو** حكومتي البلدين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط/فبراير

٢٠٠٦، والاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في انجامينا في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وإلى الشروع في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقتا عليها طوعا، **وإذ يرحب** بإعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخرا بين السودان وتشاد، **وإذ يدعو** جميع الدول في المنطقة إلى التعاون في ضمان الاستقرار الإقليمي،

وإذ يكرر إدانته القوية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور، **وإذ يدعو** حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي للعنف الجنساني في دارفور، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة إلغاء الاستمارة رقم ٨ وتوفير سبل الانتصاف القانوني،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ بشأن أمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب، **وإذ يدعو** جميع الأطراف، لا سيما حكومة الوحدة الوطنية، إلى أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين في دارفور بشكل كامل وآمن وبدون معوقات، وأن تكفل كذلك إيصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخليا واللاجئين،

وإذ يحيط علما بالبلاغات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير و ١٠ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن دارفور المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/591)،

وإذ يعتبر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،

١ - **يقرر**، دون المساس بما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ومن أجل دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، توسيع نطاق ولاية هذه البعثة على النحو المحدد في الفقرات ٨ و ٩ و ١٢ أدناه، ونشرها لتشمل دارفور، ولذلك يدعو إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على هذا الانتشار، **ويحث** الدول الأعضاء على توفير القدرات اللازمة لنشرها بسرعة؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام ترتيب النشر السريع لقدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، حتى تتمكن من الانتشار في دارفور، وفقا للتوصية الواردة في تقريره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

٣ - **يقرر** تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل إلى ٣٠٠ ١٧ من الأفراد العسكريين وبعنصر مدني مناسب يشمل عددا يصل إلى ٣٠٠ ٣ من أفراد الشرطة المدنية، وعددا يصل إلى ١٦ من وحدات الشرطة المشكلة، **ويعرب عن تصميمه** على إبقاء قوام البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنتظم، آخذا في الحسبان تطور الحالة في الميدان، ودون المساس بما تضطلع به البعثة حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)؛

٤ - **يعرب** عن اعتزامه النظر في الإذن بإجراء تعزيزات إضافية مؤقتة ممكنة في العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بناء على طلب الأمين العام، في حدود مستويات القوات التي أوصى بها في الفقرة ٨٧ من تقريره المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

٥ - **يطلب** إلى الأمين العام التشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وبالتباحث الوثيق والمتواصل مع أطراف اتفاق دارفور للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، **ويقرر** أن يبدأ نشر العناصر المبينة في الفقرات ٤٠ إلى ٥٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ وأن يجري بعد ذلك، كجزء من عملية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قدرات إضافية في أقرب وقت مستطاع عمليا، وأن تنتقل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى ألا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

٦ - **يلاحظ** أن اتفاق مركز القوات المبرم مع السودان، بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالصيغة الواردة في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ينطبق على عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان في جميع أنحائه، بما في ذلك في دارفور؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال استخدام موارد الأمم المتحدة القائمة والإضافية بهدف الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويأذن للأمين العام خلال هذه الفترة الانتقالية بتقديم الدعم طويل الأجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على النحو المبين في تقرير

الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بما في ذلك توفير الأصول الجوية، ومعدات التنقل البري، والتدريب، والدعم الهندسي واللوجستي، وقدرات الاتصالات المتنقلة، وتوفير مساعدة إعلامية واسعة؛

٨ - يقرر أن تتشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ واتفاق انجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور (''الاتفاقان'')، بوسائل منها أداء المهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ الأطراف للفصل ٣ (''وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية'') من اتفاق دارفور للسلام واتفاق انجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، والتحقق من ذلك التنفيذ؛

(ب) مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقا للاتفاقين؛

(ج) التحقيق في انتهاكات الاتفاقين والإبلاغ عن الانتهاكات للجنة وقف إطلاق النار؛ وكذلك التعاون والتنسيق، بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، مع لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لتيسير ورصد المساعدات الإنسانية المنشأة عملا بأحكام الاتفاقين، بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي؛

(د) الحفاظ، بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية، مثل المناطق الحاجزة المنشأة عملا باتفاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخليا والمناطق المنزوعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخليا والواقعة داخلها، من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف، لا سيما عن طريق ردع استخدام القوة؛

(هـ) رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي؛

(و) المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على نحو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام ووفقا لأحكام القرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)؛

(ز) مساعدة الأطراف، بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام، وإجرائها؛

(ح) مساعدة أطراف الاتفاقين في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان، بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية فعالة موجهة إلى جميع قطاعات المجتمع بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛

(ط) التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، ومدّه بالدعم والمساعدة التقنية، وتنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم المتحدة لهذا الغرض، ومساعدة الأطراف، في عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل دور المرأة، إزاء المصالحة وبناء السلام؛

(ي) مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في إعادة هيكلة مرفق الشرطة في السودان، بما يتماشى وأنشطة الشرطة التي تتسم بالديمقراطية، من أجل وضع برنامج لتدريب أفراد الشرطة وتقييمهم، والمساعدة من جهة أخرى في تدريب أفراد الشرطة المدنية؛

(ك) مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إقامة جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله من خلال وضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في استتباب السلام والاستقرار على المدى الطويل، ومساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار القانوني الوطني وتدعيمه؛

(ل) تأمين وجود أفراد وقدرات وخبرات كافية في مجالي حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان، من أجل الاضطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين ورصد الأنشطة التي تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات المرأة والطفل.

٩ - **يقرر كذلك** أن تشمل الولاية التي ستضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي أيضا:

(أ) العمل في حدود قدراتها ومناطق انتشارها على أن تيسر وتنسق، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية بوسائل منها المساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الضرورية في دارفور؛

(ب) الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور وتعزيزها ورصدها، فضلا عن تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال؛

(ج) مساعدة الأطراف في الاتفاقين، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق، وكذلك وضع برامج للتوعية بخطر الألغام لصالح قطاعات المجتمع كافة؛

(د) المساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المجاورة على طول الحدود بين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إقرار وجود متعدد الأبعاد يتألف من موظفي اتصال معنيين بالشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تشاد، بما في ذلك داخل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، وإن لزم الأمر، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

١٠ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى أن تكفل تنقُّل جميع الأفراد بحرية وسرعة ودون عراقيل إلى السودان، وكذلك حركة المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية في دارفور؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ الولاية التي تضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأي تقصير في الامتثال لمقتضياته؛

١٢ - **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

(أ) **يقرر** الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باستعمال جميع الوسائل اللازمة، في مناطق انتشار قواتها وحسبما تراه في حدود قدراتها، من أجل:

- حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وأفراد لجنة الرصد والتقييم، ومنع

الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، دون المساس بمسؤولية حكومة السودان، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني؛

- دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، ومنع الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدنيين؛
- القيام، حسب الاقتضاء، بمصادرة أو جمع الأسلحة أو أي أعتدة تتصل بها يشكل وجودها في دارفور انتهاكا للاتفاقين وللتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦، والتخلص من هذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها على النحو المناسب؛

(ب) **يطلب** إلى الأمين العام وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إبرام اتفاقي مركز القوات في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٥٨/٨٢ بشأن نطاق الحماية القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، **ويقرر** أنه، ريثما يتم إبرام هذا الاتفاق مع أي من البلدين، يُطبَّق بصورة مؤقتة اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594) فيما يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في ذلك البلد؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن حماية المدنيين في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد، وسبل تحسين الوضع الأمني في الجانب التشادي من الحدود مع السودان؛

١٤ - **يدعو** الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، **ويحث** الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد على أن تفعل ذلك دون تأخير، وألا تتصرف على أي نحو يعيق تنفيذ الاتفاق، **ويؤكد مجددا** عزمه على أن يتخذ، لأسباب منها الاستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيل تجميد الأصول أو حظر السفر، في حق أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول منع تنفيذه أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان؛

١٥ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

S/RES/1709 (2006)

الأمم المتحدة

Distr.: General
22 September 2006



القرار ١٧٠٩ (٢٠٠٦)

الـذي اتخـذه مجلـس الأمـن في جلسـته ٥٥٣٢ المعقـودة في ٢٢ أيلـول/ سبتمبر ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرارات ١٧٠٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، و ١٦٧٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ١٦٦٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٦٥٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، و ١٦٢٧ (٢٠٠٥)، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه، ولا سيما البيان المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/5)، المتعلقة بالحالة في السودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه، وبقضية السلام،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ القيود المفروضة على تحركات بعثة الأمم المتحدة ومعداتها، وما لتلك القيود من أثر سلبي على قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها على نحو فعال،

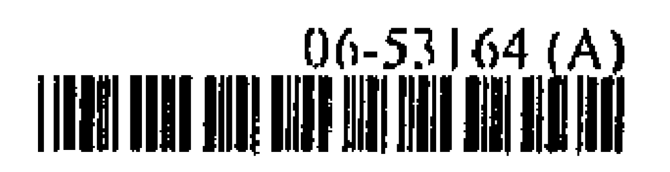
وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في دارفور، وإذ يكرر، وبأقوى العبارات، الحاجة إلى أن تضع جميع أطراف الصراع في دارفور حدا للعنف والأعمال الوحشية في تلك المنطقة،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لغاية ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، بنيّة تجديد تلك الولاية لفترات أخرى؛

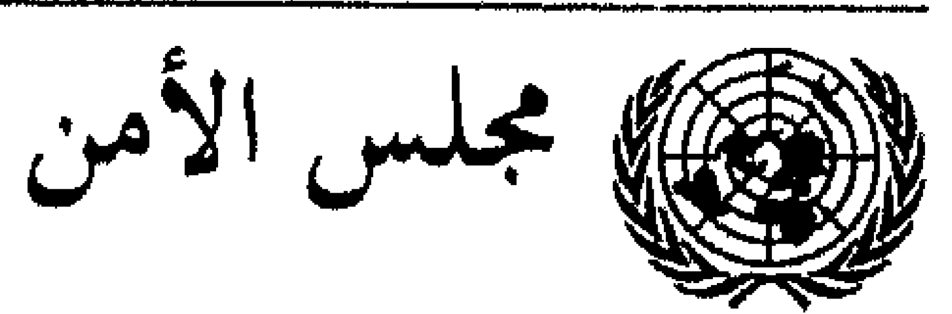
٢ - يقرر أن يُبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

06-53164 (A)



الأمم المتحدة

S/RES/1627 (2005)



Distr.: General
23 September 2005

القرار ١٦٢٧ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٦٩ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرار ١٥٩٠ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه،

وإذ يكرر الإعراب عن مواساته وتعازيه لوفاة النائب الأول للرئيس الدكتور جون قرنق دمبيور في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛ وإذ يثني على حكومة السودان ونائب الرئيس سالفا كير مايارديت للجهود المستمرة من أجل توطيد دعائم السلام في السودان،

وإذ يرحب بتنفيذ حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإذ يرحب بوجه خاص بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها خطوة تاريخية هامة نحو تحقيق السلام الدائم في السودان،

وإذ يحث الطرفين على الوفاء بالالتزامات التي لم يوفيا بها بعد حيال اتفاق السلام الشامل، ولا سيما القيام، على سبيل الأولوية، بإنشاء اللجنة المعنية بالتقييم،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، وإذ يشجع على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه،

05-52155 (A)
0552155

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك عملها من أجل تعزيز جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتوطيد السلام في دارفور؛

٣ - **يحث** البلدان المساهمة بقوات على أن تدرس بتأن رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (A/57/710)، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد تابعين لها عاملين في البعثة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل الانتشار، وأن تتخذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات الضرورية لكفالة المساءلة التامة في حالات سوء السلوك التي يقع فيها أفراد تابعون لها؛

٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة S/RES/1574 (2004)



مجلس الأمن

Distr.: General
19 November 2004

القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٨٢، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في نيروبي

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٥٤٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يعيد أيضا تأكيد تأييده لبروتوكول ماشاكوس المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه،

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام الدائمين وبناء سودان موحد ينعم بالرخاء تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لجميع المواطنين،

وإذ يشير إلى أنه رحب بالإعلان الموقع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في نيروبي، كينيا والذي أكد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة التي وقعتها حكومة السودان مع حركة/جيش تحرير شعب السودان وأعادت تأكيد التزامها بإكمال المراحل المتبقية من المفاوضات،

وإذ يثني من جديد على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبخاصة حكومة كينيا التي ترأس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان، لما تؤديانه من عمل وما تقدمانه من دعم

04-61687 (A)
0461687

متواصل تيسيرا لمحادثات السلام في نيروبي، وإذ يحيي الجهود التي يبذلها فريق مراقبة حماية المدنيين واللجنة العسكرية المشتركة في جبال النوبة وفريق التحقق والرصد دعما لعملية السلام، وإذ يعرب عن أمله في أن تواصل الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية أداء دور حيوي خلال الفترة الانتقالية،

وإذ يشجع الطرفين على التعجيل بإبرام اتفاق سلام شامل وإذ يؤكد ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، بمجرد توقيع ذلك الاتفاق وبدء تنفيذه، بتوفير المساعدة من أجل تنفيذه،

وإذ يشدد على أن التقدم صوب فض الصراع في دارفور من شأنه أن يهيئ الظروف الصحيحة لتقديم تلك المساعدة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف وانعدام الأمن بصورة متزايدة في دارفور وتردي الحالة الإنسانية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتكرر خروقات وقف إطلاق النار وإذ يكرر في هذا الصدد تأكيد أن من واجب جميع الأطراف تنفيذ الالتزامات المشار إليها في قراراته السابقة المتعلقة بالسودان،

وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف، وإذ يشدد على ضرورة عدم التأخر في مقاضاة مرتكبي جميع هذه الجرائم،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى وجوب أن تحترم جميع الأطراف، بما فيها جماعات المتمردين السودانيين مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإذ يشير أيضا إلى أن الحكومة السودانية منوط بها المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان داخل أراضي البلد وصون القانون والنظام في ظل احترام حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم صوب حل الأزمة في دارفور، وإذ يرحب بالدور الحيوي الشديد التنوع الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي تحقيقا لتلك الغاية، وإذ يرحب بقرار حكومة السودان المؤيد لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي،

وإذ يحيط علما بتقريري الأمين العام المؤرخين ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/763) و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/2004/881)،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الحالة في السودان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة،

١ - **يعلن** تأييده القوي لجهود حكومة السودان وحركة/جيش تحرير شعب السودان الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل، **ويشجع** الطرفين على مضاعفة جهودهما، ويرحب بتوقيع مذكرة تفاهم في نيروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بعنوان ''إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السلام في السودان'' المرفقة بهذا القرار، والاتفاق على أن البروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تكوِّن وتشكل اتفاق السلام الأساسي، **ويصادق تماما** على التزام الطرفين بالتوصل إلى اتفاق شامل نهائي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويتوقع أن تنفذ تلك المذكرة على أتم وجه ومع توخي الشفافية في ظل الرقابة الدولية المناسبة؛

٢ - **يعلن** التزامه بالقيام، بمجرد إبرام اتفاق سلام شامل، بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية إلى بناء أمة مسالمة وموحدة يعمها الرخاء، على أن يكون مفهوما أن الطرفين يؤديان جميع التزاماتهما وبخاصة الالتزامات المتفق عليها في أبوجا، نيجيريا ونجامينا، تشاد؛

٣ - **يحث** بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة على أن تواصل هي والبنك الدولي والطرفان، بالاشتراك مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، الجهود الرامية إلى تهيئة المجال للمسارعة بتسليم مجموعة من المساعدات اللازمة للتعمير والتنمية الاقتصادية في السودان، مما يشمل المساعدة الإنمائية الرسمية إمكانية تخفيف عبء الديون وممارسة التجارة، بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل وبدء تنفيذه؛

٤ - **يرحب** بمبادرة حكومة النرويج الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل؛

٥ - **يرحب** باستمرار عمليات اللجنة العسكرية المشتركة، وفريق مراقبة حماية المدنيين وفريق التحقق والرصد توطئة لتنفيذ اتفاق سلام شامل وإنشاء عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة؛

٦ - **يعيد تأكيد** استعداده للنظر في تأسيس عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة، عند التوقيع على اتفاق سلام شامل، بغية دعم تنفيذ ذلك الاتفاق، **ويعيد تأكيد** طلبه إلى الأمين العام كي يقدم إلى المجلس، في أقرب فرصة ممكنة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، توصيات فيما يتعلق بحجم وهيكل وولاية هذه العملية، بما في ذلك جدول زمني لنشرها؛

٧ - **يرحب** بالأعمال التحضيرية التي نفذتها بالفعل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، المنشأة بموجب قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، **ويؤيد** التوصيات الواردة في تقريري الأمين العام المؤرخين ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بشأن زيادة ملاك موظفي البعثة **وتمديد** ولايتها لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، ويدعو حركة/جيش تحرير السودان إلى الالتزام بالتعاون الكامل مع البعثة؛

٨ - **يدعو** جميع البلدان في المنطقة إلى بذل قصارى جهدها لتقديم الدعم الفعال في تنفيذ اتفاق سلام شامل بشكل كامل وفي الوقت الصحيح؛

٩ - **يؤكد** على أن إبرام اتفاق سلام شامل سيشكل إسهاما تجاه تحقيق السلام الدائم والاستقرار على امتداد السودان، ويسهم في الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة في دارفور، **ويؤكد** ضرورة إيجاد نهج وطني شامل، يشمل دور المرأة، تجاه المصالحة وبناء السلام؛

١٠ - **يؤكد** أهمية إحراز تقدم في محادثات السلام في أبوجا، بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، بغية حل الأزمة في دارفور، **ويعرب عن إصراره** على أن تتفاوض جميع الأطراف في محادثات سلام أبوجا بنية سليمة تجاه التوصل إلى اتفاق عاجل، **ويرحب** بالتوقيع على البروتوكولين الإنساني والأمني، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ويحث الأطراف على تنفيذهما على وجه السرعة، ويتطلع إلى التوقيع الباكر على إعلان مبادئ من أجل التوصل إلى تسوية سياسية؛

١١ - **يطالب** بأن توقف الحكومة وقوات التمرد وجميع المجموعات المسلحة الأخرى جميع أعمال العنف والهجمات فورا، بما في ذلك عمليات الاختطاف، وأن تمتنع عن تهجير المدنيين قسريا، وتتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية للإغاثة والرصد، وتكفل امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتيسر سلامة وأمن موظفي العمليات الإنسانية، وأن تشدد في كافة صفوفها على أهمية اتفاقاتها المتعلقة بالسماح للوكالات الإنسانية ولمن توظفه هذه الوكالات بالوصول والمرور بدون معوقات، بموجب قراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بشأن إفساح المجال أمام موظفي المساعدة الإنسانية كي يصلوا إلى السكان المحتاجين ووفقا لبروتوكولات أبوجا المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛

١٢ - وفقا لقراراته السابقة بشأن السودان، **يقرر** رصد امتثال الأطراف لالتزاماتها في ذلك الصدد، ورهنا بقرار آخر للمجلس، اتخاذ إجراء مناسب ضد أي طرف يخفق في الوفاء بالتزاماته؛

١٣ - **يعرب عن تأييده القوي** لقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن زيادة عدد أفراد بعثته في دارفور إلى ٣٢٠ ٣ فردا وتعزيز ولايتها كي تشمل المهام المدرجة في الفقرة ٦ من البيان الختامي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ويحث الدول الأعضاء على توفير المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية والموارد الأخرى اللازمة، ويحث حكومة السودان وجميع المجموعات المتمردة في دارفور على التعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي؛

١٤ - **يكرر تأكيد** دعوته إلى الدول الأعضاء كي تقدم تبرعات عاجلة وسخية للجهود الإنسانية الجارية في السودان وتشاد؛

١٥ - **يدعو** جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشأها الأمين العام، حسب ما جرى تحديده في رسالة الأمين العام المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/812)، والتي ستبلغ نتائجه إلى مجلس الأمن؛

١٦ - **يكرر تأكيد** أهمية نشر المزيد من مراقبي حقوق الإنسان في دارفور؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلعه بصفة منتظمة على التطورات في السودان، وأن يقدم أية توصيات بشأن اتخاذ إجراءات لكفالة تنفيذ هذا القرار وقراراته السابقة بشأن السودان؛

١٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

المرفق

إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) المتعلقة بالسلام في السودان

جيجيري، نيروبي: الجمعة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

حيث إن حكومة جمهورية السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الطرفان) قد أعادا التأكيد في إعلان نيروبي المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على المرحلة النهائية لمفاوضات السلام في السودان الجارية تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، واتفاقهما على النصوص الستة، بما فيها بروتوكول ماشاكوس وكذا النصوص المتعلقة بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية، وحل التراع في منطقة جنوب كردفان/جبال النوبة، والنيل الأزرق، ومنطقة أبيي؛

وحيث إن الطرفين تعهدا من جديد في بيان صحفي مشترك مؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ''بوضع الصيغة النهائية لاتفاق السلام الشامل وإبرامه تسليما منهما بأن الإتمام الفوري لعملية السلام أساسي للشعب السوداني قاطبة لأنه سيعمل على حل كافة التحديات التي تواجه البلد''.

وإذ يقران بالتقدم المحرز حتى الآن في الترتيبات الأمنية وتفاصيل وقف إطلاق النار بما فيها العمل الوفير الذي تم إنجازه في مرفقي طرائق التنفيذ؛

وإذ يعلنان أن اختتام المبادرة التي ترعاها الإيغاد مسألة محورية في اتفاق السلام الشامل في السودان بما في ذلك حل التراع في دارفور؛

فإن الطرفين يؤكدان بمقتضى هذا أن البروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تشكل صلب اتفاق السلام ويدعوان بالتالي مجلس الأمن بالأمم المتحدة في جلسته المعقودة في نيروبي إلى اعتماد قرار يؤيد البروتوكولات الستة.

ويعلن الطرفان كذلك التزامهما بالتعجيل بإتمام المفاوضات بشأن المرفقين المتعلقين بترتيبات وقف إطلاق النار وطرائق التنفيذ حتى يتأتى إبرام وتوقيع اتفاق السلام الشامل في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(توقيع)	(توقيع)
السيد المحترم يحيى حسين بابيكر	الرائد نيال دنغ نيال
عن حكومة جمهورية السودان	عن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

شهادة:

(توقيع)

الفريق لازارو ك. سمبيو (المتقاعد)
نيابة عن مبعوثي الهيئة الحكومية الدولية
المعنية بالتنمية (إيغاد)

(توقيع)

د. يان برونك
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

بحضور:

مجلس الأمن للأمم المتحدة

(توقيع)

السفير عبد الله بعلي
الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير اسماعيل غاسبار مارتنس
الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير جويل أديشي
الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير رونالدو ساردنبرغ
الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير هيرالدو مونيوس
الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير وانغ غوانجيا
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير جان - مارك دولاسابليير
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)

السفير غونتر بلوغر
الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير منير أكرم
الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير لاورو باخا، الأبن
الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير مهنيا موتوك
الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير أندري دنيسوف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير خوان أنتونيو يانيس - بارنويفو
الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير إمير جونز باري
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

(توقيع)
السفير جون دانفورث
الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

المحتويات

دارفور

قضية دارفور تعتبر إفرازًا لطبيعة العصر أحادى القطب .
والذى لولاه ما أصبحت القضية تأخذ بعدًا دوليًا. وأصبحت
القضية بمثابة مطية للاستعمار الجديد، الذى يرنو إلى تقسيم
القارة إلى دويلات وكانتونات صغيرة تمهيدًا للسيطرة على
ثرواتها . ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يتناول تطو
القضية منذ بدايتها حتى صارت إلى ماهو عليه الآن .

والكتاب بمثابة رحلة جغرافية وتاريخية وسياسية فى إ
دارفور .. وهو جهد متواضع الغرض منه تتبع مراحل الق
ومحاولة للوقوف على أبعادها وتداعياتها .

المؤلف


ISBN:977-364-129-5 900000
9 789773 641290